

جواز التمتع ، تأليف الأستاذ محمد ، طاهرية ، طاهرية - بعد سنة

٧٧٢ هـ ، كتبت من القرآن الثاني عشر المكي تقديرًا

٩١٤ كم

١٨

١٠٧

نسخة جيدة ، غفرها نسخ من نسخة الأول والدور

٦٢٩٤

Copyright © King Saud University

العباد ، رقية الاسلام

3927

ف ١٢٦٩

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم:	٦٢٩٤	ف
العنوان:	جواهر الفقهاء	
المؤلف:	الأخضر عيسى طاهر بن محمد	م
تاريخ النسخ:	القرن الثاني عشر والسابع عشر	تقدير
اسم الناشر:		
عدد الأوراق:	١٠٧	ق
ملاحظات:		



ابا نصر سئل عن هذه المسئلة افي تجاوز التوضو منه
انتهى الى نهر جارد طت ابلد ماء ومعه آلة التفتيب
نجب عليه التفتيب والتوضو منه وفي بعض الفتاوى يتم
ما سطره كان عليه نجاسة مريئة او غير مريئة فاصاب المطر
السطر و اصاب ذلك الماء الثوب ان كان السماء ينظر
في حال اصاب ذلك الماء لم يتنجس وان كان لا ينظر
بعض بوع او برتان من بوع الفم او الابل وقت في بئر
لا ينحس على الاكثسان والقياس ان ينحس كذا في الهداية
وجه الاكثسان ان ابار الغلوات ليست لها رؤس خارجة
والمواشي يتجسس لها وتليقها الزح فبعل القليل يغوا القرون
ولا ضرورة في الكثير وجه القياس وقول الجحمة في الماء
القليل واخذ الفاصل بين القليل والكثير الاعتماد
على المروي عن ابي حنيفة انه يغوص اخذ الى رأس البئر
وذكر في الهداية ان الكثير ما يكثره الناس جص ان الثلث
كثير نق عن حماد انه اعتبر التبرج بان ياخذ ربه وجه الماء
وقليل ان كان لا يخلو ولو من بوع او برتين فهو كثير
والأفلا وقال ان اخذ اكثر وجه الماء فهو كثير مسد لا فرق
بين الرطب واليابس واليقظ والمكثر والبردث والخبث
والبر مسد ان وقع في البئر حر او طامة او العصفور

لا يفسد خلافاً لث في تعاطر البول في البئر مثل رؤس
 الابر لا يتنجس مصط اطوض اذا ابلج ماؤه فغشبت فغشبت
 في موضع فوخت فيه نجاسة او نج الكلب او توفاه به ان
 قال الامام الضر و ابو بكر الاشكاف يتنجس كذا ايضا ذكر في
 الفتاوى الكبيرى وقال جبرائيل بن المبارك و ابو حنيفة
 الكبير النخاري لا يتنجس كذا في الفتاوى النظرية اذا كانت
 الماء تحت الجمل مشدداً في مشير ان كان الماء متصلاً بالجمل
 فالفتوى على قول ابي بصير و ابي بكر الاشكاف وان كان الماء
 منفصلاً عن الجمل تجوز بلا خلاف و هو كالحوض الكبير المستف
 حنف يتوضأ من الحوض الذي تخاف ان يكون فيه قدر لا يتيقنه
 وليس عليه ان يستال ولا يدع التوقي منه حتى يستيقن انه
 قدر صحت لو ظنه انه نجس فتوضأ ثم ظهر انه طاهر تجوز صف اما
 صوف الحام اذا وقعت فيه نجاسة قال في التجر يد عن ابي حنيفة
 انما لا تستور و هو كالماء الجاري حنف لو صحت نجاسة الحوض
 الصغير ثم دخل الماء فيه من جانب و خرج من جانب آخر
 جاز قال ابو بكر الاشكاف لا تظهر الحوض حتى يخرج منه مثل ما فيه
 ثلث مرآت و قال ابو جعفر الرضوي يطر و ان يخرج
 مثل ما فيه و به اخذ ابو الليث الفقيه و الصدر الشهيد
 و على رواية الفتاوى الكبيرى و الفتاوى النظرية و ان دخل

الماء او اذ

من الاستحابة بكمه او زيله ان اصاب الماء الاول نجس نجاسة فليظن
 و ان اصاب الماء الرابع انه نجس نجاسة الماء المستعمل قال الفقيه
 ابو جعفر كما يطر موضع الاستحابة فكذا نك يطر اليد كذا في الفتاوى
 النظرية ثم توضأ ثم استنجى لم يفسد وضوؤه من مسح اليد على
 الجدار بعد الاستحابة و ادب و له ان يمسحها على جدار مستعمل او
 مستخرج من من عليه الاستحابة بالماء اذا لم يوجد موضعاً خالياً
 عن الناس يتبركه كذا ذكر في الفتاوى النظرية و مينة المفيتي
 صف اذا كان على شط نهر ليس هناك ستره لو استنجى بالماء
 فالو يصير فاستاكذا ذكر في الفتاوى النظرية صف في خواير الاما
 ابي حنيفة الكبير لو شئت يده اليسرى و لا يقدح ان يستنجى بها ان
 يوجد من يقبه الماء لا يستنجى و ان قدر على الماء الجاري استنجى بنفسه
 صف لو شئت كلاً اليدين لمسح يده على الارض يعنى ذراعيه
 مع المرفعين و وجهه على الحائط و لا يدع الصلوة صف الرجل
 المعطوع ان يقي من موضعه الوضوء بشئ و ان قل يعنى اقل من
 ثلثة اصابع يغتفر من غسله صف ان قطع اليدان و الرجلان
 اختلف المشايخ فيه قال بعضهم سقط عنه الصلوة و في جمع النوازل
 ان لا يمكن الوضوء و لا يتيم لا يصلح عند ابي حنيفة و عند ابي يوسف يصلح
 بالايدي كما في الطيوس **فصل** في بيان الانجاس و تطهيرها
 اعلم ان النجاسة الحقيقية ضربان منقطة و طهقة ان اصاب

من النجاسة المغلظة قدر الدرهم ومادونه كالبول والدم وفوه الرجاء
وبول الجار جازت القلوة معه وان زادت ما تروى ذكر في طائر
الفتاوي ان بول الصغير كذلك اكل او لم ياكل وقال زفران في
قليل النجاسة وكثيرا سواء صفت قدر الدرهم لا يمنع القلوة
ويكون مسينا وان كان اقل فالأفضل ان يغسلها ولا يكون مسينا
يروي اخبار الدرهم فيستالم فيه في النجاسة المغلظة
وهو قدر عرض الكف في القمح ويروي من حيث الوزن وهو الدرهم
الكبير المشعل وهو ما يبلغ وزنه مثقالا وقيل في التوفيق بينهما
الاولى في الرقيق والثانية في الكثيف يروي ان اصاب من
الحقنة كبول ما يוכל له جازة القلوة معه حتى يبلغ ربح كل الثوب
حتى يذهب الالبه السرخسي ويروي ذلك عن ابي حنيفة والرجوع
ملحق بالكل في حق بعض الاحكام وعنه ربح ادني ثوب تجوز
فيه القلوة كالمينر وقيل ربح الموضع الذي اصابه الزبل والكم
والدرهم وعن ابي يوسف شبرا من شبر يعني شبرا طولا وشبرا
عرضا كذا في الهداية والوطي والنهاية يروي ان بول ما يוכל
له طاهر من جهة وذكر في فتاوي الكبير في بول ما يוכל له الفتوي
على قول ابي حنيفة وابو يوسف انه نجس بالجملة خفيفة وذكر في تاج
الشريعة ان النجاسة الغليظة اذا انزلت ببول ما يוכל له لا يمنع
جواز القلوة ما يبلغ ربح الثوب ان اصاب من الردث او
اختار

اختار البقر اكثر من قدر الدرهم في بول القلوة فيه عند ابي حنيفة
وقال ابو يوسف وقمة تجزئ عالم نجس وحد الفاحش عند طائفة
وعند ابو يوسف شبر في شبر كذا ذكر في النهاية ان البو
والردث والبوطاير وقال ابن ابي ليلى السرقين ليس بشي
قليله وكثيره لا يمنع يروي ثوب اصابه من بول النوس لم ينجس
القلوة ما لم ينجس من ابي حنيفة وابو يوسف وقال قمة لا تنجس
وان نجس كذا في الهداية يروي ابو يوسف عن ابي حنيفة
قال سلبت ابا حنيفة عن الكثير الفاحش ذكره ان يده فيه
حد افاحشا وقال الكثير الفاحش ما يستقره الناس ويستكثرون
من قيل بول النوس نجاسة غليظة وذكر في قية الفتاوي ان
تركيا امك فرسه قال فرسه في السوق فيتنثر الناس فضحك
فقال تنزرون من بول خلت في نجاستها ولا تنزرون من نجاسة
متنقة على رحمتها يروي كل حيوان كبوله كذا في الفتاوي
الكبرى والفتاوي الظهيرة يروي جنة البعير كسرقينه كذا
في الفتاوي الظهيرة والرحمة ما يصعد من جوفه ابي ما فيه حص
ثوب اصابه دم السمك اكثر من قدر الدرهم لا ينجس لان ذلك
بدع كذا ذكر التواهيدي في شرحه القدوري ان اصابه حذو ما لا يוכל
له من الطيور اكثر من قدر الدرهم اجزائة القلوة فيه عند ابو حنيفة
وابو يوسف وقال قمة لا تجوز حذو الاوز والبطة كذا في الرجاء
اختار

كذا في خلاصة الفتاوى مقص البيضة اذا وقعت من التبرج
 في الماء او الحرق لا يفسد ثم رآني في ثوبه نجاسة اكثر من قدر
 الدرع لا تدري مع اصاب لا يعيد شيئا كذا ذكر في المحيط
 وذكر في الفتاوى النظرية ان فيها الاختلاف والاختلاف
 اني صنفته انه لا يعيد الا القلوة الذي يلو فيها وقيل يعيد
 قلته ثم استنبه موضع اصابته النجاسة من ثوب ينسل
 الكل وقيل تحري صفت اذا كانت النجاسة في موضع قدم
 المصلي مغت جواز القلوة وان كانت طئت قدم واحد
 نجاسة اكثر من قدر الدرهم وحتت القدم الاخر ظاهر اختلف
 فيه المشايخ واللاح ان يمين جواز القلوة وان كانت في موضع
 ركبته او يديه لا يمين جواز القلوة وعن الجنيبة روايتان
 وان اعاد تلك السجدة في القلوة جاز ابو يوسف وفي ثوب
 الصدور قال جاز ولم يذكر قول ابي يوسف حفت لو صلى
 على بساط وفي ناحية منه نجاسة ان لم يكن في موضع قدمه
 ولا في موضع سجوده لا يمين جواز القلوة كما مر آنفا كذا ذكر
 في مينة المفتي والى هذا ايشير رواية صاحب الهداية والفتا
 النظرية حفت منه سواء كان البساط صغيرا او كبيرا
 حيث لو ترك احد طرفيه تحرك الاطراف الآخر وهو المختار وقيل
 الكبير والصغير سواء كذا ايضا في الفتاوى النظرية حفت
 حكم البند

حكم البند والحصير ايضا كذا ذكر في التقدير بشرح البند
 ان القلوة بوثب النجاسة يكره ولا يمين لان تطهير المكان
 لا يغتفر به ولكن يوثب الي العتوت وذكر في الفتاوى النظرية
 ان القلوة اذا تجس احد جانبيه فضلي ان على الطرف
 الظاهر الآخر ان كان حال تمكن قطعه نصفين طولاً جاز
 والا فلا وذكر في المبسوط اذا كان الثوب كله مملوا دما وكما
 الظاهر دون ربه فغند الجنيبة وابو يوسف به يتخير بين
 ان يصلي ويأنا بالايام وبين ان يصلي فيه بركوع وسجود
 وهو الافضل قال محمد لا يجوز القلوة الا فيه كذا ذكره اللانام
 القبايضان في شرحه للبرادات حفت حفت اصابه روث
 او غزالة يمينه اذا كان لها جرم او يمين فيبس حكمه اجزائه
 في قول الجنيبة وابو يوسف له وعليه الفتاوى كذا ذكر في المحيط
 وذكر في العناية لافرق بين الرطب واليابس وعليه شايخي
 وقال ثمس الائمة السرخسي هو الصحيح وعليه الفتوى للمفوض
 وقال محمد لا يجرئه الا بالفضل اجماعا وان اصاب الحفت
 بول يمينه ما ليس له جرم لا يظهر الا بالفضل كذا في الهداية
 ما عن محمد انه رجع عن قوله في اشتراط الفضل في الحفت ان
 اصابته نجاسة لها جرم لما راي يبدل الرأي من كثر السرقين
 في طريقه حفت النجاسة اذا كانت على خيل وعلى الثوب

كل واحد منهما اقل من قدر درهم لكن لو جمع صار اكثر من قدر
 الدرهم تجمع وينبغي الصلوة في الحنف والكوف والشافعية
 اذا اتموا الماء عليه ثلث طهرت من غير طهيف من ابوالبر
 البراءة لا يمنع جواز الصلوة وذكر في بعض الفتاوى و
 الشروء ان دم البقر والبراءة ليست نجسة عندنا وعند
 ابن قتيبة نجس الماء اذا اصاب ثوبا بطل غسله الا بجل الضرورة
 كذا ذكر في طهارة الفتاوى صف بول الهرة اذا اصاب ثوبا
 يتنجس اذا زاد على قدر الدرهم كذا في الفتاوى الكبير وكذا
 بول الفأر وقال بعض المتأخرين اذا اصاب الماء يتنجس باللقح
 صف بول الحفائش ورونها لا نجس وفي البراءة ليس بشي
 من الدم الباقى في عروق المربي وطه بعد الزيادة طاهر كذا
 في الفتاوى النظرية قال في خلاصة الفتاوى لا يمنع من
 عن ابن يوسف يعني في المصلح دون الثياب وذكر في الفتاوى
 النظرية ان الحرة التي تظهر في المرقمة من البول لا يابس لها
 وذكر في المحيط الطحال والقلب اذا اشعوا وخرجهما دم
 ليس بسائل ليس بشي كذا ذكر في حاشية المصلي في صلاته
 عن شاة غير مضمول جاز في الحائض اذا مسح موضعها بماء
 مرة واحدة وصلى المصلي اياتا لا يجب عليه اعادته ما صلى
 ان زال الدم بالمرقة الواصلة كلب اخره عن رجل او ثوبه

حالة
 المزاج

حالة المزاج نجسة وحالة النفس لا نجسة كذا ذكر في خلاصة
 الفتاوى من لم يفسد القلب ولا يري بللا لا يابس في قلب
 دخل الحجام الماء ثم نفخ فيه فاصاب ثوبا نجسته ولو نفخ
 من المطر لا نجسته اذا وصل الماء الى جلد و اذا وصل
 الماء الى جلده نجس كذا في الفتاوى النظرية والفتاوى الكبير
 صف رجل ربي خدرة في نهر فانتقم الماء من وقولها فاصاب
 ثوبا فان لا نجسته الا ان يظهر فيه لون نجاسة ونظير
 الحمار اذا بال في الماء فاصاب من ذلك ثوبان لم يفسد
 جفف بول انتقم على الثوب اي شش مثل اوسس الابر
 فليس بشي كذا ايضا في خلاصة الفتاوى صف لومر الريح على
 النجاسة او ثمة روث ملول متعلق فيضيبه ذلك الريح قال
 شمس اللآلئة اطلوا في نجس وكذا انك اذا ابتل السراويل بالبول
 او بالماء ثم فقع فيه نجس هذا شمس اللآلئة اطلوا في نجس
 ذكر الامام النعماني انه يكره واختلف ان الريح ينجس
 ام يتنجس بسبب حرورها على النجاسة ولم تتركه فيها اذا
 خرج منه الريح وعليه السراويل مبتلة هل يتنجس من قال ان
 فيها نجس يمتنع من يتنجس السراويل ومن قال ان فيها طاهر الا
 انها يتنجس لمجاوزة النجاسة اياتا يقول لا يتنجس السراويل
 كما لو مدت الريح بنجاسة ثم مرت تلك الريح على ثوب

مبتدئ فاتها لا يتجسس هه اذا اصابته الارض نجاسة
 جفت بالشمس وذهب أثرها جازة الصلوة على مكانها وقال
 زفر و الشافعي ربه ما لا يجوز التمسك به لا يجوز بالاتفاق وجاها
 بالشمس ليس بشرط في طهارتها وذكر في فتاوى الكبري اذا اصاب
 ذلك الارض ماء عادت نجسة في رواية هه عن قتادة لما
 دخل المديني ابي البلوي بطين فخلت افع باق الكثرة الفاض
 لا ينجس الصلوة كما قال شافعي على قياس هذه الرواية طين
 بني رالا ينجس جواز الصلوة وان كان كثير فافاش مع ان التراب
 مخلوط بالندرات دفعا للبلوي عند الجنبه جسديا اذا كان
 كثير فافاش كذا ذكر في جامع الصغير وذكر في الدين قاضي ان
 في فتواه ان ما اعتاده اهل بلدنا من مشيم باطفت بلا
 جرموق ومكعب ولا كوف ويطاؤون العذاراة والسرقتين و
 وردفة السمك والاسواق ثم يطاؤون بسط المبرج يلفظونها
 لا يلزم المصلح حمل ثوب ظاهر يصلح عليه ولا يلتفت احتمال
 النجاسة قال نجم الدين النواعدي الخورزمي في كتابه العينية
 بهذا في رخص الورع والاحتياط اما في زماننا في بلدنا لا ينبغي
 ان يصلح عليها حتى يلقى عليها كسيت طاهر فحتا في امر الصلوة
 التي هي وجه دينه وجاهه صف اذا اراد ان يصلح على قبا
 يجعل كتف كتف رجله ويسجد على التزبل ويصلي على الظل
 ويجعل البطانة

ويجعل البطانة تحتة هكذا اجاب شمس الاناء اكلوا في كل ماء
 ثم التائم الذي يسيل من فم طاهر وهو الفهم وهذا ابو يوسف
 جسد والتقدير فيه بالكثرة الفاض وذكر في الخط ان
 جفت على الثوب فيبقى له اثر او لون فهو نجس وذكر في الملتقط
 وهو طاهر الا اذا علم ابتعانه من اطراف وذكر في واقعات
 اكلوا في ان طاهر سواء نزل من الرأس او انبعث من الجوف
 وعليه الفتوى وذكر في الفتاوى الكبري هذا عند اي جنبه فلو
 لم فرض عليه في مكان نجس وقام عليها جازة صلوة ولو لم
 ينوشها لا يجوز قس على مصلاة نجاسة قدر الدرهم وعلى
 بدنه مثله لا ينجس وذكر في بعض الكتب اذا كانت النجاسة في
 مواضع متفرقة لم ينجس ما اذا كانت على يديه نجاسة وعلى ثوبه
 نجاسة وعلى مكان صلوة نجاسة اذا اجتمعت زادت على قدر
 الدرهم منعت جواز الصلوة وذكر في صيرة الفتاوى ان رجلا
 معه ثلثة اشواب احدها نجس فبينما هم في حضرت الصلوة فمات
 وصلى الظهر باصه فاما حضرت صلوة العصر فمات وصلى بالنجاسة
 ثم حضرت صلوة المغرب فمات وصلى بالثالث ثم صلح العشاء
 في الثوب الذي صلى به الظهر فان صلوة الظهر والعصر جازية
 لانه صلى فأتين الصلوتين فيهما فقد وقع البيعين ان النجس
 هو الثالث والا لان طاهر ان وصلح المغرب والعشاء

فاسية لانه حين صلى المغرب في الثوب الثالث فغدر
 صلى في ثوبه وقع البعير نجاسة فليز وجب صلى المني
 في الثوب الطاهر فلم يجر. لان المغرب يلزم جازم وذا في رواية
 اخرى ان المني جازم عند النجاسة اذا اصابته المرأة
 والسيف ايتى بمسح فتن كذا في الظفر والزجاج اذا اذعن
 فيها وريها يمس اذا كانت من النجاسة مريته فظلماتها
 روال بينها الا ان يبقى من اثرها ما يشق ازالها وما ليس
 لمربي فظلماتها ان يغسل حتى يغلب على ظن الغسل انه قد
 ظهر وقت اما غسل النجاسة التي كانت بين مرتبة مثل البول
 في ظاهر الرواية لا يزول الا بالغسل ثلثا وقال الشافعي يطهر
 بالغسل مرة والصحيح قولنا ان كان الموضع الذي اصابه جنس
 تشرب فيه شيء قليل مثل البدن والحف لا يلزم الى
 العصر وان كان شيء يشرب فيه شيء كثير فينظر ان كان
 مما يمكن عصره كالثوب ونحوه فان كان طهارته بالغسل ثلثا
 وهو في كل مرة كذا في الهداية وقت لو تجتنب النطع
 ويضيق الغسل فسخة مرة مبلولة ثلث مرات ظهر وقت
 غسل الثوب الجس في الطشت فانه يغسل الطشت ثلثا
 في كل مرة بعد غسل الثوب وذا في بعض الفوائد يغسل الطشت
 في الاولى ثلثا وفي الثانية مرتين وفي الثالثة مرة كذا في الهداية
 وذكر في مجموعنا

وذكر في مجموعنا ان الشافعي عن عبد الرحمن الحنفي ظاهر ما اشار
 اليه الجاهل انه لا يخرج الى غسل الطشت فانه يطهر
 بطهارة الثوب كالرث والرداء في نزع البسمة من روي
 عن ابو يوسف في الدهن النجس اذا جعل في انا فصب
 عليه الماء فيغسل الدهن فرفع بشيء هكذا اذا فعل ثلث
 مرات يكف بطهارة الدهن والله اعلم **باب الجاهل**
 في الاغتسال وما يوجب العلم بان الغسل على اربعة اوجه
 فوضوء وواجبة وسنة ومسحبة اما الوضوء فلهذا الغسل ثلث
 التعداد الحائنين اذا غاب الخشعة من قبل او دبر على
 الفاعل والمفعول انزل او لم ينزل كذا ذكر في نسخ النوع
 طرا وذا في كتاب الشريعة الحائنان موضع القطع من الذكر
 والائني والتعافيهما كناية عن الايلاج بينه بقوله اذا
 غابت الخشعة كيلا يظن انه المراد من التعافى القرب
 والوصول نه ان نفس ملاقاته الزوج الزوج من غير تواردي
 الخشعة لا يوجب الغسل ولكن يوجب الوضوء هذا على صيغة
 واني يوسف خلافا لما في الخشعة ما فوق الحائنان من الذكر
 ثم ثم الغسل من انزال المني على وجه الرضوخ والشموة من
 الرجل والمرأة سواء كان بالاحتلام او بالنظر او بالمس
 كذا في الهداية وغيره والغسل من دح الجنين والنفاس

كذا ذكر في عامة كتب الفقه اما الواجب فانه غسل المولى
 وغسل الوكيل الذي اذا اكل على بطنه نجاسة اكثر من قدر
 التبريح وقد نسي موضعها واذا انبتة الرطوبة فوجب غسله
 فراشهما ميتا لا يدري من ايتما كان وعلى هذا رواية عامة
 نسخ الوضوء اما السنة يلد من رسول الله يوم الغسل الجمعة
 والعدين وعرفة والاحرام وقد قيل يلدن مستحبة وقد قال
 مالك غسل الجمعة واجب بغت غسل يوم الجمعة لا يصلح
 الجمعة هذا ابو يوسف كذا ذكر في الهداية وقال وهو الصحيح
 اغتسل قبل طلوع الخ فضل الجمعة بخارجه عن ابي يوسف ولا يرد
 عند الا حسن بن زياد لا يصل يوم الجمعة كذا ذكر في النهاية على
 هذا الاختلاف وذكر في الفتاوى النظرية بهذا الاختلاف
 بين ابو يوسف ومحمد بن عيسى العبدان بمنزلة الجمعة فيجب
 الاغتسال واما المستحب فهو غسل الكافر اذا اكل هذا
 اذا لم يكن حيا كذا في خلاصة الفتاوى والنهاية وان كان
 احب ولم يغتسل حيا قال بعض مشايخنا لا يلزمه الاغتسال
 والاصح انه يلزمه كذا ذكر في الكفر والنهاية نقل عن الميسر
 والمعاني الموجبة لغسل المتراخي على وجه الذي ذكرنا انما
 في اول هذا الباب هذا عند علمائنا سنة وهذا الثاني رفته
 الميت على وجه كيف ما كان يوجب الغسل كما المشهورة ليست
 بشرط

بشرط عند الثاني حية لو حمل شيئا فبقية ميتي يبي
 الغسل عند الثاني هذا ثم المعتبر عند المجتهدين وحده
 انفصال الميت عن مكانه على وجه الشهوة وعند ابي يوسف
 خروج الميت بالشهوة يعتبر بلزائمه عن موضعها ايضا بالثبوت
 والغسل يتعلق بها ولو سال الميت لعنة اخي لا تجب
 الغسل بحيث ان يضرب على ظهره او سقط من سطح
 او حمل شيئا ثقيلا في الميت حية انما يظهر الاطلاق
 في ثلثة مواضع احدها اذا احل فامسك ذكره حتى سكنت
 شهوته ثم سال الميت تجب عليه الغسل عند المجتهدين
 ومحمد بن عيسى لا يوجب الا في ان نظر الى امرأة
 بشهوة فزال الميت عن مكانه بشهوة فامسك ذكره
 حتى انكسرت شهوته ثم زال بعد ذلك لا عن دفع بل
 يلزم الغسل بهذا على الخلاف الذي ذكرنا الثالث انما
 اذا اغتسل قبل ان يقول ثم سال بقية الميت هل يلزم
 الغسل على هذا الخلاف وذكر في الفتاوى النظرية اذا
 صلي هذا الغسل يبعد تلك القلوع والجوع على انه لو بال
 او نام ثم اغتسل ثم خرج الميت لا تجب الغسل كذا في
 خلاصة الفتاوى والفتاوى النظرية من اذا احل
 او طهت ثم بالت واغتسلت ثم خرج منها ميت او بقية

صليت

المني لا يبعد الفل من احتلامه لم يخرج منه شيء فلما
 غسل عليه وكذلك المرأة كذا ذكر في الحيط وضمته التما
 وفسره الا ان المرأة اذا اصبحت ولم يخرج منها الماء ان
 وجدت شهوة الانزال يجب عليها الغسل والافلام
 قال محمد يجب عليها الغسل احتياطاً وبه يفتي بعض المشايخ
 اذا استيقظ الرجل والمرأة فوجد اميناً على الفراش وكل
 واحد منهما يذكر الاصلح يجب عليها الغسل احتياطاً كذا
 في الفتاوى الظهيرية وقال بعض ان كان المني طويلاً فعلى
 الرجل وان كان مدوراً فعلى المرأة كذا ايضا ذكر في ضلالتهم
 الفتاوى والفتاوى الظهيرية مع تبين اخر وهو ان كان
 اصغرهم ماء وان كان ابيض فمادة وذكر في الارضاح
 اذا استيقظ من منامه فوجد على فراشه او تحته مذياً
 ولم يذكر احتلاماً فعليه الغسل احتياطاً كذا في حنفية
 ومحمد وعند ابو يوسف لا يجب عليه الاغتسال ما لم يتيقن
 انه مني معنى ان استيقظ فوجد في اصيله بللاً ولا يذكر
 طمأنينة ذكره منشراً قبل التوضيح فاعلم عليه وان كان
 ساكناً فعليه الغسل هذا اذا نام قائماً او قاعداً او ساجداً
 اذا نام مضطجاً او تيقن انه مني فعليه الغسل هذا مذكور
 في الحيط والرخيرة وبلد المسئلة يكسر وقوله والناس
 عنها فاعلمون

كان

عنها فاعلمون مسد المني يجب غسله وطناً وان جث
 على الثوب او في فيه النوك كذا ايضا في القدروري وقال
 الشافعي المني طاهر مسد ليس في المذي والمذي غسل وفيهما
 الوضوء كذا في القدروري وغيره تفت المني هو الماء ابيض
 الغليظ ينكس به الذكر وينقطع به الشهوة اما المذي
 والمذي فقد ذكرناهما في الباب الثالث لو اصاب المني البدن
 قال مشايخنا يطهر بالوتر وعن ابي حنيفة لا يطهر الا بالغل
 خف الايلاج في البهائم لا يوجب الغسل بدون الانزال كذا
 ايضا في الهداية لم يلحقه وحب زينة القبر ودخول على
 وقرأة دعاء القنوت وجواب الاذان وذكر في فتاى الفتاوى
 لا يدخل الجنب المسجد الا بالضرورة ويجوز له الذكر والتسليم
 والدعاء ثم جنب قرأة الفاتحة وادبه الدعاء لا للقرأة لا بالناس
 وذكر في الكفاية شره الهداية عن ابي حنيفة لو لم يمس الجنب
 واستشق وغسل يديه لا بأس ان يقرأ القرآن اولى قاله
 صاحب القيمة رايت جواب الاستاذ ثم الماتة الخاوي في التفت
 لا بأس به تفت يباح للجنب قرأة القرآن لانه مالك مسد ليس
 للمرأة ان تتعفن طفاير ما عدا الغسل اذا بلغ الماء اصول الشعر
 كذا ايضا في القدروري والكنز وغيره الصغرة الذوات من الطير
 وهو قتل الشواذ قال بعضه في بعض معتزلاً ليس عليها بل ذواتها

والودى

وهو البقي كذا ذكر ايضا في الميسر بخلاف اللحية كذا ذكر
 في جامع الصغير والكافي وظلامة الفأوى كما في الحنفية انما
 تسلك ذواتها ثلث مع كل بلة حمراء كذا في شرح تاج الشريعة و
 البقي هو الاول يخرج في النفق والظفر ثانيا بخلاف
 اللحية فيجب اتصال الماء الي اثنائها كما تلوها كذا في القينة
 حتى ان المرأة ان لم يخرج في اتصال الماء الي اثنائها العشر اشهر
 بان كانت مفقوضة الشعر يغتفر عن عليها اتصال الماء في اثنائها
 الشعر كذا ذكره تاج الشريعة في شرحه صف في شعور الرجل
 يغتفر اتصال الماء الي المستحل كذا ذكر في اجماع الصغير
 وخينة الفتاة وبه افق صدر الشهيد وذكر في الكافي ان
 من الرجل شعوره كالعلوي والشرك يجب اتصال الماء احيانا
 وفي المحيط وتاج الشريعة روايتان ويدل الله بعد اتصال الماء
 الي منابت الشعر لم يمس اليه بلين اطفائه يمنع منه كذا ذكره
 في واقعات الحلواني والفتاوى الكبير مص لوبقي من القرآن
 والطلين في الاطفا رجاز الوضوء للفرقة وعليه الفتوى
 كذا في الطهارة والفتاوى الكبير ويستوي في المدة في القوي
 قال بعض يجوز في القوي دون المدي كذا ذكره الزاهد في شرح
 للعدوي ولوبقي بين اسنان المغسل طماع جاز عنه كذا
 في فتاوى الكبير وذكر في منه المصلي ان بعضا قال اذا زاد

منقولة

على قدر المحص

على قدر المحص فلا يجوز وبعضهم قال ان كان صلبا محصنا فحاشا
 فليلا كذا او كثير الملبوز كذا في الشريعة من افتقن عليه
 الاستسقاء يجب عليه ازالة الدرنا من داخل النخ حتى يصل
 للماء بشرة النخ ان كان يابا وفي الدرنا الرطب خلاف
 المشايخ كالطحايني في جوف السن في الغسل مص امرات
 اغتسلت يجب عليها اتصال الماء في ثقب القوط كما في ترك
 الحاتم مص الاقلف اذا اغتسل ولم يدخل الماء تحت داخل
 الجبهة قال بعض يجوز وقال بعض لا يجوز وهو الصحيح واتصال الماء
 الي داخل السرة والاذن فرض كذا في النهاية صف لوبقي
 شيء من بدنه لم يقبه الماء لم يخرج من الجنابة وان قل ثم
 من الماء الذي تمسك به المرأة او تتوضأ ويجب على الزوج
 كذا ذكر في واقعات الحلواني ومقدمة القوي من اذا تزوج
 المسلم كتابيا ليس له اجبارا على الاغتسال وله ان يغتسل
 من الخروج الي الكنايس واذا اراد الاغتسال يجب ان
 يبداء باليمنى وينوي بقلبه ويقول بلسانه نويت الغسل لدفع
 الجنابة ترويا الي الله تعالى ثم يسبي ثم يغسل يديه ثلثا ويكسبه
 كذا في خلاصة الفتاوى ثم يافض الينا ويمينه ويغسل الماء الي شماله
 حتى يغسل فرجه وما اصابه من بدنه من النجاسة ثم يتوضأ
 وضوءه للصلاة الا رجليه وبالي في المحضة والاستسقاء كذا

في عامة كتب الفقه فرض الغسل المضمضة والاستنشاق وغير
سائر البدن وعند انقضاء فيهما غسلان في الغسل والوضوء
ومنه ما لك فرضان فيهما وشرب الماء يعتبر مقام المضمضة اذا
بلغ الماء النم كله كذا ذكر في خلاصة الفتاوى وواقعات الجلو
صف لو اخذ الماء بغيره ونوى المضمضة ثم قف في الثوب لا يجب
وذكر في الفتنة نقل عن صلوة الباقين المبالغة في المضمضة
والاستنشاق واجبة في حال الجنابة اذا لم يكن صلياً ثم يفيض
الماء على رأسه وسائر جسده ثلاث فيه او لمنكبته اليمين فيفيض
الماء على ثلاث ثم لمنكبته اليسرى فيفيض الماء عليه ثلاث ثم يفيض
الماء على رأسه وسائر جسده ثلاث كذا ذكر في جامع الفتاوى
وخلاصة الفتاوى ثم يد كل جميع اعضائه والدك واجب
عند ما لك وسنة عند ما ثم يجزى عن ذلك المكان فينزل عليه
اذا لم يكن على لوح او جذوة تدوم الوضوء على الاقت السنه كذا
في خلاصة الفتاوى صف لو افاض الماء مرة واحدة على أبدا
يجزى ايضاً ثم حرف المبل من مضوء الى مضوء جاز في الغسل
صف ادنى ما يكفي في غسل الجنابة من الماء صالح والصالح
عند ابن حنيفة ومحمد ثمانية ارطال بالمرأى قال ابو يوسف خمس
ارطال وثلاث ارطال فالفضل ان لا يقصر على الصالح في
الغسل بل يجزى بعد ان لا يكون يؤدى الى الولي اس فاذا
ادنى

وان كان منقذاً من الماء
 طافه لا يمسح عليه
 افضل كونه من ماء
 على يمينه او يمينه
 طافه منقذاً من الماء
 افضل كونه من ماء

رطل

ادنى لا يستعمل الا قد الجاهل ونيزج الخاتم ان كان حياً
 وتحرك ان كان واسماً كما مر في الوضوء نه روى عن ابي يوسف
 ان الجنابة اذا لم يتنزه في الحمام وصيب الماء على جسده من حيث
 الظهر والبطن صحت ونج من الجنابة ثم صيب الماء على الاثار يحكم
 بطلان الاثار وان لم يمسح بغيره كذا في منية المعلى من اذا اراد
 المغتسل طهر ازاره في الحمام ليس له ان يذوقه لانه عليه ولكن
 يصيب الماء بكفيه كذا في المحيط والجامع الصغير للمصنفين
 في ديني بيت الماء الصغير من ازاره جلق العانة ثم ورنى بعض
 الفتوى في يجوز في مكة البسيرة وذكر ابي الفضل الكوماني وابو
 حامد في فتاويها لا بأس به وذكر في فتاوى الكبري جنب وضعه
 احدي رجله على الارض في الغسل يطهر السبيل بالاعلى
 بخلاف الوضوء كذا ذكر في المحيط ومن ابي ذر لا يجزى وذكر
 في شريعة الاسلام ان غسل الرجلين بالماء البارد بعد الخوض
 من الحمام امان من الصداع وانه اعلى شئ ان الله تعالى تصفية الباطن
 عن الانسان البشرية النفسانية والتطاقة بالالتوبة والانابة
 الى الحضرة الالهية انه ملو الوهاب الكريم انه بالناس رؤوف رحيم
باب في صفة الغسل والمسح الى المنشور فيها
والاوقات والاذان والجماعة اعلم بان الغسل فريضة
محكمة لا يسمى تركها او يكفر بها صحة ولا تصح الا بأشئ شر فرضا

جامع الصلوات الخمسة واداءات التيمم
 واداءات السجدة والركعة
 الطاهر والبدن
 والوضوء

سنة قبله في شرائطها وستة فيها في اركانها اما السنة التي
قبلها في الطهارة من الحدث والطهارة من الجنسة كما ذكرنا وسنر
المعرة واستقبال القبلة والنية والوقت اما السنة التي فيها
في الحجة التي تكسرها الافتاء والقيام والقراءة والركوع والجمود
والعقود الاخرى مقدار الشهر والوقوف من الصلوة بفعل الصلاة
فرض من ابي حنيفة فصادق هذه ثلث عشر فريضة كذا في خلاصة
الفتاوى وغيره ومن ترك شرطاً من الشروط التي ذكرنا لا يقع
شرطه في الصلوة وان ترك فرضاً في الصلوة ان كان يمكن قضاءه
فيها قضاء وان لم يمكن قضاؤه فيها فبطلت صلوة وعلى هذا رواية
كتب الخوارج طراد بن يحيى صورته في ابي باب التوسل في فضلي
سجد السجود فليطلب هناك وما سواه من الخواص واجبا
وسنن واداب وسنذكر ما عقيب صفة الصلوة من هذا الباب
انشاء الله به وذكر في خلاصة الفتاوى ان تكبيرة الافتتاح
او ما يقوم مقامها من النية فرض ولا دخول في الصلوة الا بها
صفت تكبيرة الافتتاح شرط عندنا وليس بركن كذا في الهداية
نفت قال الشافعي تكبيرة الافتتاح ركس وليس شرط ولم يمت
الخلاف تعلم فمن قرأ للوقوف والنية ثم شرع في التطوع قبل
التكبير من غير روية جديدة يهبط رعا في التطوع عندنا وعند
الشافعي لا يجوز كذا ذكر في الهداية والنهاية ومن شارب الصلوة

استقبال

استقبال القبلة هـ من كان بمكة فوفقه اصابته عين الكعبة
في الصلوة ومن كان غائبا عن الكعبة فوفقه اصابته جهة الكعبة
هو الصحيح كذا في الكنتز وغيره وذكر في تاج الشريعة في شرح نهاية الكفاية
ان الصلوة في كل احوال وجعلوا القبلة لا يملها ما بين المشرق والمغرب
ثم فتحوا اقسام وجعلوا املها ما بين مؤننى القيظ والشتاء
وكان الشيخ ابو منصور مائتري يقول انظر الى مذهب الشافعي
في احوال ايام السنة والى مذهبها في اقصا ايام السنة ثم وجع الثلثين
من بينك والثالث من يارك فكون مستقبل القبلة
وقال الفقيه ابو ابيثيل هذا في ديارنا وعند انقطاع مذهب
فرض المبطل بالحادثه الخري ويحيى بيات ان تقع على طلبها
الاحرين وادبهما بخالب الراي عند تقدير الوقوف على حقيقة
كذا في شرح تاج الشريعة هـ من كان ضائفا يصل الى اية
جهة قدر تحقق العذر فاشبهه الاشياء ح وجعل صلى الى غير
القبلة عند احوال ذلك الكعبة قال ابو حنيفة فهو كما فرج الله وبه
اخذ ابو ابيثيل وذكر في فتاوى الظهيرية من صلى الى غير جهة القبلة
مستقلا لا يكون وهو الصحيح ص اختلف في نية القبلة اذا بعثت
والاصح انه يحكم اليها اذا وصل الى مكة الطاريب القديمة كذا
في النهاية وكذا ذكر ايضا صاحب الهداية في كتاب التيمم وذكر
في النهاية انه اذا كان يصلي في الصحراء فيشترط نية الكعبة بعد

التوجه إليها كما قال العلامة أبو بكر محمد بن الفضل وذكر في الفتاوى
الظاهرة قالوا يستحب أن ينوي استقبال القبلة وهو المختار
بمسدود وان شئت القبلة على المصلي وليس طرفة من يسأل عنها
اجتهاد وصلي وان علم انه اخطأ بعد ما صلي لا يعيد ما ذكر في مختار
الفتاوى وغيره وقال الشافعي يعيد ما اذا استبرأ وان علم في الصلوة
استدار على القبلة وبين يديه وكذا اذا طوى دأبه إلى جهة أخرى
توجه إليه وذكر في مختار الفتاوى ان صلح بغير اجتهاد وخطأ
احاد والآفلان من أم قوماني ليلة مظلمة فخرى القبلة
وصلى إلى المشرق وخرى من خلفه وصلى كل واحد منهم إلى جهة
وكلم خلفه ولا يعلمون ما صنع الامام ابراهيم ومن علم منهم حال امامه
تفرد صلوة لانه الحق ان امامه على الخطأ وكذا لو كان متقدما
عليه لشركه فرض المقام ومن شربايط الصلوة اليقظة كما ذكرنا بغير
ينوي الصلوة آتية يدخل فيها بيته لا يفضل بينهما وبين الخيرية
بمحل نه ان نوي قبل الشروع كما روي عن محمد انه لو نوي عند الوضوء
انه يصلح الظل او العصر الامام لم يشغل بعد اليقظة لما ليس
من جنس الصلوة الا انه لما انتهى إلى مكان الصلوة لم تحضر اليقظة
جاءت صلوته بتلك اليقظة كذا ايضا في خلاصة الفتاوى والظاهرة
صف من لم يذكر اليقظة بلسانه وكثير بالخيرية عن محمد بن مسلمة
ان كان عند الشروع حيث لو سلمه آية صلوة يصلي تجب على البراءة
من غير

١٣
من غير تفكير فزويته تامة ولو احتاج إلى التأمل لا يجوز
بهكذا ذكر في الفتاوى والظاهرة واليقظة والكثرة واجه اصحابنا
ان الافضل ان يشغل قلبه باليقظة ولسانه بالذكر ويده
بالرفع كذا ذكر في النهاية ثم اليقظة بالقلب فوض وذكروا بانها
ستة كذا ذكره شيخ الاسلام مص ان نوي بالقلب
ولم يذكر باللسان جاز بلا خلاف عندنا وعند الشافعي لا بد
من الذكر باللسان حفت ولو ذكر اليقظة بلسانه ولم ينوي
بقلبه لم تجز صلوة حفت ومن لم يذكر ان تحضر قلبه لينوي
بقلبه او تشك في اليقظة يكفيه التكلم بلسانه حفت لا يكون
شارعا بيته متاخرا عن التكبير كذا ايضا في طفة الفتاوى والنهاية
والهداية وعن الكوفة انه تجوزوا اضعفوه في قول الكوفة فيقول
إلى انتهاء الشاء وقيل إلى السجود وقيل إلى الركوع وقيل
ان يرفع رأسه من الركوع كذا ذكر في النهاية والفتاوى والظاهرة
وذكر في النهاية ان اليقظة هي ان تكون تحفص الصلوة التي يدخل
يعني لا بد للمصلي من تعيين الوضوء الذي يدخل فيه كالظن مثلا
كذا ذكر في الهداية والنهاية والكثرة لا يكفي ان يقول نويت الوضوء
لاختلاف الوضوء فلا بد من التمييز منهم من يقول ينبغي ان يضيف
الظن والعصر إلى اليوم او الوقت كذا في النهاية وفتاوى الظاهرة
نه اذا لم ينوي عدد الركعات تجوز نه الاولى ان ينوي ظهر

اليوم فانه يجوز سواء كان الوقت خارجا او باقيا كذا في
الحيط ومبسط شيخ الاسطى واذا اراد المنذور ان يصلي صلاته في
ينوي بقلبه ويقول بلسانه اللهم اني اريد ان اصلي صلاتي في
ركعتين فرض هذا الوقت مستقبل القبلة فيسهر لي وتقبله مني
وكذا في سائر الصلوات والمعتدي بغيره ينوي الصلوة على وجه
المذكور وتباعد بقوله طاموتا او معتزيا او متابعا لهذا الامام
كذا في القادري والهداية انه في فتاوى الظهيرية ان الصلوة
مع الامام ما يصلي الامام وذكر في فتاوى الظهيرية ان المعتدي لو
ترك نية الاقتداء لا تجوز والامام ينوي مثل المنذور الا انه
ينوي لنفسه التي خلوه فانه لا يقع امامته لمرتين الا بالنية
وقال زفر بن يحيى كذا في شرح الهداية فمن يريد ان يصلي الظهر
او العصر في يوم يوم ولا يدري الوقت ينوي ظهر يومه او عصر يومه
كذا في المحيط والنهاية فمن ينوي صلوة الوتر يعنى لا يتقيد
بالنوعية والوجوب والسننة ان المتقيد تجوز صلوة نية
الصلوة وكذا التراويح وسائر السنن كذا ايضا في الهداية
والعقينة والكنة وقيل الاصح ان التراويح والسنن المطلق
لا يؤدى بمطلق النية كذا في الفتاوى الظهيرية فمن عزم على صلوة
الظهر وجري على لسانه نويت ان يصلي صلاته العصر تجزئه واذا
اراد الشروع في الصلوة استقبل بقلبه الطهارة وينبغي ان يتوب
اولا

القبلة في

او لا عن جميع ذنوبه ويطلبه بالهنة من الحسد والبغض والمكر
والحيله وتحضر قلبه ويرفع شواغل فحيره الماتعة من التوبة
ما امكنه ثم ياتي الصلوة مع التيقن والحرمة ويقوم كما يقوم بين
يدي الله تعالى يوم القيمة وانه ملحوظ ومقرب لمن لا يلقى عليه السراير
ويعظم منه الله في ناله له لنا جنة مع سواء اوبه وكثرة اذنيه
ويبري انه آخر صلوة يصليها ويستغفر الله تعالى ويقول ربنا ظلمنا
انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ويقول
الهي وبت وبهي للذي خسر السموات والارض حسنا وما انا
من المشركين قل ان صلوتي ونسبي ونحلي وحياتي لله رب
العالمين لا يشرك لي وبذلك احرمت وانا اول المسلمين ولا يقول
اول المسلمين ثم ينوي الصلوة ولا يتكى في القيام على حائط
او غيره ولا يتقدم احدى رجليه على الاخرى ولا يلصق ولكن
يكون بينهما لاكل التزوية ولكن ينبغي ان يكون بين قدميه اربع
اصابع في قيامه كذا ذكر في خلاصة الفتاوى والفتاوى الكبري
وروي عن ابن حنيفة قال الترويح في الصلوة احب الي من ان
ينصب قدميه نصبا الترويح ان يقوم على احد رجليه مرة وعلى
الاخرى مرة كذا ذكر في الفتاوى الظهيرية ثم يكبر تكبيرة الافتتاح
بمسد يديه مع التكبيرة وهو سنة وهذا الموضع يشير
الي اشراط المقادير وهو المروي عن ابي يوسف والحكمي عن الطحاوي

القبلة في

ورسول المرويت في القول والمك في الفعل وذكر في طبع البرين
قول ابراهيم بالمعانة واخاف المتأخرين في الفضيلة وقت
الترفع فاذا رشح الاسلح وقايجان وصاحب هذه الفناء المتأخر
كما ذكر في النهاية من صلى ان رجلا سأل ابا يوسف القاسمي
فقال يا بني شئني افتح القلب بالوفاء ام بالسنه فذهب
قلبه الى التكبير فقال الرجل اخطأت فقال بالسنه فذهب
قلبه الى رفع اليدين فقال الرجل اخطأت انا بفتح القلب
بهما جميعا فاما الجواب ان رفع اليدين مودون بالتكبير لا يتقدم
احدهما صاحبه من قال شمس الله اكلوا الى الذين عليه اكثر مشايخنا
انه يرفع يديه او لا فاذا استقر في موضعه الى ذات كبره وجعله
صاحب الهداية اقم وذكر في طبع البرين ان تكبيره الاقضية
بعد رفع اليدين قول ابي حنيفة ومحمد بن حنف رفع اليدين
عند تكبيره الاقضية سنة لو تركه قال بعضهم يائمه وقال بعضهم
لا يائمه والمختار انه ان ترك احيانا لا يائمه وان اعتاد ذلك
يائمه صف لا يجب سجود السهو بترك رفع اليدين سائدا في
تكبيره الاقضية كما لو كبره بالنارسية يجوز هذا الجنبه والرواية
اولا ولو قال هذا يبرزك استقم ولا يجوز هذا الى يوسف
ومحمد اذا كانا طين الروية كما ايضا في الهداية كما يستر عن من
الفاش في اول التكبير بان قال الله اكبر يفسد وذكر في طبع
الشريعة

الشريعة ينبغي ان لا يولي همزة الله همزة ثم تقلب حركاتها
ويقول الله لا ثم يوهيم استغاثا قها فن قال الله اكبار
بزيادة الالف بين الباء والراء لا يفسد كما يفسد وكذا في
خلاصة الفناوي وفي شريعة طبع الشريعة تقدر على البعض ويؤتم
الراء من التكبير وان كان من هذه الرفع كذا في شريعة طبع الشريعة
ومن قد بين مقاتل من لا يتبين من بين اللغظين يعبر شرا
للمقرون وكذا في خلاصة الفناوي فن رفع اليدين لتكبير
قادر الكمين وفيهما سواء في الفضل ولكن خاف الكمين ادلي
وذكر في بعض الكتب ينبغي ان يستشراها بوجه يعني من طهرها
ولا يتكلف للتزني بين الاصابع عند رفع اليدين بل يتركها
على ما هي عليه بين القم والتزني كذا في النهاية يفسد يرفع
يديه حتى يجاذي ارباعه شدة اذنيه وهذا شئ يرفع الى منكبيه
وعلى هؤلاء التكبير العنوت والاعباد والبخارة هل المرافعة
هذا منكبرها يلو الاصح هل ان قال بولاعن التكبير الله اجل
واعظم او الرحمن اكبر او لا اله الا الله او غيره من اسماء الله
اجزاه عند الجفنة ومحمد وقال ابو يوسف ان كان طين التكبير
لم يركب الا الله اكبر او الله الكبير قال الشافعي لا يجوز الا بالاولين
وقال مالك لا يجوز الا بالاول هل لو اتمت الصلوة بلا اله
الا الله او بالحمد او سبحان الله او قال لا اله الا الله او قال تبارك الله

بغير شارة عند الجحشة ومحمد يستوي بان كان الحسن الكبير
اولا من يقع الشرح بقوله بسم الله الرحمن الرحيم خلاف الخو
باسم الله نه اذا افتتحت القلعة بالتسليم ويبرز على يكره ذلك منها
قال بعض لا يكره وقال بعض يكره وهو الاصح كذا في الحيط وذكر
في شرحه تاج الشريعة ان تكبيرة الافتتاح سميت دالة لانه تم
افعالا لا لخل داخل القلعة والتوسيم جعل الشيء في قاعها
محققا لا كجته كذا ذكر في العناية نه ذكر في النواوي التوبة ان بناء
الوضوء على تكبيرة الوضوء قيل لا يجوز وقال القاضي الامام صدر الاطلاح
يجوز فان صدر الاطلاح ابو اليسري قال في بسوطه لو شغل في النظر
وانما ولم يسلم ويمن عليه فمما فانت عنه اجزاه فكذا ولكن ذكر
القاضي الامام ابو زيد في الاسرار جواز بناء النفل على النفل
وعدم جواز الوضوء على وضوء آخر نه يكره النفل على دالة الوضوء وترك
الحلل عن الوضوء بالوجه المشرق هو التسليم كما يكره له ذلك اذا
تكلم ولم يسلم حفت لو توهم انه لم يكبر تكبيرة الافتتاح ثم يتبين
انه كبر جازله المضي وان اوى ركعانه فقله عن التخييل ان المصل
اذا اتم الصلوة ورفع يديه لا يرسلهما الى بعض من يقرأ رسال
يسلم يضع يده اليمنى على اليسرى ويضعها على كتف السرة
وهذا ما لا يرسلهما وهذا في بعضهما على الصدر الارسل
وهذا ما لا يذية والاعتماد رخصة يسلم وضع اليمنى على الشمال سنة
القيام

في قيام فنه الى جحشة وابو يوسف حفت لا يرسل فنه فانه يسكنك
التميم ويذكر كذا في الكافي وطلاقة النفاوي حفت عند الوضوء
سنة القراءة حفت قال اذا فرغ من التكبير يرسل يديه واذا
شغل في القراءة يضع اليمنى على اليسرى حفت الاخذ الاولي
من الوضوء واكثر كثير من مشايخنا الجليلين الاخذ والوضوء
بان يضع باطن كفة اليمنى على ظاهر كفة اليسرى ويأخذ الراس بالظهر
والايمان ويرسل الباقي على الزواجر كذا في النهاية يسلم الاصل
ان كل قيام ذكر فيه مسنون يضع اليمنى على الشمال فيه وما لا فلا
وهو الصحيح ويضع في حالة الششاء والقنوت وصلوة الجنازة ويرسل
في القنوت من الركوع وبين تكبيرات الابداء وبه كان يضع شمس التامة
السرخسي وبران البليدة وصدر الشريد رهما كذا في الحيط وقاوي
فايضا يسلم يقول بحانك الله فمجد وبارك اكبر وسبحه جلاله
شأنك ولا آله غيرك يسلم قول جل شأنك ذكر في المشايخ فلا ينافي
به في الخوايض وذكر في العناية ان يضع بحانك اللهم ومجدك بحسبك
يا الله بحسب الايك ومجدك بحسبك وتعاظم اسمك عن صفات المخلوقين
وتعالى خلقك وذكر في العناية انه لا يبرز على ذلك الششاء شيئا آخر
فنه الجحشة ومحمد قول ابي يوسف اول رجه منه ثانيا انه يقف اليه
وبنت وبهي للذي الى آفة والشافعي انه يقف اليه قوله تعالى ان وبنت
وبهي للذي فطر السموات والارض جينا ومانا من المشركين قتل

آية واحدة واعلم انه وان كان قرأنا حنيفة فليس بقرآن من حيث الحكم حتى يقرأه بحجب والطريق والباقي من مسائل العمارة
 سيأتي من باب كذا فليطلب هناك نفق القراءة ووض
 في الركعتين الأولى عيناً واحدة حتى لو تكرر في الأولى وقراءتها
 في الثانية يكون قضاء عن الأولى من منزهة محاباتها وهو الصحيح
 نفق فاذا فرغ من النافذة يقول آمين اماماً كان او منفرداً
 او مقته ياكذا في الهداية وهذا قول عامة العلماء وكذا في الكافي
 وقال بعضهم لا يأتي بالنبلين اصلاً وذكر في شرح تاج الترمذ ان الامام
 لا يؤمن على رواية الحسن عن ابي حنيفة وقال مالك لا يأتي به المحدثي
 دون الامام والمنزلة ولكن عندنا يأتي به على وجه الخفاقة وهو السنة
 وعند الشافعي يكره في صلوة بغيرها القراءة بلسان وفي التائيلين بلسان
 المد والحق والمدة والتشديد فيه خطأ فاحش صف آمين بالمد
 دون التشديد اختيار الفتا ومناه اجب فاذا فرغ من التوارة
 يكبر ويركع وفي الجامة الصغير يكبر مع الاخطا كذا ذكر في الهداية
 وضللة السواوي ولا يكبر عند الخطأ ولا يرفع يديه عند تكبيرة
 الركوع عندنا خلافاً للشافعي بلسان يعتمد بيديه في الركوع على ركبته ويضع
 بين اصابعه ولا يجتنب التنويه المأني هذه الحالة ليكون امكن من
 الاخذ ولا الفهم الآتي حالة السجود وفيما وراء ذلك يترك على العادة
 اي فيما وراء الركوع والسجود وهو حالة الاقتران والتشديد يترك
 على العادة

18
 على العادة اي لا يقيم كل القدم ولا يرفع كل التنويه حتى ان كان في
 يد المصلي من يديه ولو وضع يديه في الركوع على ركبته او في السجود
 يكره وذكر في فتاوى الظهيرية لو ركع وهو قائم لا يجوز ان يقرأ ولو نام
 في سجده جازة انما قال نفق من الركوع وهو ان يسططه ولا يرفع
 يديه ولا يركبته ويقع يديه على ركبته على سبيل الاخذ ويؤخذ به بين
 اصابعه كما ذكرنا من قريب وينبغي ان يكون ظهره في الركوع مستويا من
 الجانبين كذا في المبسوط حنف لو وضع على ظهره في الركوع قدح ملأ من
 ماء واستقر كذا في الكافي نفق قدر الموض في الركوع وهو اصل الاخذ
 وكذا في السجود هو اصل الوضوء واما النظائرية والقراءة في الركوع
 والسجود ليس بوضوء عند احنافهم ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي ان
 ان الوضوء هو الركوع والسجود مع الطائفة مقدار التسبيحة واصل
 لو تكرر كما يجوز صلوة عند احنافهم ومحمد وعند ابايوسف والشافعي لا يجوز
 والشافعي قول ابو حنيفة ومحمد هكذا ذكر في الهداية والكافي على هذا
 الاختلاف ويقولون في ركوعه سبحان ذي العظم ثلثاً وذلك ادناه
 والمراد منه اني الكلام لا ادنى اجزاء طوار الركوع والسجود بدون
 هذا التكرار الا على قول ابي مطيع البجلي تليد احنافهم ان تسبيح الركوع
 والسجود ركعتان كذا في الكافي نفق لو نقص من ثلث لا يجوز صلوة
 هذه كذا ذكر في الكافي وذكر في كتاب الردة ان الرجل ان ادرك
 الامام في حالة الركوع فانه يكبر تكبيرة الاضلاع قائماً ثم يكبر تكبيرة

ويركع ولا يشتغل بالشئ ولا يلوحي بك التمجيد ولا يشتغل
بشئ من الركوع فانه لو اشتغل بالشئ فانه الركوع كذا في خلاصة
الفتاوى وذكر في كتاب الروضة في هذا الموضع ان ابا يوسف كان
راكبا على بطة في سوق الراقي حين كان حاضرا مع هارون الرشيد
في حرب يمينه السمرقندي فقال جلي لاني يوسف ايد الله العاصي
ما يقول فحين ادرك الامام راكبا يكتب تكبيرتين او تكبيرة واحدة
فقال ابا يوسف يكتب تكبيرة واحدة فقال البصير اخطأت بل يكتب
تكبيرتين احدهما للافتتاح والاخرى لمخاطبة الركوع فقال ابو يوسف
اصبت انما البصير واخطأت انا والباقي من المسائل التي تتعلق
بالافتتاح في حالة الركوع ذكرنا ما مستوفاه في آخر هذا الفصل في فضل
الافتتاح فت اذا اطلق الامام راكبا دفع راسه وقال سمع الله
لمن سمعه ويقول المولم رينا لك الحمد اظهر الرواية وروي رينا ولك
الحمد وروي اللهم رينا لك الحمد ذكر في النهاية ولا يقول الامام رينا لك
الحمد عند اني حنيفة وعيا قول ابو يوسف وفيه الشافعي عليه السلام بين
الحمد والشمع كذا في الهداية واهدي الرواية من اني حنيفة فت
قال شمس الائمة الطلواني كان شيخنا قاضي الامام علي بن ابي طالب استاذ
انه يميل الى قولهما ويحب الطحاوي كذا ذكر في النهاية ان معيني
سمع الله لمن سمعه اي قبل الله لمن سمعه وان السماء يستعمل للقبول
يقال سمع الامير كلام فلان اذا قبل من لو ترك التسمية فت

استوي

استوي قارئا لا ياتي كما لو لم يكتب حال الاخطا طاعة لوركي او سجد
ولم يتكبر وينبني ان يحفظ ويركع كل شئ في طهارة المنزلة
بينهما في الواقع كذا في اجماع الصنفين ولو كان قال رينا ولك الحمد
لا يندب له الاستواء قارئا على الركوع ليس يرضى وكذا اجلة بين البصير
والطحاوية في الركوع السجود وهذه اخذ الحنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
وان في فرض كذا ذكرنا فت سئل محمد بن الشيباني عن ترك الطمينة
فقال اني غاييف ان لا تجزيه وكذا من اني حنيفة وذكر في النهاية اذ لم
يكن التقدير عندهما فرضا لم يلزموا واجب السنة واما الطمينة
في الانتعال وهي الانتعال في التوبة من الركوع واجلة بين البصير
وهي سنة عند الحنيفة ومحمد كذا في الهداية وفي النهاية سنة بالانفاق
وقدر الطمينة في الانتعال مقدار شحمة كذا ذكرنا في الشريعة في شرح
الهداية واما الطمينة في الركوع والسجود ففي خرج اي طمينة الركوع
سنة كذا في مبسوط شيخ الاسلام وفي خرج اي الحسن الكوفي واجبة
حتى يجب سجدة التوبة بشر كذا في كذا في الكافي والنهاية وذكر في حيز
الفتاوى ان محمد بن سلمة قال تطرت اي بعد الركن الشافعي في مقدار
موجب القطع في باب السرقه في علته فالله اسم السرقه لانه حكم السرقه
فهو القطع قلت له روي عن النبي انه قال اسوء الناس سرقه
من يسرق في صلوة اي لا يتم ركوعها وسجودها يقطع قال بل يقطع فحك
الناس اطاهرون نه يرسك يدير في التوبة بين الركوع والسجود كذا

قال صدر الشهيد في واقعاته ثقت وإذا استوي قائما من الركوع
 بسجود ويكثر مع الخطا ويضع ركبته على الارض ثم يديه ثم
 جبهته ثم انته وقيل انته ثم جبهته كما فعل مالك ان شاء وضع يديه
 او لا ثم ركبته ان شاء فلكه بسجود ان اقصر على اصرها اري
 على الانته دون الجبهة جازل في حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز
 الاقتصار على الانته الا من صدر به رواية عن ابي حنيفة وذكر
 في النهاية ان الاقل في الاقتصار على الانته والاقصر على الجبهة
 جازل باتفاق العلماء خلافا للثقة في ذكره في بغية الفتاوى ان كان
 على جبهة او انته صدر به بالايام وذكره في بغية ايضا اذا قال
 الطبيب لمن به رمد لا تسجد على الارض فانه يفرك جاذله القلعة
 بالايام قال استاذنا سيف العفة في شرحه شمس الائمة الطلواني اذا
 صفض راسه لركوع شيئا ثم بسجود جاز ولو وضع يديه وسائر
 فالتحق جهته عليها ووجد ادنى الاختاء جازل في الايام والافلا
 بسريدي صفيه ان يظهر باطن فضله وبلوغ المرفق الى الكتف
 بسريدي في بطنه عن قذبة الى يباعد ورواية الهداية تشير الى انه
 اذا كان في القف لا يبري صفيه كيلا يوذى جاره بسريدي
 احب رجليه نحو القبلة ويقول في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلثا
 وذلك ادناه اي ادنى الكمال لا ادنى الجواز كما ذكره في نسج الركوع
 بسجود المرأة تحضن في سجودها وتلقف بطنها فخيرها في تسبيح
 ان يزر على ثلث

ان يزر على الثلث في الركوع والسجود بعد ان يتم بالوتر بسجود
 اذا كان اماما لا يزر على الثلث بسجود ثم تسبيحات الركوع و
 السجود كذا في الحاشية في قوله قيل واجب قال مالك لا تسجد
 في الركوع والتسبيح في السجود فرض فكذا ما كنهه ان الركوع والسجود
 يجوز بدون التسبيح كما ذكرنا في سنن السجود ان يسجد على الجبهة
 من غير جليل من الحاشية والتسبوة ولكن لو سجد على كور الى انته
 ووجد صلا على الارض جازل وقال الشافعي انه لا يجوز طامس الله
 ان يضع يديه خذرا اذ يزر في السجود ويضع ان يوجه يديه ورجليه
 نحو القبلة كما وضع اليربين والركبتين سنة في السجود كذا في الهداية
 خلافا لوفرو الشافعي ينع واجب وذكره في الفتاوى الكبير ان شاء
 ابوالثقت ووضع الركبتين على الارض في السجود واجب حتى لو لم يضع
 ركبته على الارض يجوز وعليه فتوى مشايخنا وقال الفقيه لا يجوز
 ما وضع القدمين على الارض في السجود فرض كذا ايضا خلاصة
 الفتاوى والهداية والنهاية وقال في الارشاد قيل انه فرض حتى
 لو وضع احد الركبتين دون الاخرى يجوز صلوة كذا ايضا في مينة
 المفتي ومينة المصلح كما سجود المصلي على جسده الى ركعتين عند
 السجود لا القلعة حتى لو اعاد ما على موضع طاهر حتى وعثر الى حنيفة
 ومحمد ينفذ القلعة والتسبيح كذا خلافا وضع يديه او ركبته على
 النجاسة فانه يجوز صلوة خلافا لوفرو الشافعي انه رجل يجل على الارض

وسجد على خرقة ويقف بين يديه يتقرب به الى باباس نه على من الجبهة
 انه سجد على خرقة وضربا بين يديه فتربه رجل وقال يا شيخ لا تغفل
 بمكرا فانه مكروه فقال ابو حنيفة من اين انت قال من خوزم فقال
 ابو حنيفة جاء التكبير من ورائي يعني من القطن الاخير اي على العكس
 ان علم الشريعة يحل من ينها الى خوزم لا من خوزم الى ينها كذا ذكره
 في الكافي في كتاب القلعة وفي ضمانة النساوي في كتاب الكوايلية
 قال فقال ابو حنيفة لخوزمي يدل تقولون في مساجدكم على البروي والحيث
 فقال نعم يعني على البروي والحيث ومنع من ان اهل على خرقة
 كذا ذكر ايضا النساوي في نظرية النساوي الكبير وذكروا في الكافي
 ان هذه الحكاية كانت بمكة في المسجد الحرام صف لوسجد على الخيش
 او على القطن او على القطن او على الطنفة ان استقرت اذ وجهته ويجز
 القسابة يجوز وان لم يستقر لا يجوز ثم لوسجد على جاورس او ذيرق لم ينج
 وذكره في حقه فتعلم من فساد الشمس الائمة الطلواني لو رفع راسه من سجود
 قبل امامه يعود اليه بلسه ثم يرفع راسه من السجدة الاولى ويكبر
 فاذا اطمان كبر وسجد ثانيا بلسه ان لم يستوجبات وسجد على اخوي
 اجزاه من اهل حنيفة وحدثوه كذا ذكرنا انفا وتكون مقدار ردة الرأس
 من السجدة الاولى نه قال ثم يخشا اذا زال جهته عن الارض ثم احاد
 جاز ذلك عن السجدين وقال الحسن بن زباد اذا رفع راسه بقدر
 ما يجري فيه الريح جاز وذهب قتيب من الاول وقال لم يسن له لا يكف
 عن السجدين

عن السجدين

عن السجدين ما لم يرفع راسه من جهة مقدار ما يتبعه عند النظر انه راف
 راسه ليسجد اخوي فان فعل ذلك جازح السجدين ويكون
 من سجدة واحدة وفي الصدوري انه يكفني بادي ما ينطلق عليه
 اسم الرفع وجعل شيئا لاسلح القول الاجرة وهو الذي ذكره الصدوري
 انه كذا في الجبل بلسه الا انه اذا كان الرفع الى السجود اقرب
 لا يجز لان له بعد سجد او ان كان الى الجلوس اقرب جاز لانه بعد
 جالس فيحقق السجدة الثانية بعد ذلك المقدار من الرفع وهو الذي
 في حنيفة وليس بين السجدين ذكر سوي التكبير فكذا وبه
 فكذا بعد كل رفع وحقق وذكروا في الكافي ان المصلي اذا ذكر في حاله
 الركوع او السجود بلسه تركها سايدا من الركعة الاولى فسجد ثانيا ثم
 بيده ما ادى من العترة والركوع والسجود الذي بعده وهو بيان
 الافضل خذنا من خوزم قال الشافعي عليه الامارة لان الترتيب
 في افعال الصلوة فرض خذنا مما وجدنا ليس بفرض على ان المبرور
 يبدوا بما يدرك وياقر ما فات وفيه ترك الترتيب لان الذي فات
 هو الاول بلسه ثم يرفع راسه من السجدة الثانية واستوي
 قائما على صدره وقدميه ولا يقعد ولا يعتمد بيده على الارض وقال الشافعي
 بلسه حنيفة ثم يقوم معتمدا على الارض ثم يقوم على صدره وقدميه
 معتمدا بيده على ركبته بلسه القيام من السجدة الثانية بكل الاطراف
 بسجدة الاولى اي من الرفع يرفع راسه او لا ثم يديه ثم ركبته

يستعمل في ركعة الثانية مثل ما فعل في الاولى الا انه لا
 لا يستعمل اي لا يقول سبحانك اللهم وبحمدك ولا يتقود ولا يرفع
 يديه الا في التكبير الاول وعند ان يرفع يديه عند الركوع وعند
 رفع الرأس من الركوع فاذا رفع رأسه من الركعة السجدة الثانية فمرة
 رجله اليسرى وجلس عليها ونصب اليمن فيها ووجهه اصابعه نحو
 القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط اصابعه كما اذا كان في سجدة الاولى
 طرأفت وقال انت ضمت في العدة الاولى بقعة مثل ما ذكرنا
 وفي الثانية يتورك قال مالك يتورك فيها ويملأ المسنون عدة
 كذا في الهداية وتفسير التورك ان يضع اليدين على الارض وتكون
 رجله الى الجانب الايمن واما المرأة يتورك فيها فتأخذ
 الاولى واجبة كذا في الهداية والعدة الاضيقه فرض عند عاتة العلاء
 وقال في خلاصة الفتاوى العدة الاضيقه فرض في الوضوء والسجدة
 وقال مالك ستة ثم مقدار فرض العدة مقدار التشهد نه العدة
 الاضيقه فتوفان كانت فرضا الا انها ليست بركن في القلوة
 بدليل انها لم تشر في الركعة الاولى وانما شرطت بهي شرطاً للحمل
 كذا في مبسوط الشيخ الاسلام مسألة وان كانت امرأت جلست
 في التشهد على اليسرى واوجبت رجلها من الجانب الايمن
 ثم فرض القعود والسجود بسبب طين مسألة قائماً وذكر في شرح
 مختصر اطايع الكبير ان الامام لوقا من العدة الاولى قبل فرائض



الماثور من قراءة التشهد فانه لا يتابعه قبل اتمام تشهده ولا يركع
 بعض التشهد لاجل المتابعة في القيام لان بعض التشهد لا يركع
 تشهداً او لم يتم التشهد لذلك البعض الذي انى به قبل قيام
 الامام فان ذلك التشهد ذكره واحد لا حكم لبعضه فكان ترك بعضه
 كترك الكل صفحة اذا ترك العدة الاولى من ذوات الاربع او
 ثلث يلزم السهو ولو ترك في التطوع لا يلزم صلواته ويلزم السهو
 عند الجمعة وابن يوسف صفحة تكرار التشهد في العدة الاولى يوجب
 سجدة السهو وفي عدة الاضيقه لا يوجب وفي شربة الطحاوي لا يوجب
 بين العدة الاولى والثانية وقال للرجل السهو صفحة لو قرأ
 القرآن في العدة الخاطبة السهو اذا لم يفرغ من التشهد واما اذا
 فرغ من التشهد ثم قرأ فقرأ فلا تجب السهو كما يكره الترتيب
 في القلوة بلا عذر ثم يتشهد فيها والتشهد المختار عندنا هو ان
 يقول الحيات لله والقلوة والحيات عليك ايها النبي ورثة
 الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين مسألة ان
 لا آله الا الله واشهد ان محمد عبده ورسوله كذا في الكافي وخفة
 الفتاوى والهداية وهذا الشيعي التشهد ان يقول الحيات
 المباركات القلوات الطيبات لله سلام عليك ايها النبي ورثة
 الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين مسألة ان لا آله
 الا الله واشهد ان محمد عبده ورسوله قيل في تفسير الحيات اي

العبادات القولية والقلوبات اي العبادات البدنية والقلوبات
اي العبادات المالية لله تعالى قوله استلم عليك حكاية السلام
الذي رده على بيته ليلة المواجه لما اثنى على الله تعالى بثلاثة اشياء
رده الله تعالى عليه في مقابلتها بثلاثة اشياء السلاط على بركة النجيات
والرقة على بركة القلوبات والبركة على بركة الطيبات والبركة هي
النماء والزيادة كما اذكر في العناية تفت التشهد في القلوة الاولى
سنة فندعاه مشايخنا كما اذكر في النهاية الا انه ان قرأه التشهد
في القلوة الاخيرة واجب ليس بوفى وعلى قول الشافعي فرض كذا
ذكر في الهداية ولا يتراد على التشهد الاول من القلوبات تفت اذا زاد
في القلوة الاولى على التشهد ان كان عامداً اكره وان ساهوا
افضل المشايخ فيه قال بعضهم انما يلزم السهو اذا قال اللهم صل
على محمد وعلى آل محمد والحمد لله ان يلزم السهو ان قال اللهم صل على محمد
تفت قال مالك والشافعي يتراد على التشهد الاولى القلوبات لا يلزم
وقال الشافعي في قوله الجدير بس القلوبات على النبي في القلوة
الاولى تفت القلوة سنة مستحبة عندنا في القلوة يعني في القلوة
الاخيرة وقال الشافعي فرض حتى تغسل القلوة بتركها تفت لا تغسل
في الثانية قدر التشهد ونسي قراءة التشهد ثم ذكر فقرأها فيها روايتان
عن ابي يوسف في رواية عليه سموه في رواية لا سمو عليه تفت بشير بالنية
في التشهد اذا انتهى الى قوله الحمد لا اله الا الله والحمد لله لا يشير
وذكر في الكبير

وذكر في الكبير ان السنة ان يشير بهذا القول الجنبه ومحمد وذكر
ايضا في ذلك الفتاوى ان لا يشير عليه العنوي وذكر في الفتاوى
الظاهرة والعناية على هذا الاختلاف بين الماشية وتركها ثم قال
في الفتاوى الظاهرة والعناية كيف يشير قال الفقهاء ابو جعفر البجلي
يعتصم بالصيغة المختصرة والتي يليها ويلحق الوكيل مع الالباهام ويشير
بنيابته وهذا الشافعي ذلك سنة ورواية الهداية انه يشير
الى انه لا يلحق شيئا من اصابعه ولكن يشير دفع النيابة كذا ذكر
في العناية تفت اذا كان قال الطيبات بالطا تفت وكذا اذا
قال النجيات لله وايست كذا ذكر في الكافي طو قال الذهبي
انه لا تفت اذا قال على عباد الله السالطين تفت وهذا هو
الوزجرجي لا تفت حتى اذا قال بده ودر سورة تسجد صلوة ويغسل
في الشفعية الشافعي مثل ما فعل في الاول انا انه لا يقسم السورة فيها
ما بعد افعالها بعد الاولين الفاكة فقط كذا في الهداية وعن الجنبه
قراءة الفاكة في الاخيرين واجبة دواء الحسن حتى لو تركها عامداً
كان مسيئاً وان كان ترك ساهوا بسجد للسنة وانه انه تحب
بين قراءة الفاكة والتسبيح والتكوت فاذا رقيه راسه من السجدة
الثانية من الركعة الثانية مجلس كما جلس في الاولى ثم يقول بعد التشهد
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارضهم قديراً وآل
محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وعلم آل ابراهيم في العالمين

انك حيد جيد وفي قوله وارحم قد انقضى من التقدير واليه ذهب
شيخ الاسلام فيترك ذلك وقال نفس الائمة الرضائي انه لا باس
لأن الاثر ورد فيه ولا يجب على من ابتغى الاثر ولا ان احد الاستغنى
من ربه الله عنه كذا ذكر في العناية وان كان يدعوا بدعوات آخر جاز
وكس ينبغي ان يدعوا بدعوت التبعية الفاظ القرآن والادعية الماثورة
الى الرواية ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس كذا ذكر في القدوري والهداية
وبغيره وما يشبه الفاظ القرآن مثل ان يقول الله اخبرني ولو اكره
والادعية الماثورة عن رسول الله مثل قوله اللهم اني ظلمت نفسي
ظلم كثير وانه لا يغفر الذنوب الا انت فاعزني مغفرة من عندك انك
انت الغفور الرحيم وقوله اللهم اني اسئلك الخير كله ما علمت منه وما لم
يعلم واخبرك من الشر كله ما علمت منه وما لم يعلم ثم تنبيه ما يشبه
كلام الناس وما لا يشبهه فقال لا يحيل سؤاله من الناس كقولهم
اللهم زوقني فلانة يشبه كلام الناس كذا في الهداية وما يحيل سؤاله
من الناس كقولهم اللهم اعزني ليست من كلام الناس كذا في كور
في الهداية والعناية صف لوقرة في قلعة الآخرة آية او آيتين بعد
التشهد بيا وجه الدعاء كقولهم ربنا لاتنزلنا فلونا بعد از بدت
وهب لنا من لدنك رقة انك انت الوهاب لا باس به مص ان ادرك
في العقوبة يكبر ويقعد وقال بعض العلماء ياتي بالشك ثم يتقدم ثم
يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله ويسلم على ياره مثل
ذلك

ذلك ولا يقول في السلام وبركاته كذا ذكر في المحيط هل من اجمعة
عن النبي كان يسلم على يمينه حتى يري بيافى هذه الالين ومن
يساره حتى يري بيافى هذه الالين ومن
العقوبة الاخرة نالها فلما انتبه سلم بخير كذا ذكر في كشم الائمة الرضائي
فمن يسلم عن يمينه وسبى من يساره يسلم عنه عالم كونه من المسجد
والصلاة انه اذا استنبر القبلة لا ياتي بها وروي الحسن عن ابي جعفر
انه اذا سلم اولاهن يساره فانه ان يسلم عن يمينه ولا يجده من يساره
وان سلم تلقاه وجهه ويسلم بعد ذلك فلا يسلم عليه كذا ذكر في الايضاح
من التسليمات سنة عند عامة العلماء وقال بعضهم يسلم واحد
تلقاه وجهه وهو يقول مالك وقيل هو قول الشافعي ايضا وقال بعضهم
يسلم تسليمة واحدة فولي يمينه لا غير لكن اذا سلم احدهما يمينه من
صلوة عند عامة العلماء وقال بعضهم لا يمينه عالم بوجه التسليمات
من اصابة لفظ السلام ليست بوفى عنه نا وقال مالك وان قل فوفى
واضاف شافعي قال بعضهم اصابة لفظ السلام سنة وقال بعضهم
هي واجبة واختار صاحب الهداية انها واجبة صف ينوي بالتسليم
الاولي عن يمينه من الرجال والنساء والخطبة وكذا في الثانية كذا
في الهداية وبهذا في الزمان الاول واما في زماننا لا ينوي الا بالرجال
والخطبة ولا ينوي النفس في زماننا ومن لا شركة له في صلوة فهو
الصح كذا ذكر في الهداية بعد المنفرد ينوي بالخطبة لا يمينه كذا في الجامع

الصغير مسد لابة للمقدي من نية امامه ان كان الامام من
جانب اليمين او اليسار نواه فيها وان كان بخلافه نواه في
الاول هذا ابو يوسف وهذا قد روي عن ابي حنيفة نواه فيها حص
الامام على يميني ام لا من التاويل من قال في شرح الجامع الصغير
لا ينيوي وذكر اكثرهم في شرح المبسوط انه ينيوي ثم اختلفوا قال
بعضهم ينيوي التسمية الاولى لا ينيوي وقال بعضهم ينيوي بالتعليمين
ويذكر الشيخ وعليه رواية الهداية مسد لا ينيوي في الصلاة عددًا
مخصوصًا مسد الخوف من القلوة يصنع المصلّي خوفه من الجحفة
وقال ابو يوسف وقد ليس خوفًا ثم يكره ان يخفي المصلح فيه في
القلوة ثم لما نزل قوله تعالى قد افعل المؤمنون الذين هم في صلواتهم فاشقون
قال ابو طلبة ما طلع يا رسول الله قال ام ان يكون منتهى بصر المصلّي
في القيام الى موضع السجود والركوع الى ظهر قدميه وفي السجود الى
ارنبه اليمن وفي السجود الى يمينه وفي التعليم الى مكبيه كذا ايضا ذكر
في طه الفتاوى والنهاية وذكر في القينة نقلًا من فتاوى كشمس الامة
الطوائف ان من تمد في النواذر اذا قطعت يده من المرفقين وقدماه
من السابقين لاهلوة عليه نق لا يتم في القلوة ولا يشوب
فان غلبت شئ من ذلك كظم ما استطاع فان لم يستطع فليضع يده في
فيه نق افتت القلوة لوجه الله ثم دخل في قلبه رياء فنهى على ما
استسنت والرواية لا تدخل في الخوايف كذا ايضا مينة المصلّي وذكر
في شرحه الاسلام

في شريعة الاسلام ان الصلوة على الصعيد الطيب من غير حائل
اكثر واشتد ثوابا وتواضعا لم يبلغ اليه بشر يرب لا جل
الصلوة كمن يضرب باليد دون الخشب ولا يجوز الا التلث
كذا ايضا في القينة ثم صلي بشرائطها جاز والعقل لا يدري ويروى
الحمداد ويمكن ايضا في هذه الفتاوى واصول الكنية في
اصول الدين ثم يقول العبد الفقير المحتاج الى رحمة مولاه
المعول اليه اخواه واولاده ان الصلوة ظاهرة وباطنة وظاهر
اقامتها بالحافظة عليها بتعديل اركانها كما تكونا آتيا فلو لم تكن
الظروف والعشر وباطنها اذا منها بدوام المراقبة والهمة
وفضول العكس والتوجه الى الله فلو لم تكن الظروف واللبس
ويروى المقصود وصورة الصلوة صورة جذبة الحق بان تجذب صورتك
عن الاشياء بغير العبودية ومعنى الصلوة المناجاة مع الرب
كما قال ام لو علم المصلح من ينال ما انتفعت فالمصلح سائر الى
الله تعالى بقلبه فيدع يده وديناه وكل شئ سواه وصلوة
الظاهر بالاذكار والاركان التي تلوثها وصلوة الباطن بالاذكار
عن الاكوان والتوجه بالهيئة الى الرحمن واستوائه بلذة المناجاة
في كل مكان وزمان فمن كل ركن من اركان الصلوة سر يشير
الى حقيقة الصلوة التي المراد من هذه الشرايط والاركان الظاهرة
عند او الى الابواب ومن شرايط الصلوة استقبال القبلة وقية

اشارة الى الاضافه على سوي طلب الحق والتوجه الى حضرة
الربوبية لطلب القوة والمناجات وفي رفع اليدين بتكبيره
الافتتاح اشارة الى رفع يده اليمنى من الدنيا والآخرة وفي وضع
يده اليمنى على اليسرى اشارة الى رسم العبودية بيمين يدي
مالكه وحفظ القلب من حجب مكسوة وهي الجذبة الالهية
توازي جذبة مناجيل الغلطين وفي القيام والركوع والسجود دلالة
على ان القيام من صفات النيات كما قال الله تعالى والجمعة
والشجر يسمون والمصلحة في كل مرتبة من هذه المراتب دوح
وفي القيام الالفانية بالتزلات اشارة الى ان يبرهن بالتحلي
من حضرة السكينة والنجاة وفي الركوع الحيواني اشارة الى ان يبرهن
بالانكسار والاذي وفي سجود البناء اشارة الى ان ينفذ
برهانه الطنحي الذي يتحقق الفلاح اللبدي والفوز السرمدى كما في
قوله عافى المؤمنين الذين هم في صلواتهم خاشعون الطنحي اكل
آله الوعد في العبودية وكما الطنحي بالسجود اذ هو غاية التذل
في صورة الالف وفي التشهد اشارة الى الخلاص من حجب الالفانية
والوصول الى جمال الحق بلذبات الربانية وفي الختات اشارة
الى ان المراتب رسوم العباد في الرجوع الى حضرة ملك الملوك كمرام
تحفة الشاء والختن الى الله وفي التسليم اشارة الى السلام
على الدارين وعلى كل راء جاهد يدعوه عن اليقين الى نعيم الجنان

ووجع اشمال
عن اشمال

ومن اشمال الى اللذات والشهوات وهو المناجاة والدرجات
والقوات مستوفى في الكرامات وتقييد بقيد الجذبات كما
قال الله تعالى اذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما وهذا سر ولت
لا يطلع عليه الا اولو اباب ولولا صف مضايقة نطق المختصر بلسان
البيان في كشف الاسرار والاباب وبهذه العذر اكتفينا في هذه
الاطناب **فصل** في المسائل المشهورة وجعل لم يعرف ان
الصلوات الخمس على العباد فرضية ام سنة الا انه كان يصليها في مواعيد
لا يجوز عليه ان يقفها كذا ذكر في الفتاوى النظرية ومينة المعنى
حرف كذلك لو علم ان منها فرضية ومنها سنة ولم يعلم الفرضية من
السنة ولم يبرهن الفرض لم يجز كذا ايضا في الفتاوى النظرية
بين يصلي الفرضية ولم يعلم على اليقين انها فرضية ويصلي السنن
ولم يعرف انها سنة **حرف** ان نوى الفرضية في الكل جاز كذا في
الفتاوى **حرف** لو صلى السنن ولم يعرف السنن من الفرائض ان
قل ان الكل فرضية جاز وان لم ينظر الى لا يعرف ان البعض فرض
وابعض سنة وكل صلوة صلا لا خلف الاصل جاز ان نوى صلوات الالف
كذا ذكر ايضا في الفتاوى النظرية **حرف** ان كان يعرف الفرائض من
السنن ولكن لا يعرف ما في الصلوات من الفرائض والسنن جازت
صلواته كذا ايضا في الفتاوى النظرية اذا جازت الصلوات من وجه او جازت
من وجه فسد من وجه فانه يحكم بالفساد اقل بالتوثيق والاحتياط

عن اشمال

عن اشمال

كذا ذكر في النكاح والطلاق والعتق والصلوة وكل صلوة اذ تبت مع الكراهة تتأديق
الاداء على وجه غير مكره كذا ذكر في الهداية في الوضوء نعمان فرض عليل
وفرض كفاية ففرض العين ما يلزم كل واحد اقامته ولا يستقط باقامة
البعض من الباقيين في الايمان والوضوء والصلوة والقنوم والزكوة
والاعتقال من الجنابة والحيض والنفس والجماد اذا كان الغير
حائما وجايد فرض العين يصير كافرا وتارك فاسا كذا ذكر في الارشاد
وغيره وفرض الكفاية ما يلزم جماعة من المسلمين اقامته ويستقط
باقامة البعض من الباقي كالصلوات على النبي و تشييعه العاطس
الحامد ورد السلا والصلوة على الميت والامر بالمعروف والنهي
عن المنكر في الوضوء بمارة من حكم مقدر لا يحتمل زيادة ولا نقصانا
ثبت بدليل لا كفاية فيه اي في نقل ناقلة كذا ذكر ايضا في الكشف
الكبير شربة البندرية وقيل يفوت الجواز بغوثة واما الواجب
ما ثبت بدليل في شبهة اي في نقل ناقلة عن النبي ثم كثر الواجب
يوجب الحمل ولو ارتفعت الشبهة الناشئة من النقل لكان دليلا
قطعيًا وصار موجب فرضا كذا ذكر في الكشف الكبير ولا يكون جامدا
الواجب ولكن ينسق تاركه اذا تركه احتقا كذا ذكر في التقدير
شربة البندرية والمراد بالواجب هنا ما يجوز بدونه الصلوة
وتجب بشركه سائيا سجدة الشكر وذكوات الشربة في شربه شيء
الاسلام المعروف نحو هذا قال ان السنة ما فعله رسول الله

على سبيل

على سبيل المواظبة ويؤجر باتيانا ولا يلام على تركها وهي تتناول
القول والفعل والمراد فيه مطلق المواظبة لا المواظبة من غير ترك
وذكر في الارشاد ان السنة ما لا يكون جامدا ولا تنسق تاركه ولكن
لا يلام على تركه والنقل ما لا يكون فيه شيء من ذلك انما فرأين
الصلوة فقد ذكرنا في اول هذا الباب في واجبات الصلوة قراة
الفاتحة وختم السورة اليها وتعيين القراة في الاولين ورعايت
الترتيب في فصل مكررة في ركة كما تسجد في سجدة السجدة الثانية
وقام الى الركة الثانية لا تقعد صلوة لانه لم يترك الا الواجب
وهو الترتيب كذا في شربة تلي الشربة نقل عن مبسوط فظهر زاده
اما ترتيب القيام على الركوع وترتيب الركوع على السجود فرض لان
الصلوة لا يوجد الا بذلك الترتيب وتعديل الاركان والركعة والاضحية
فيما ذكره في نقل القعدة الاولى والتشديد في التقديرات نقل عليه
في المحيط وسنما رفع اليدين تحية وشرا صابحه وهر الامام بالكبير
والثناء والتعوذ والتسبيح والتأمين كسرا ووضع يمينه على يساره
تحت الشربة وتكبير الركوع وتبجيله واخذ ركبته بيديه وتزويج
اصابعه وتكبير السجود وتبجيله واقتراش رجله اليسرى ونقب
اليمنى كذا ذكر في حاشية كتب الفقه طرا وادابها نظره الى موضع سجده
وقت القيام ورعايته نظره في باقية افعال الصلوة كما ذكرنا في الحاشية
وكلف في هذا التشاوب واخراج كفيه من كفة هذا التكبير ودفع السعال

ما استطاع والقيام الى الصلوة حين قيل جهل الصلوة وشروع
 الامام في الصلوة منذ قيل قد قامت الصلوة يكثر اذ كان في صلاة
 الغناري واكثر ولو ترك الواجبات او التمتع او الاداء كذا
 جازة صلوة ويكون مسينا وفي الزيادة كذلك اما ترك الواجب
 سهواً بطلت سجدة كذا ذكر في كتب الفقه طرأ وسياطيك مسائل
 هذه المواضع في الباب السادس في سجود السهو وذكر في الهداية والقوانين
 وفي غيرها ان من كان في الصلاة في آخر صلوة بعد ما قدر التشهد
 او كان ماسكاً فانتفتت من مسحة او خطب فيه عمل قليل او كان
 امياً فسلم سجدة او كان حياً فوجد ثوباً او مويماً فقدر على القيام
 والركوع والسجود او التذكر ان عليه صلوة قبل هذا او احدث
 الامام الغناري فاحتلن امياً او طلعت الشمس في صلوة الغناري او دخل
 وقت العصر في الجمعة او كان ماسكاً على الجبهة فسقطت عن بين يدي
 الصلوة عند الجبهة وعند ابي يوسف وقد تمت صلوة في هذا المأني
 ما ان سبعة احدث بعد التشهد توفاء وسلم لان السجدة من
 الواجبات فيتوفاه ليأتي بالسجدة وتكون من الصلوة عن الوجه
 المشروع كذا ذكر في الهداية ما ان قد احدث بعد التشهد او تكلم او
 عمل على نياح الصلوة تمت صلوة لتقدر البناء لوجوه القاطع ولم يبق
 عليه شيء من الاركان وانما بقي الوجوه بفعله عند الجبهة وقد وجد كذا
 في الهداية نه عن ابي ايوب الانصاري قيل له ماذا الحفظ عن رسول

الله

الله قال سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو علم الماردين بدي المصلي
 ماذا عليه من الوزر لوقف اربعين وكان ايوب الانصاري يقول
 لا ادري قال اربعين عاماً او اربعين شهراً او اربعين يوماً وذكر
 في الكافي قدر الماردين في رواية انا بدير رة رة سنة نه روي من
 كتب الاخبار انه قال لو علم الماردين ماذا عليه من الوزر لكان ان كلف
 الله به الارض خيراً له كذا في مبسوط شيخ الاسلام وانا يا نعم اذا مر في موضع
 سجده على ما قيل وذكر في الكافي هذا انه لان هذا العذر من المكان
 حق المصلي حلف اخلف في الموضع الذي يكره المرو فيه منهم من قدر
 بثلاثة اربع ومنهم بخمسة ومنهم باربعة ومنهم بموضع سجده ومنهم بقدار
 صفتين او ثلثة والاقبح انه ان كان حال لو صلى على الخشب الذي ذكرنا
 لا يتبع به على المار فلا يكره كذا ذكره الامام الترمذي وكذا اختيار شيخ
 الاسلام وهذا حسن واما غيره كما لا ملأ كشمس لائمة السرخسي وشيخ الاسلام
 وقايجان اختاروا واما ما اختاره صاحب الهداية بان الموضع الذي
 يكره المرو فيه موضع السجدة ثم ذكر شيخ الاسلام هذا الحد الذي ذكرنا
 اذا كان المصلي في الصحراء كذا ذكر في مينة المنية لكن انكر ابد من موضع
 سجده في الصحراء لا ما وراءه في الاصح واما في المسجد لا ينبغي ان يمر
 لاحد بين المصلي وبين حائط القبلة الا ان يكون بين المصلي وبين
 المار حائل كاف او اسطوانة او غيره لا يكره كذا في خلاصة الغناري
 حلف قال بعضهم ما وراءه خفين ذراعاً لا يكره وقال بعضهم قدر ما بين

الصف الأول وحائط القبلة كما أن لم يكن بينهما حائط والمسجد صغير
كمره في أي مكان ظهر المسجد الكبير كالصواري وقيل كالسجدة الصغيرة وقت
قام في آخر الصف من المسجد بين الصفوف مواضع خالية فلكذا قل
أن يترين يديه يعمل الصفوف فلا يأتى الماد بين يديه كذا افتح به كان
الذين صاحب الحيط كما تحته امامه سترة يعنى يوزق دأمة خضبة مقدار
ذراة وغلظ اصبع حتى لا يفتح الى دفع الماد ويترتب من السترة وكل
السترة على احد حاجبيه به ورد الاثر من التبريد جعل السترة على حاجبه
اليمين وفي مبسوط شين السطح انما يغز اذا كانت الارض رطبة ولما
اذا كانت صلبة لا يمكن العزف فانه يعنى طولاً لا عرضاً يكون مثل
العزف فان لم يكن معه خضبة او شئ يعنى بل كخضعة قال لا يخط
خطا ولا يخط ليس شئ به كذا روى عن ابي حنيفة ومحمد وقال الشافعي
يخط خطاً وبه قال بعض مشايخنا المأثورون وقال يخط خطاً طولاً لا عرضاً
وذكر في الكافي قيل طأ شبة الحجاب ما سترة الامام سترة التوم
كما يبرد الماد بالاشارة او التبريد ان لم يكن سترة او تبريد بين
السترة تحت يمين المصلي ان لا يبرد بعمل كثير ولا يبالغ في حاجته
شديدة حتى لا تنفصل صلوته نه ان استتر بظلاله ان جالس كان
سترة وان كان قائماً اقلع فيه نه ان استتر برأيه فلا بأس به وقالوا
صيلة الراكب اذا اراد ان يمر نزل فيسير فراه الدابة ولمرة وقصر
الدابة سترة ولا يأتى كذا الوتر اهلان متى زيان فان كراهية المرور

وانه

وانه يعلق الذي يلي المصلي كذا ذكره الامام الترمذي لم صلى في بيت
احد بلا اذنه لا بأس والاستبذان حسن كذا في خلاصة الفتاوى
لم المصلي خاف السالك على مسلم قطع الصلوة وقت قطع الصلوة وان
كان في الارض وكذا لو سرق منه او من غيره قدر درهم يقطع الزرع
لم التابة اذا خافت على الولد لما نأخض الوقيته ثم رجل يعلى بيده
فاد دابته او متودها فان كان موضع قبضة لم يجر والاحراز
في الفتاوى الظهيرية وان كان يركب في ركوبه وسجده وان خضبة
الدابة حتى زال عن موضعه في موضع سجده فسجد والاحراز
كذا في الفتاوى الظهيرية صف كذا اذا هصر الشمس تحول الى الظل
خطوة او خطوتين لا تنفصل صلوته كذا ذكر في الفتاوى الظهيرية
صف لو اكل او شرب في الصلوة ناسياً او عامداً فسد صلوته
كذا في الهداية وعند الشافعي اذا كان ناسياً لا تبطل مص لو ابتلع المصلي
ما بقي بين اسنانه ان كان زايد اطلع قدر الحضة تنفد وان كان
قدر الحضة لا تنفصل صلوته كذا في خلاصة الفتاوى قال صاحب القسمة
ذكر في شرحه كتاب الصلوة في باب الحدث التقدير بالحضة
رواية احمد بن ابي حنيفة في ترتيب الرواية كذا ذكر في فتاوى الظهيرية
نقل عن شرح الطحاوي صف لو دخل الفايذ او السكر في فيه
ولم يصفه ولكن يمسك في الحلقا وتصل على جوفه فسد صلوته
وصومه صف لو صلى في غفلة قلادة فيها سنن كلب او ذئب

تجوز صلوة لن لو رفع رأسه إلى السماء فوقه في فيه بردقا أو ثلجة
أو قطرة مطر ووصلت إلى جوفه تند صلوة وصوته صفت ولو صلى
ومعه شرانان أكثر من قدر الدرهم جازة الصلوة وبه افتر الحقبة
أبو جعفر وأبو القاسم ومن إلى جيفة لا تجزؤه افتر تفسيره
من تحلم في صلوة عامر أو ساميا بطلت صلوة خلافا للشافعي
في الظاهر والسيان كذا ذكره في الكافي صفت المصلي إذا نام وكلم
في حالة النوم تند صلوة ما تند صلوة اللانين وهوان
يقول في الصلوة آه والناوة وهوان يقول آوه والتأخير
هوان ارتخا بكاء من وجع أو مغبة وإن كان من ذكر الجنة والند
لا يقطع كذا في الهداية صفت أبو يوسف إن آه لا تند الصلوة
سواء من وجع أو مغبة أو من ذكر جنة أو نار أو آوه تند
فيها كذا ذكره في الهداية صفت لو بكى في صلوة إن سال الإمام
من غير صوت لا تند صلوة إن رفع صوته وحصل له ردف إن
كان من ذكر الجنة أو النار لم تند صلوة وإن كان من وجع أو مغبة
تند عند الجيفة وتجدد خلافا لابي يوسف وذكره جامع الصغير
أيضا أنه تند الصلوة مضى إذا قال الميعن في صلوة يارت أو
قال بسم الله طاب ليلته من المشقة لا تند كذا ذكره في الزهراء طاب
طلى رجل فعان في صلوة يرمك الله تند صلوة كذا ذكره في الهداية
ومنية المني مضى إذا طلى فارتفع صوته وحصل له ردف لم تند

صلوة
من

صلوة من التمتع بغير سبب كره وإن كان بسبب خشونة في
خلقه أو علما لغيره أنه في الصلوة لم يكره ولم تند والافتر أن
التمتع لتيزيلين العزاة لا تند الصلوة طاب ليلته بل إن لم يكن
مفطرًا إن كان لحقين الصوت إن ظهر به ردف طوار في بنية الالف
وهي تند عند أي جيفة وقد تند أبو يوسف لا تند وإن كان
ليذر مفطرًا إليه لا يجزأ البزاق في طعة لا تند كما العكس صفت لو
تجمع لحقين النقط تند صلوة وأما لحقيل الصوت فلا تند وأما
الحث إن حصل ردف ولم يكن مفطرًا إليه يقطع تند بها وإن كان
محتاجا إليه لا يقطع صفت رجلان يصليان فاحدهما يقتدي بالآخر
قطر قطرة من الدم على الأرض فوقف كل واحد منهما أنما من صاحبه
بطلت صلوة المقتدي صفت يكره عدل الآي والتسبيح باليد وكذا عدل
السور عن أبي يوسف وقد انتحلم برأيه ثبات في الزايف والنزول
حين كذا في الكافي كما قيل يكره في الزايف أيا كان الخلاف في الزايف
قال الحقبة أبو جعفر وحدثت رواية عن الحسن أنه يكره فيها وقيل
يلو بدعة لقول السلف يذنب ولا يلحقه بستره ويكره كما يكره جئت
المصلي شوبه أو بدنه أو فرقة أصابعه أي يفرقا أو مرقعة يذنب
الأصابع وروى اليد على اليد في الصلوة والالتفات لقوله دم
لعل المصلي من يناجي ما التفت والالتفات المذكورة أن يلوي ثوبه
حتى يذنب وجهه من أن يكون إلى جهة القبلة أما لو نظر لمخرجه يمينه يمينه

او يسرة من غير ان يلوي سنة فلا يكره كما يكره عقص شعر المصاوي
والعقص ان يلع شوه على مائه ويشد خيط او حقة او يفتح ليتلبس
وكف ثوبه في الصلوة كذلك لا يلبس بان يعلق وبين يديه كما يحذف
معلق او سيف معلق من لا يلبس بالصلوة على الازار الذي ليس به
الغشاء الوضوء وفي بعض الرواية يكره اولى في لوصل الى تنوير فيه نار
او كالمون كره و لو ابي قنديل او سرائه لا يكره مسألة لا يلبس بان يعلق
على بساط فيه نقاء وير ولا يسجد على التقادير كذا في الجامع الصغير مسألة
كان فوق دانه في السقف او بين يديه او كذا في صورة غيره مقطوع
رأسه كره كذا في الهداية وقطع الرأس ان لم يمس خيطه في طاعه حتى
لولم يبق اثر اصلا لو كانت الصورة على وسادة ملقاة او بظن
لم يكره كذا في الهداية مسألة لو لبس ثوبا فيه نقاء وير يكره وقال في خلاصة
الفتاوى يكره صلى في ذلك الثوب او لم يعلق عليه اما اذا كانت الصورة
في يده و يلو يعلق لا يكره لانه مستور بشيابه مسألة رجل صلى ومعه دلاءهم
فما تامل ملك لا يلبس لونه مسألة الصلوة جالبة في جميع المصروف
كذا ايضا في الجامع الصغير والكافي وتعالى بقية الاداء على وجه غير مكره
وهو انكم في كل صلوة اديت مع اكرامته مسألة اي الكريمة اذا كانت
الصورة كبيرة بحيث يبرر ولا يظلم تامل مسألة لو كانت الصورة
صغيرة بحيث لا يبرر ولا يظلم الا بتأمل لا يكره لان الصغير جدا لا يعبر
وذكر في الكافي في دليل ملك المسئلة فكالية الصورة المستوحشة في قائم
داينال

داينال البني لم وكان على قائم داينال مسورة اسود وبهذة
وبينهما حتى لمكانه فلما نظرا اليه فخرصه اغرورقت عيناه واهل
ذلك ان تحت القبر عليه ما حتى حيث استولى اجبر ان بعض ولو
يولد في زمانك يقتلك فكان يتبع الصبيان فيقتلهم قتل ولداينال
القتلة انه في بقة وهو رضيع ورجال ان يحرم من القتل فيقتل الله مسألة
اسد الجفلة ولبوة ترصه وهايل على انه فاراد داينال لم بعد القتل
على قائم ان يحفظ مئة الله مسألة كذا في كونه ناية الكفاية في شرعية الهداية
مسألة لا يكره تامل في ذي الروح لانه لا يعيد صف اذا اجبر من شيء
فترك دانه بل او نتم او سئل المعلق كم صليت فاجاب باصبعه
ثلاثا وما شابه ذلك لانه صلوة مسألة لو صلى جده ثلث في
ركن واحد ثلث صلوة هذا اذا رفع يده اما اذا لم يرفعها فكل
مرة لانه صلوة لانه صلى واحدة مسألة لو قتل القتل مرارا مقدار
فدت صلوة ولو كان بين القتلتان فرجة او نحوها لانه صلوة
كذا ايضا في واقعات الطلوع مسألة اما في قتل الحية والعقرب
في الصلوة لانه الصلوة سواء حصل القتل بغيره مرة او مرتين
وهو المظهر كذا في مبسوط محمد بن الحسن والهداية مسألة اذا مر بين يديه
وحش ان يذنيه وان كان على يده لا يكره فلهما كذا في كذا ايضا
في شرعية تاج البيوت وقال في ذلك الشرع هذا رواية الحسن عن
البحينة وقال بعض المشايخ ان احل الى المشي ومولات العرب

تشرع الصلوة كذا في الكافي وشرح تاج الشريعة صفت اذا رفع
العمامة من الرأس ووضعها على الارض او رفعها من الارض ووضعها
على الرأس لا تشرع صفت لو انتقل من ثيابه فوالا حرة او
مرتلين لا تشرع صفت لو زل العتق تشرع ولو صلى لا تشرع وذكر في
الفتاوى النظرية ان الفعل الكثير منه للصلوة والعليل لا لا
واستلزم ان هذا العليل والكثير صفت الاصل في هذا ان ما حصل
بغير واحدة فهو قليل ما لم يتكرر وما يحصل باليدين فهو كثير كذا
ابن الفناوي النظرية بهذا اختيار الامام ابو بكر محمد بن الفضل
وقال بعضهم ان كان بال لوراه ان كان يتيق انه ليس في الصلوة
فهو كثير تبطل صلوة وان شكك انه فيها فهو يسير لا يبطل صلوة
وهو اختيار العامة وقال بعضهم يفوق الى رأي المصلح فان استلزم
في الصلوة فهو كثير والافلا كذا ايضا في الفتاوى النظرية قال كشي
الائمة الحلواني هذا قريب الى مذهب ابي حنيفة لا يفوق الى
رأي المصلح صفت لو ضرب دابة مرة في ركعة ومرة اخرى في ركعة
اخرى لا تشرع وكذا امرتان ولو ضرب ثلثا ضربا في ركعة واحدة
فدت صلوة قال قاضي الامام ظهر الدين معنف الفتاوى
النظرية وهذا في ثلث ضربات في ركعة واحدة فدت صلوة قال
الامام ظهر الدين في النظرية وهذا اذا ضرب مرة واحدة سكت
ثم ضرب مرة واحدة اخرى لا تشرع صلوة كما في مسألة المشي صفت

لومشي

لومشي الى صفت ووقف ثم مشى الى صفت اذني ووقف ثم ولم
لا تشرع صلوة كذا ذكره الامام الحلواني في واقعة صفت لومشي قدر
صنتين برفعة تشرع صفت لو حمل المصلح مقدار صفت او اكثر لم
وصفة لم تشرع صلوة ولو تحول ظهره الى القبلة فدت ويكره ان
يدخل في الصلوة به يول او فاطم كذا ذكره في الفتاوى الكبرى
وظاهرة الفتاوى صفت لو شرب في الصلوة مع هذا او شغل عن
الصلوة قطعا وان مضى جازوا سوا كان به وقت الاقضية
او حصل في الصلوة فنحن الخاف الخاف وان اشغل بالطهارة
ينوت الوقت يصلح كذا برهان الدين صاحب المحيط وظهر الدين
المرغيناني ثم الصلوة في الحمام والمغبرة وفيه في الحمام ان لم
يكن فيه مورقا ولا ينيل لا يكره وهكذا ذكره في خلاصة الفتاوى صفت
في نسخة الامام السرخسي في الحمام منيتي منها والنهي لمعين اجلاها
انه معب الصلوات فعلى هذا لا يكره في صلوة اي موضع اشباب
والثاني ان الحمام بيت الشياطين فعلى هذا يكره الصلوة في جميع
المواضع من الحمام افضل ذلك الحمام الموضع او لم يحصل صفت
لو قرا وجعل ما كان محمد ابا احد من اجدانكم فصح عليه وجعل في الصلوة
لا تشرع صلوة صفت لو صلى مكشوف الرأس ان كان ملتصقا بالباس
وذكر في الفتاوى النظرية انه يكره ان يلف حواشي رأسه بالمزيد وترك
وسط مكشوف لانه يشبه بالصل المكتاب كذا ذكر في حاشية الفتاوى

حنف لوصف رافعا كية الى المرتين كره وذكر في الجامع الصغير
 وفيه من كتب الفتحة ان اصحابنا اتفقوا على ان قليل الانكثاف
 من طوعة المصلح لا تشد الصلوة وكثيره تشد واختلفوا في الحد
 الفاصل بينهما حتى قدر ابو حنيفة وجماعة الكثرة بالربع ومادونه
 قليل واراها بالربع ربع العضو الذي احاطه الانكثاف دون
 جميع البدن واما يوسى فذكر كثره بالزيادة على النصف وفي النصف
 عنه روايتان كذا ذكر في الهداية حتى الشو والبطن والخذ
 على هذا الاختلاف كذا في الهداية واراها بشرة ما على راس الراس
 كذا ذكر في الهداية وقال هو الصحيح واما المستحسن فقل هو طوعة
 فيه روايتان **مسدورة** الرجل طئت السرة الى الركبة طوعة
 خلافا لمشيقي حنف فذكر السرة الى الركبة والركبة طوعة
مسدورة ليست طوعة خلافا لمشيقي وذكر في الهداية
 ان المشايخ اختلفوا في ان الركبة مع الخذة عضو واحد او كل منهما
 عضو على حدة قال صاحب الهداية في كتاب الجنبين ثم الركبة مع
 الخذة عضو واحد لو صلى والركبتان مكشوفتان والخذة مغطى
 جاز صلوة لانه نفس الركبة من الخذة وهو اقل من الربع قال
 وقد قيل ان الركبة بانفرادها عضو ولكن الاول اصح **مسدورة**
 المرأة الحرة طوعة كلها الا كنيها ووجهها هذا تفصيل على ان القدم
 طوعة ويروى اننا ليست طوعة وهو الراجح كذا ذكره في خلاصة الفتاوى

مسدورة مكان طوعة من الرجل فتواته ويطننا وظهرنا طوعة و
 ومسوي ذلك من بدننا فليست طوعة كذا في التذويج وذكر في
 بعض الكتب اذا انكثفت طوعة المصلح في الصلوة فسترها من
 غير لبس جاز صلوة بلا لبس وان ادى دكن مع الانكثاف
 ثم ستر فندت صلوة بلا لبس وان لم يؤد شيئا لكنه مكث بعدا
 ما يمكن اذا ذه دكن ثم ستر فغير الجنبه والى يوسى فسر طوعة
 وقد ذكرنا في حنف طوعة طورتان غليظة وخفيفة والغليظة
 كالدربر والقبل والخفيفة كالسرا والاعضاء والاصابع ان التقدير فيها
 الربع وذكر في الهداية ان طوعة الغليظة على هذا الاختلاف
 قال الاصابع قائمان في شرفه لمزيدات اذا لم يجد ثوبا فانه يغطي
 فاعدا بالاياد كذا ايضا في الهداية فان صلى قائما اجزاه والاول
 افضل كذا ايضا في الهداية فان طعوا باليقاته يعنى الحواطة يكون الاصابع
 وسطهم وذكر ايضا قائمان في شرفه لمزيدات لو وصلت المرأة قائمة
 تنكشف شي من بدننا ينعج جواز الصلوة ولو وصلت قائما تنكشف
 شي يسير اقل من ربع اتا تطلع قائما حنف لوصف في قميص
 واحد محلول الجيب ان كان ينعج بعمه على طوعة طاله الركوع
 لا يجوز فعله ينعج الركعة جعل ستره طوعة من نفسه شرعا فحق
 اصحابنا بين ان يكون خفيفا طيبة بانه لا يجوز وبين ان يكون كثر الطيبة
 بان يخرج من الجنبه والى يوسى انه طوعة فست طوعة في طه ولا تنكسر

صلوات كذا في واقعات الكلواني واذا كان الثوب رقيقا يري ثأته
لا يصلح به ستر الموت كذا في شربة كسر الية وغيره مسألة من لم يجد
ما يزيل النجاسة صلى من اولى لم يجد وهذا على وجهين ان كان رشح
الثوب او اكثر منه ظاهر يصلح فيه ولو صلح لربا لا بخبريه وان كان
الظاهر اقل من التبع فلا ذلك عندنا وهو احد قول النخعي وهذا
النجاسة والى يوسف انه يجتنبه ان يصلح لربا وبين ان يصلح فيه
والصلوة فيه افضل حذف عن ثوب اذا كان الوجه في السور فامطرت
السماء فلم يوجد مكانا يابا ينزل للصلوة فانه تقف على الدابة
مستقبل القبلة ويصلي بالاياء اذا امكن ارتقاء الدابة فان لم
يكن يصلح مستبر القبلة وهذا اذا كان الطين خالصا ينجس بجمعه
وان لم يكن بهنغ الخشابة لكن الارض مذيبة مبتلة صلى بمكة انا لا
يسد من كان خارجا المصير ينقل على دابة الى اي جهة توجهت
يولي اثناء التقييد خارجا المصير ينفي اشتراط ولا يجوز في المصير
مسدود عن ابويوسف يجوز النقل راكب في المصير قال في تجوز ويكره
كذا في خدمات الفتاوى هذا اذا كانت الدابة تسير بها واما
اذا كانت تسير صاحبها لا يجوز التطوع ولا الوضوء حذف هذا في التطوع
واما في الواجب فلا يجوز وكذا المنذور التي تجب فهاذا بالاشروع
على الارض ثم انشدنا وكذا الوتر وسجدة السجادة وعلق الجنازة
على اسن الواتب موافق لمن العلق ومن الجنبنة
ينزل

ينزل سنة الخوض لو اقترها فان المصير دخل المصير ثم يتم
على الدابة وكثير من اصحابنا ينزل ويتم على الارض فان امكن
راكبا لم تجز خلاف العكس وكيفية العلق على الدابة بان يصلي
بالاياء ويجعل السجود اخفض من الركوع من غير ان يضع راسه
على شيء سيرة دابته او واقفة يعلون فرادي حذف لو صلى على
الدابة على سيرة جاز صلوات الامام ومن كان معه دابة ولا يجوز
اقترار النازل بالراكب كذا ذكره الفتاوى الظهيرية وذكر ايضا
في ذلك الظهيرية ان الامام الكوفي انه يجوز ان يركب بين الدابتين
من الطير ما يمنع الاقترار وقال في الفتاوى الظهيرية اذا صلى على
الدابة وفي سرها جالس اكثر من قدر الدرهم لا يجوز مص المهنزم
يصلي راكبا بالاياء ويسير دابته او تقعدا حذف لو صلى راكبا بالاياء
لخوف حذر او سجع او مرض او لقى جاز حذف المعيد اذا صلى قادرا
يسير عند النجاسة ولا يميد عند ابويوسف وذكر في الفتاوى اذا تقدر
على المضي القيام على قاعد ايركع ويسجد فان لم يستطع الركوع
والسجود يولي ايماء ويجعل السجود اخفض من الركوع ولا يركع
الى دبره شيئا ليسجد عليه فان لم يستطع التقود استلم على قناه
ويجعل رجليه الى القبلة ويولي بالركوع والسجود فان اطمح على
جنبه في القبلة واولى برأسه جاز وان لم يستطع بالاياء برأسه اخذ
العلق ولا يولي بيمينه ولا بقلبه ولا بالحاجبيه وان قدر على القيام ولم تقدر

٣٩

حذف
ص

شبه

على الركوع والسجود لم يلزمه القيام وجاز ان يصل قاعداً اي
 ايما وذكر في الفتاوى النظرية اذا جاز المريض عن الالقاء بالارض
 في ركع راسه عن الكتف انه قال يجوز صلوة وقال ابو بكر قدس الفصل
 لا يجوز وذكر في الفتاوى النظرية ان المريض اذا كان قادراً على
 بعض القيام دون قيام التام كيف يصح قال الفقيه ابو جعفر
 يوربان يقوم مقدار ما يقدر فاذا جاز قد صح انه اذا كان قادراً
 على التكبير قائماً ولا يقدر على القيام للقرأة او كان يقدر على القيام
 لبعض القرأة دون تمامها يكبر قائماً ويقرأ ما يقدر عليه قائماً
 ثم يقعد وبه اقر شمس لانه اطلوا في قرن مريض لو صلح قاعداً
 امكنه سنة القرأة ولو صلى قائماً لم يجز عنه والاحق انه يتعدو ذكر في
 الفتاوى النظرية ان المريض لو قدر على الاتكاء دون الانتصاب
 لزمه اداء الصلوة متكاء ولو صلح قاعداً لا يجوز كذا الوقت انما يتعفى
 ببعضه كذا في الفتاوى مستوي وقد روي عن الاتكاء والاستناد
 الى خائط او وسادة او ان يجلس ان يصل قاعداً مستنداً
 او متكئاً ولا يجوز ان يصل مضطجاً خف ان صلى ان صلى الصحيح
 بعض صلوة قائماً ثم حدث به مرض يترأ قاعداً ايركع ويسجد او يولي
 ايما ان لم يستطع ومن صلح بعض صلوة قاعداً ايركع ويسجد لمرض
 ثم حدث به صلوة قائماً او قال لم يستأنف الصلوة وان صلى
 بعض صلوة بالاياء ثم قدر على الركوع والسجود استأنف الصلوة

كذا في الفتاوى
 م

كذا في الفتاوى لم مريض تحت ثياب بخره ولو بسط الخرج حتى
 من ساعته او يلحقه مشقة ان يصل كذا ذكر في الفتاوى النظرية
 خف صلح المريض الى غير القبلة لا يجوز الا اذ لم يستطع الى ان
 يتوجه الى القبلة ولم يجد احد ان يتوجه الى القبلة وان وجد احد
 يحوله الى القبلة وان لم ياره وصل الى غير القبلة جاز عنه ان يجلس
 بناء على ان الاستطاعة بقوة الغير ليست بثابتة هذه وعلى هذا
 لو صلى على فراش ليس ود جرحاً يحوله الى مكان ظاهر وذكر في الفتاوى
 النظرية ان المريض اذا لم يقدر على الوقوف والتميم وليس هذه من يوفيه
 ويتم لا يصلح عندها خف اذا جاز ولم يقدر على الوقوف ويصل مضطجاً
 على قفاه متوجهاً الى القبلة ورأسه الى المشرق ورجلاه الى المغرب
 هو الافضل عندنا خف اذا جاز المريض عن الالقاء برأسه على سجدة
 الصلوة فانه اخلاف المشايخ فيه المختار ما ذكره الامام الحسن انه يسقط
 الصلوة منه كذا في الفتاوى النظرية ومنية المنع وذكر ايضا في النظرية
 انه اذا برء من مرضه القضاة قال بعضهم ان جرح اكثر من يوم وليلة
 لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه القضاء كذا في الفتاوى
 والجنون وقال بعضهم ان كان يعقل لا يستقط منه الوضوء والغتوي
 على الاذن وذكر ايضا في النظرية الا ضرب اذا كان قيامه دكوماً شديداً
 برأسه الركوع لانه عاجز عن القوة ولو اتم توماً قائماً او قعوداً لا يجزئهم
 نقى عليه في طبع النوازل وذكر ايضا في النظرية عن محمد بن قيس

٣٥

يراه من المرفقين وقدماه من الساقين لاصلوة عليه
 اذا اقم على رجلي يومئذ ليلة او اقل فعليه التقاء وان كان اكثر
 لا يجب استئذان المعتمر يومئذ ليلة بالكساح هذا ابو يوسف
 وهو رواية عن ابن كنفرة وعن من حيث الصلوة ويظهر هذا من
 اني عليه وقت الصلوة ثم افاق من الغد قبل زوال ساعته
 وهذا اكثر من حيث انما يكون الصلوة نصف والجنون كالافاق
 في حق الصلوة مع لوجس اقل من يومئذ ليلة او يومئذ ليلة
 فان كان اكثر من يومئذ ليلة لا يلزم تقاء ما فاته من الصلوة عن
 هذا كله اذا اقم عليه باليسبى معناه بان حرص ولو اقم عليه فجوة من
 يسبح او ادى حتى لو اقم عليه اكثر من يومئذ ليلة يستقطعه التقاء
 بالاجزاء ولو شرب البعج او الدوا حتى ذهب عقله اكثر من يومئذ
 ليلة لم يدر يستقطعه عندها لا يستقط لانه حصل بغيره هذا اذا
 دام الاغيار اكثر من يومئذ ليلة اما اذا اقم عليه ساعته وفاق ساعته
 ان لم يكن لافاقته وقت معلوم لكن يعنى بفترة فيكلم بكلام اللامحيا
 ويما عليه بفترة هذه الافاقه غير معتبرة فان كان لافاقته وقت
 معلوم يعتبر افاقته بحد مراتب الترتيب فرض هذا في تقاء
 الغوايت وهذا الشافعي سكتة وانما يسقط الترتيب بايدي ثلث
 اما بالنسيان او بغير الوقت او بان يزيد الغوايت على است
 صلوات فاصلى السابعة طائفة كذا ايضا في الجاهل الصغير وكذا

وذكر في حقه التقاء
 بهذا

وذكر في حقه التقاء هذا المذنب كنفرة وايضا يوسف ربهما ومن
 كنفرة اذا كانت الغوايت صلوة يومئذ ليلة ويحيى من صلوات
 وذكر في وقت السابعة يسقط الترتيب ويجوز اداء السابعة
 بعد هذا ما لك لا يسقط بالنسيان ولا بغير الوقت ومن
 ذكر لا يسقط بكثرة الغوايت كذا في حقه كنفرة هذا هو اكثر
 ان يكون مستأذنا ومنه وقت الصلوة السابعة حصص دوي من
 الحجاب من صلوات حصص رجل صلح العشر وهو ذاك ان لم يصل
 النظر وهو فاسد لكن اذا صدرت الوضوء لا يبطل اصل
 الصلوة وهو الغلبة هذا كنفرة وايضا يوسف ربهما ومن
 يبطل اصل الصلوة كذا في حقه كنفرة خفف رجل صلح البحر
 وهو ذاك ان لم يصل العشاء ولكن يزعم ان الوقت حتى نلت
 فوج من البحر ظهر ان الوقت سعة يسبح فيه العشاء فمدره ولو
 صلى البحر ثانيا ثم ظهر ان الوقت لا يسبح العشاء فمدره ايضا
 ولو شرب في العشاء بعد ما صلى البحر ثم طلعت الشمس ان طلعت
 قبل ان يتعد قدر التشهد فوج جازم وان طلعت بعد ما قدر
 التشهد فيه خلاف موقوف على مسألة الاثن عشر مفسر
 لو صلح ولو وقف بعد الغوايت حتى قل ما بقي عاد الترتيب ومن
 البعض وهو الاظهر كما لو وقف بعض الغوايت وبقيت فمدره لا يجوز
 السابعة الوضوء ويمود الترتيب بهذا منقول عن القناوي

الظلمة ان بقي من الوقت لا يسع جميع الغوايت مع الوقت
تكن يسع بعضها الوقت لا يجوز الوقت فاما يقين ذلك
البعض يسعه الوقت مع الوقت وقيل على قول الجنبه
يجوز لانه ليس العرف الى هذا البعض باولي من العرف الى
بعض آخر كذا ذكر في الفتاوى الظهيره فان وفاته صلوة رتبا
في التقاء كما وجب في الامم الا ان تميز الغوايت على ستة
صلوات فيسقط الترتيب بينهما اي بين الغوايت والوقتية
كما تراها كذا ذكر في التذكري وفيه وذكر في الكافي اذا كثرت الغوايت
يسقط الترتيب فيما بين الغوايت كما يسقط الترتيب فيما
بين الغوايت والوقتية صفت لو ترك صلوات ثم صل بعد
فمن صلوات وهو ذكر في الغوايت فان طلع الحنة موقوفة
عند الجنبه فاذا صلى اربعة تكبيرات بالاعتاق ويورد
الحنة الموقوفة الى الجواز عند الجنبه وقال ابو يوسف واما لا يورد
الى الجواز وعليه قضاء المؤديات الحن والفاية كذا ايضا في
البحرین وذكر في المصنف والحقائق ان هذه المسئلة التي يقال لها
واحدة تقع الحن واحدة عند الحن صفت كذلك اذا نوي في
صلوات ثم صلى اربعة فهو موقوف عند الجنبه حتى لو صلى اربعة
ينقلب السكوت الى الجواز عند الجنبه صفت لا يتقلب صفت لو ترك
صلوة واحدة من اليوم لا يدري انى صلواته في فاته ينبغي ان يترقي

وكل ما جرى

دليل بالجرى فان لم يقع بالجرى على شئ يعيد صلوة يوم وليلة احيانا
من لان من قضاء الغوايتة يقيس كذا ذكر في الفتاوى الظهيره والجرى
هو طلب الآخر والآخر هو ما يكون الكثرة عليه وعلى هذا اذا
شئ صلوات من يومين فلا يدري ما بينهما يعيد صلوة يومين
رواه ابن سبيل عن محمد وعلى هذا اذا نسي ثلث صلوات
من ثلثة ايام ولا يدري ما بينهما يعيد صلوات ثلثة ايام وليا
ليتم رواه ابراهيم بن محمد كذا ذكر في الفتاوى الظهيره وذكر في
المستطومة ان الظهور والعرفايتان من يومين ولا يدري ايتهما اول
يقضي الظهور اولاً ثم يقضي ثم يقضي الظهور ثانياً عند الجنبه وقال ابو يوسف
ومحمد يقضي الظهور ثم العصر فقط كذا في الفتاوى الظهيره ونجس اليوم
ولو نسي ثلث صلوات من ثلثة ايام الظهور من اليوم والعصر من
يوم والمغرب من يوم ولا يدري ايتمن اولاً فقال فتاوى دارهم
انه يصل سبع صلوات يصل الظهور اولاً ثم العصر ثم الظهور ثم المغرب
ثم الظهور ثم المغرب ثم العصر ثم الظهور ثم المغرب ثم الظهور ثم العصر
يصل ست صلوات الظهور اولاً ثم العصر ثم المغرب ثم الظهور ثم العصر
ثم الظهور وهذا المسئلة منقولة من ضيرة الفتاوى وذكر من فتاوى
الظهيره ان الغوايتة الا اذا يجوز وهو الصحيح صفت نظام احكم
بعد ما صل العشاء ولم يستيقظ حتى طلع الفجر اضلغ فيه قال بعضهم
ليس عليه قضاء العشاء قال بعضهم عليه اعادة العشاء وهو الحق

٣٧

كذا في الفتاوى الظهيرية وان استتلا قبل طلوع البر عليه قضاء الشئ
 بالاجل وهو واقعة فمن حسن من الشياخ سلمها من الجنية
 فاجابة بما ذكرنا انها فاعاد الشئ كذا في الفتاوى الظهيرية
 حنف في شرب الطلوي وجعل فاقته صلوات كشره حالة العتمة
 ثم رخص مضايقة الوضوء وكان يصلح باليتم ولا يتقدم على الركوع والجمود
 لا يمكنه اداء الصلوة الا بالاياء فادى الفتاوى في حالة المرض بغير
 الصفة جاز ولو صح وقدر على القيام يستحق القضاء حنف وجعل
 يقضى صلوة مرة مع انه لم يفته شئ منها احتياطاً اختلف للشيخة
 فيه قال بعضهم بركه وقال بعضهم لا يكره كذا في الفتاوى الظهيرية وابعثوا
 انه لا يقضى بعد العصر وبعد طلوع البر وذكر في الفتاوى الظهيرية لو كانت
 الفتاوى كثيرة فاستغن بالنعاء فان اراد تسهيل الارينيوي
 اول ظهر عليه او آخر ظهر عليه وكذا سائر الصلوات كذا في الفتاوى
 الفتاوى حنف لو لم يمتنع الا في الآخر لكن قال نوبت الظهر
 النابت جاز حنف اذا مات الرجل وعليه صلوات فاقته
 واومى بان يصل كفاً صلوة لكل مكتوبة نصف صاع من بر
 ولتوتر نصف صاع ولصوم يوم نصف صاع كذا ايضا في الفتاوى
 الظهيرية وانما يصل من ثلث ماله وان لم يترك مالا يستوفى ورشته
 نصف صاع من تبريد في المسكين ثم يتصدق ثم ولم صح يتم لكل
 صلوة ما ذكرنا كذا ايضا في الوقفات الخلو في قضاء ورشته بغير

ارء يجوز وفي الج لا يجوز وذكر في الفتاوى الظهيرية ان العلماء اختلفوا
 على انه هل يقوم الطعام على الصلوات قال محمد بن مقاتل وغيره
 سلمه يقوم وقال البكر لا يقوم ولا رواية في سبغ السنان
 انه يجب او لا يجب فن لا فدية في الصلوة حالة الحيض بخلاف
 الصوم حنف شافعي المذهب اذا كان حنف المذهب وقد فات
 صلوات في وقت كان شعوتاً ثم اراد ان يقضي في الوقت الذي
 فيه صار حنف يقضى على مذهب الجنية به حنف حنف ليس شافعي
 قضاء ما ادعى حنف سئل الامام العلامة في الدين النسخ عن شعوتاً
 صار حنفياً ثم اراد ان ينتقل الى مذهب الشافعي له ذلك قال
 الثبات خير واولى على مذهب ابي حنيفة فقال امام ابن الكلب
 اقرب الى الالف واقرب بما اجاب القاضي امام الحسن الماتريدي
 عن هذه المسئلة فانه قال يقدر اليأس المرتد اشد تعزيراً حتى يترك
 الديني ويرجع الى المذهب السديد فن ابتلى بالحب والوقوف
 بحيث يشق عليه الوضوء لكل مكتوبة ليس له ان يافذ بمذهب
 الشافعي ولا ولكن امره المار يتيم ويصنع وقيل لمن انتقل الى مذهب
 ان في يميزه له اختلف ان يموت مسلوب الايمان لان الله بالدين
 حنف ان الرجلان اذا تعلق على الصلوة وخبر على الصلوة احدهما
 يتعلم ليعلم الناس والشا يتعلم ليعلم بغير الذي يتعلم ليعلم الناس
 اولى بمكة اذكر ايضا في الفتاوى الظهيرية وذكر الامام الفاضل ابو

خبر من اقدم من حسن النوازل في كتابه خلاصة الحق بين من رسول الله
انه قال ان بابا من العلم يتعلم الرجل ولا يعلم به غيره من ان لو كان
ابو قيس ذليلا فانتفع في سبيل الله به صف الرجل اذا امكنه
ان يعلم بالليل وينظر في العلم في النار فقل وان لم يكن ان ينظر
في العلم بالنهار فان كان له ذهن وقم يعرف الزيادة في نفسه
كان النظر في العلم افضل من الصلوة حتى يفي عن ابي مطيع البجلي
تلميذ الجنيعة انه قال النظر في كتب اصحابنا من غير سبيل افضل من
قيام الليل روي عن شقيق بن ابراهيم الرازي انه قال قرأت
كتاب الصلوة على ابو يوسف في مدينة بغداد وبلغ راسي قلنسوة
قد بدت القطن منها حتى مضى ثلث سين لم يقبلني في مدينة
ولا جنة جديدة ولا يمينا لا استقل قرأت كتاب الصلوة فقال يا ابا
علي ما رايت تحت حضرة السماء ولا فوق اديم الارض اشرف واخبر
من كتاب الصلوة سوى كتاب التمهيد ورويه عن الحسن انه قال
روى كتاب الصلوة في كل كذا وكذا مرات فما نظرت فيه الا وقد
استغثت في كل مرة فايده جديدة وروي عن الحسن انه قال
قرأت كتاب الصلوة وقرأت على اربعة عشر مرة فما نظرت فيه الا
وقد استغثت فيه من كل مرة فايده جديدة وذكر في التمهيد
ابن دويك ان للشيعة من علمائنا قالوا ان سبب وجوب الصلوة
انهم اتوا على ما شكر الله وان كان لا يمكن الاذنين من مدح شكر
نعمته

نعمته الله تعالى لكثرة ما وقلة من النوازل لان شكر نعمته الوحد
والنطق وكما العقل والصلوة شكر نعمته الاعطاء التليمة فانه
يعرف ما له من المنة قدر الراحة والشكر نعمته انتفاء الشهوات
والاستمتاع بها والى هذا الطريق قال صدر الاسلام وحاجب كتاب
الميزان النعم التي اسندك الامن يوم الوعيد والجنة يوم
الحلوم مع المؤمنين الشهود والوكى السجود والموفين بالوعد
انك رحيم ودود وانت تفعل ما تريد والله اعلم بالصواب **فصل**
في الاوقات منه سبب وجوب الصلوة اوقاتهما وهي النهار
والظلمة وغيرهما كذا في الكافي وعنه كتب اصول الفقه لان الصلوة
تضاف الى الاوقات يتكرر بتكرره منه وجوب الصلوة في الزمة
شرعا على هذه الاوقات لا بالاحرو والار طلب لاداء ما وجب
في الزمة بسبب الوقت بدليل قوله تعالى اقم الصلوة لدنك الشمس
الى غسق الليل لان اللام في الموضع انما تذكر لتعليل معنى سبب
وجوب الاداء الخطاب كذا في الكافي والكشف الكبير في شرح البرهان
نه ان وجوب الصلوة هذا يتعلق باخر الوقت لانه جنة في اول
الوقت بين الاداء والتأخير والوجوب ينفي التأخير ولو مات
في اول الوقت بقي الله ولا شيء عليه فذلك ان الوجوب يتعلق
باخر الوقت وعنه ان في وجوب الصلوة يتعلق باول الوقت
في السبب من الوقت الجزء المتصل باداء الصلوة لا كلمة اذ لو

تعلق الوجوب بكل الوقت فإلم يوجد كنه لا يحصل السبب لأن
الجموع ينتج بانتفاء جزئه وإن صلح بعد الوقت يكون قضاء فتمت
الضرورة إلى جعل جزء الوقت سبباً وذكر في التناوي النظرية
أن جبره من شجاج إن وجوب العقل يتعلق بأول الوقت وجوباً
موسماً ويعنى بأول العقل الوقت كما أن اتصال الآراء بالجزء
الاول كان هو السبب والآتي على السببية إلى الثاني والثالث
بكذا ولا يجوز تعليق السببية بالجزء الأول على وجه لا يتعلق به لأنه
الاصل أن يكون السبب متصلاً بالسبب وإن ذا معدوم والمتصل
بالآراء موجود كان الحق بالسببية ولأنه لو تعلق بالجزء الماخفي كان
المؤدي في آخر الوقت قافياً لأن الآراء إذا لم يتصل بخزنة يقين
السببية كان تقويتها كما إذا لم يتصل الآراء بالجزء الآخر فانه يكون
تقويتها ولا وجه لجعله مفتوحاً ما بقي الوقت كذا ذكره شمس الأئمة
نه سبب الوجوب عند الشئ في جزء من الوقت القائم مقدار
ما يسع إذا العقل كلاً ومنه سبب الوجوب جزء قائم به للحوية
وعلى هذا لاصل أن الكافر إذا أكرم في آخر الوقت وقدم في من الوقت
ما يسع للحوية فانه يلزمه العقل وعند الشئ لا يلزمه وعلى هذا
يلزم البصير وطاعة الجيف كما وحكم العقل سقوط الوجوب عما
دونه المصلح في الدنيا والثواب في الآخرة لأن حكم الشئ ما يفعل
لاجله وإنما يؤدى العقل يسقط العرفن ويجعل الثواب ثم أدرك
وقت العقل

وقت العقل إذا طلع العقل الثاني وهو البياض الذي يقتضيه في
الافق وينتج ينتج شيت احكام النهار من جهة الطعام و
والشراب ليهام وأخر وقتة حتى طلع الشمس كذا ذكره نسخة النظر
طرايس لا اعتبار بغير الكاذب وهو البياض الذي يبدو العقل
ويعقبه الظلام قبل العقل الصادق لا يخرج وقت الشئ ولا
يدخل وقت العقل يجوز أن يكمل القايام كذا في المحيط وأول وقت
النظر إذا زالت الشمس وأصل العقل في آخر وقت النظر قال
ابو حنيفة إذا صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال وقال
ابو يوسف رحمه إذا صار الظل مثله سوى في الزوال كذا في النظر
والمستقرة وذكر في بعض النسخ في شرح الهداية أن أسوة
لهم روي عن أبي حنيفة أنه قال إذا صار ظل كل شئ مثله سوى في
الزوال يخرج وقت النظر ولا يدخل وقت العصر حتى يقصر العقل
شئ مثله وعلى هذا يكون بين وقت النظر والعصر وقت لعل
وهو الذي يستعمل بين الصلواتين كما بين العقل كذا ذكر
في الحق ومشكلات العقل وذكر في النهاية أن بين النظر
والعصر وقت لعل ليس يصح به طرفة مرفة الزوال أن يجوز
خشيته مستوية في أرض مستوية وتجعل على مبلغ الظل منه خط
فأدام الظل ينقص من الخط فهو قبل الزوال وإذا وقف لا يزداد
ولا ينقص فهو ساعة الزوال والظل الذي يكون له في تلك

الساعة هو في الزوال اي ظله كذا ابيض الهداية وتحت النوا
 واذا افتر الطل في زيادة فقد علم ان الشمس قد زالت كذا ذكر
 ايضا المبسوط وطلاقة والنسابة كالحسن لم حوالا انا
 يتوم الرجل مستقبل القبلة فقامت الشمس على صاحبه لا يسر
 فالشمس انزل وان صارت الشمس على صاحبه الا ليس فالشمس
 قد زالت نه في الزوال تختلف باختلاف الامكنة والاقا
 قد قيل لا بد ان يبقى لكل شيء في هذا الزوال في كل موضع
 الا بمكة ومدينة في اطوال ايام السنة فلا يبقى بمكة ظل على الارض
 ومدينة ياخذ الشمس الحيطان الاربعة واول وقت العصر اذا فرغ
 النظر على القولين واخر وقتها ما لم تبرز الشمس كذا في القدوري وغيره
 واول وقت المغرب اذا غربت الشمس واخر وقتها حين يغيب الشفق
 كذا في القدوري وغيره مسألة الشفق هذا ايجزة هو البياض بعد
 الحرة وقال ابو يوسف وهو الحرة كذا في المنظومة وهو رواية عن
 ابي حنيفة وهو قول الشافعي واول وقت العشاء اذا غاب الشفق
 واخر وقتها ما لم يطلع الفجر كذا في القدوري وغيره من كتب الفقه
 فاطمة وتأخير العشاء الى ثلث الليل مستحب والى نصفه مباح
 وبعد نصف الى طلوع الفجر مكره كذا ذكره طحاوية النفاوي
 نه قال الشافعي في قول انه يلحق وقت العشاء ومعنى ثلث الليل
 وقال في قوله متى من نصف الليل فانه العشاء الا ان يكون
 مسافرا

كذا
 مس

مسافرا فيمختصر حينئذ الى وقت طلوع الفجر ان كانا
 في بلدة يقال بلغا واواوبت الشمس طلوع الفجر لا يجب عليهم صلوة العشاء
 كذا افتر كذا افتر مدر الكبير برمان الائمة وظهير الدين الحافيني
 والافضل في صلوة الفجر هذا التنوير كذا في القدوري والهداية
 وفيه من كتب الفقه مسألة هذا التنوير ان يبدأ بصلوة الفجر بعد
 انتشار الفجر البياض ويصل بقراءة مسنونة فاذا فرغ من الصلوة
 لو ظهر له سحر فطهره ليكن ان يتوضا ويعيد الصلوة قبل طلوع
 الشمس كذا في الكافي مسألة ويأخر الصلوة النظر في الصلوة ويجوز
 الشمس في الشدة ويأخر الصلوة فيها ويجوز المغرب فيها اذا كان السماء
 مبهمة مبهمة وان كان متعينة يؤخر الفجر والنظر والمغرب ويجوز العصر
 والعشاء كذا في الهداية كما روي الحسن عن ابي حنيفة انه يؤخر يوم النجم
 جميع الصلوة لانه اقرب الاحتياط فاذا فرغ وقتها وبعده يجوز
 لا قبل الوقت مسألة تأخير العشاء الى ما زاد نصف الليل والعصر
 الى وقت اصفرار الشمس والمغرب الى اشتباك النجوم كراية
 تأخير من كراهة تأخير العصر الى تغيب الشمس قال بعض العلماء التغير
 في ضوء الشمس الذي يكون على راس الحيطان قال بعضهم انما يعرف
 تغير الشمس بنظر الى قوسها ان امكنه احاط ان ينظر الى القوس لم
 تحريه ان علم ان الشمس قد تغيرت وقال بعضهم اذا قامت الشمس
 للمغرب قدر ربع ادرجيس لم يتغير اذا صار اقل من ذلك متغير

الشمس وذكر في النهاية ان الشمس الالهة قال اخذ تاجه في الشبه
 وهو تغير الوضوء وهو ان يذهب الضوء فلا يعمل للبصر بالنظر اليه صيرة
 وهو البصر ويكره تأخير المغرب الا ان السحر ان كان على المائنة صفت
 وقت الوتر مدهود وقت الشاء الا انه مأمور بتقديم الشاء فان
 او تر قبل الشاء لا يجوز كما يستحب تأخير الوتر الى آخر الليل لمن
 وشق للنسباه وان لم يشق بالنسباه او تر قبل النوم كذا في التوراة
 وفيه نه السرير الشاء مكره لقوله لا سرير الشاء
 والسرير الحديث بالقيس صفت ثلث مسكنات لا يجوز فيها السجود
 ولا المكتوبة ولا علق الجنان ولا سجد التلوة اذا طلعت الشمس
 فتح ترينه وهذا الانتحاب الى ان ترزول الشمس وهذا التمرار الشمس
 الى ان يقبل الشمس الا بعد يوم ذلك فانه يجوز اذا لم يخذلها وهذا
 ان في يجوز العلوات كلها الا السجود فانه مكره نه في مكة يجوز
 هذا الشافعي الرازي في الاوقات المكرهه صفت من ابو يوسف
 يجوز السجود في الانتحاب يوم الجمعة كذا ايضا في الحجاز والنهاية
 نه اعلم بان السجود في هذه الاوقات يعني هذه السجود والاسطوان
 والوزب يجوز ويكره كذا في النهاية نه اراد بقوله لا يجوز السجود في السجود
 والاسطوان والوزب قضاء العوائق الواضحة والواجبات النهاية
 من اوقات كسبة التلوة والتجيب التلوة في وقت غير مكره
 والوتر الذي فات من الوقت كذا في الكان جسد سلق وقت هذا السجود
 والانتحاب

والانتحاب والوزب يعيد ما يكره كذا في المحيط نه لو اوجب
 على نفسه صلوة في هذه الاوقات فالأفضل له ان يصل في وقت
 مباح ولو صل في هذه الوقت يستطاع كذا في المحيط ونوار المحيط
 نه التطوعات في هذه الاوقات الثلثة فانه اذا شرب فيها يجب
 عليها ان يقطرها ويقضيها في وقت آخر في ظاهر الدلالة كذا في المحيط
 وقتاوي قايحان اما اذا ميعن على ذلك فمقد قرع قريب انه يؤخذ
 به في وجب عليه بالسجود وكذا لو قطرها او ديا في وقت آخر كذا
 مثله يجوز عندنا خلافا للزفر نه ذكر في حقه الفتاوى ان الأفضل
 في صلوة الجنان ان يؤدبها ولا يؤدبها وكذا سجد التلوة
 التي تلام في وقت مكره وسجد ما فيه جاز من غير كراهية نه تم
 اختلاف في الوقت الذي يباح فيه الصلوة بعد الطلوع قال
 في الاصل اذا طلعت وارتفعت قدر ربح او ربح يباح
 الصلوة كذا في خلاصة الفتاوى وكان الشيخ الجليل ابو بكر محمد
 ابن الفضل يقول مادام الان يقدر الى النظر الى قرص الشمس
 فالشمس في الطلوع لا يباح فيه الصلوة فاذا برز من التراب يباح فيه
 الصلوة قال النقيع ابو الحنف السكندري يؤتى بطشت ويوضع
 في ررض مسوية فاذا امت الشمس تقع في طيئانه فهي في الطلوع
 واذا وقت في وسطه فقد طلعت وحلت الصلوة كذا في المحيط
 والفتاوى انظر نه يكره ان يتنفل بعد طلوع النجباء كثر من ركعة

في قال شيخ الامام الهندي فيه على سوي دكتة البرقة لوني تطوي
 لوقت بركتي الخ لا تقلد في الوقت فاذا الوقت متعين لو كنت الخ
 حتى لو نوي تطوفا كان الخ ركعت الخ فقه من عن تطوي آخر دونه
 ليعتد في الوقت كالمشغول لو كنت الخ مراعاة طقة ولكن الوقت
 الآخر فرق دكتة الخ في زمان يعرف الوقت اليه بخلاف الاول
 الثلاثة فان الهني طلق فيها في كان مشغول الوقت ناقصا فلا ينادى
 به الكلي وذكر صاحب الكفاية في كتابه في تحييس من اراد ان يصلح تطوفا
 آخر اصيل فلا يصلح ركعة طلعت الخ كان الا تمام افضل حتى يكره
 الكلام بعد ركعت الخ الى ان يصلح الخ الاخير واداب الكلام المباح
 حتى تتلوا على الخط اذا صلح الخ فلا بأس بان يتكلم طاعة لعماده
 ومعالشه وقال بعض الناس يكره ايضا الكلام بعد صلوة الخ لا يطول
 الشمس وقال بعضهم الى ان ترفى الشمس والمراد به قوس الشمس
 وذكر في الحقيقة تتلوا في فتاوي علا والتبريد السدي على سيد الامام
 الى شجاع انه قال ثلاث شمس لانه الخواني كالي التوم انهم
 يصلون الخ وقت طلوع الشمس قبل انكرا عليهم فقال لا لانهم
 لو مشوا يتركها اصلا ظاهرا ولو صلوا بالخوز عند الحجاب الحديث
 والاداء الجانيه عند البعض اولى من الترك اصلا انه اذا طلعت
 الشمس في صلوة الخ لنفسه صلوة في الميسر والحق ابو يوسف ان صلوة
 الخ لا تنقض بطول الشمس ولكنه يهرق حتى اذا انقضت الشمس اتم
 صلوة

٦٣
 ٤٣
 صلوة وكان ابو يوسف اكس هذا يكون مؤديا بعض الصلوة
 في الوقت وذكر في الفتاوى الظهيره اذا صلح ركعة من الخ لم تطلعت
 الشمس فدرت صفة الوضوء ويبقى اصل الصلوة وهي التقلية
 عند الجنبه والى يوسف وعند من يبطل اصل الصلوة كذا ذكره
 في قية الفتاوى الا ان في القية قال لا تنقض ثلاث في في هذه
 الصورة ويستتقص وضوء من قية في صلوة منها خلافا لمحمد
 ان الاوقات التي يكره فيها الصلوة اثني عشر ثلثه يكره فيها
 الصلوة لمع في الوقت وهي الطلوع والاسحار والنزوب
 فذلك يكره فيها بصل الصلوة فرضا ونظما والباقي لمع في غير الوقت
 فذلك اشر في النوافل وفي مع النوافل في النوايف وذلك
 الباع تسعة هي بعد طلوع الخ وبعد الوضوء قبل طلوع الخ وبعد
 صلوة العصر قبل تغير الشمس وبعد غروب الشمس قبل صلوة
 المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة يوم الجمعة وعند
 خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء
 كذا في فتاوي قايحان والحنفة ولكن لفظ الحق بالكرهية و
 وفتاوي قايحان بلا يجوز صف تعلم علم الخيوم قدر ما يعلم موافق
 الصلوة والقبلة لا بأس به صف والزيادة حرام شال انه
 ان يوفقنا الحق بالحق لعلم وزير قناص الخلق مع الارباب
 والحلم وتجعلنا من السامعين الخاضعين انه ليرفضل على العالمين

مسألة في الاذان سنة الاذان في تكفة هو الاسلام
 وفي الشريعة بيان عن اسلام طفوس في اوقات قصصه قس الاذان
 سنة لمصلوات الحسن والجمعة دون ماسوي كما كذا في القدر
 والهداية منه فقد نقل من فكلول انه قال السنة ستان سنة
 اخذنا يهدي وتركما لا يلبس به كبير البني ولباسه وقيامه
 وسجوده وقوده وسنة اخذنا يهدي وتركما ضلالة كالاذان
 والاقامة وصلوات العيدين والجمعة كذا ذكر في مشرقة البندوي شرح
 وفتية البخينة قوله قن نه اخذنا اي ثلها من تكميل الهدى اي
 الدين كما ان الاذان واجب والجمعة سنة ولو امتنع اهل
 بلد من بلاد الاسلام بقتلهم الاما ينع اذا نكروا الاذان والاقامة
 هذا اخذنا خلافا لابي يوسف كذا ذكر في خلاصة الفتاوى نه كذا التوليد
 متعاربان لان السنة المؤكدة واجبة سواء اخذنا اربع تكبيرات
 بصورتين في ابتداء الاذان وعند مالك يكبر مرتين وهو رواية
 عن ابو يوسف كذا ذكر في الكافي وخفة الفتاوى قن قال حاتم العلي
 لا تبرح في الاذان وقاله اث في التبرجيع سنة وتغير هذه
 ان يتبدل المؤذن بالشهادتين فيقول اشهد ان لا اله الا الله
 مرتين واشهد ان محمدا رسول الله مرتين ويخضع بهما صوته ثم
 رجع اليهما ويرفع بهما صوته نه قال حاتم العلي تحتتم الاذان
 بقوله لا اله الا الله والله اكبر قال مالك تحتتم الاذان بقوله

لا اله الا الله

لا اله الا الله والله اكبر **مسألة** يستقبل بالشهادتين القبليتين
 ويحول وجهه يمينا وشمالا بالصلوة والخطب **مسألة** ولو ترك الاذان
 جاز ويكره ويريد في اذان ابو الصلوة خير من النوم مرتين بعد الصلاة
 نه السنن التي تترجم الي فضل الاذان وهو ان يلى بالاذان
 والاقامة جهرا فاعيا بهما صوته الا ان الاقامة اخفض من الاذان
 كذا في حقة الفتاوى ومنها ان يفضل كلين في الاذان بسكته ويقول
 الكلمة نه لا ينفصل بين كلتي الاقامة بل تجعل الاقامة كالشرح
 حتى اذا قدم البعض واخر البعض فالأفضل ان يعيد لمراعات
 الترتيب نه من سنن الاذان ان يوالي بين كلين الاذان
 والاقامة حتى لو ترك الموالاة فالسنة ان يعيد الاذان وذكر
 في شريعة الاسلام من سنن الاذان ان يؤذن في ارض مكان ويؤذي
 به دعوة الناس الى طاعة الحق **مسألة** يكره اللحن في الاذان كذا في فتاوى
 الفتاوى واما التحنيم فلا بأس به كذا في المبسوط والتحنيم تعذيب
 في الله في الاقامة مثل الاذان ويريد بعد فلاها قد قامت
 الصلوة حريتين **مسألة** ينفع الاذان ويوتر الاقامة **مسألة** في
 الاقامة فرادي الا قوله قد قامت الصلوة كما ترسل في الاذان و
 كذا في الاقامة لو ترسل فيها او صدر فيها وترسل في الاقامة
 و صدر في الاذان جاز وترسل ان يفضل بين كلمات الاذان
 بلق الصوت بغير تنقن ومعنى ترسل في قرأته اذا تمهل فيها وتوقف

كذا في الكفاية الحذر هو الوصل والسرقة كما يجعل افعليه في
اذنيه عند اذانه وان لم يفعل فموص لان الاذان مع احسن
فاذا اشرك باقية الاذان حشا نكت روي ابو يوسف عن ابي حنيفة
ان جعل يراه في اذنيه ففس وذكروا في الكفاية ان المؤذن يثوب
بين الاذان والاقامة والتثويب العود الى الاطلاق بعد الاطلاق
بمسد تثويب كل بلد على ما تقرر في اتمام الصلوة او قامت بمس
التثويب في الخرج من الصلوة حيثما كان التثويب بين الاذان
والاقامة ففس ذكره في سائر الصلوة وهذا التثويب اخذ به علماء
الكوفة بعد هذه العبارة لتغير احوال الناس وخصوا البرية والمناجزة
استحسنوا في الصلوة كلها نظير التواني في الامور الدينية والتثويب
على حسب ما تقرر في اهل كل بلد من ذكره في شرح الطحاوي في حجب اعادة
اذان اربعة الجنب والممرأة والمسكران والجنون وذكره في التناهي
الظلية لو اذن وهو جنب يميزه اذان البهي العاقل صحيح من غير اعادة
في ظاهر الرواية اما اذا كان البهي الذي لا يعقل لا يجوز ويما
نه نقلنا عن المبسوط روي الحسن عن ابي حنيفة انه قال لو اذن
بالفارسية وان كس يعلمون انه اذن بخوزوان كانوا لا يعلمون لا يجوز
كذا في شرح تاج الشريعة انه يكره للمؤذن ان يوصل الاذان بالاقامة
في المغرب وقال الشافعي يفصل بين الاذان والاقامة في صلوة
المغرب بركعتين صنفين نه ما على المذهب بل ان السليمان اتفقوا

على ان لا يتصل

على ان لا يتصل الاذان بالاقامة في المغرب بل يفصل بينهما كنتم
اختلفوا في مقدار الفصل فعند ابي حنيفة المستحب ان يفصل بينهما
بمسكة قابلية لثمة يقيم نه مقدار السكينة منه قدر ما يتمكن
فيه من قراءة ثلث ايات قصار او اية طويلة وروي عنه انه مقدار
ما يطوف ثلث خلوة ومنه ما يفصل بينهما بجملة صفيقة مقدار
الجملة بين الطلوع نكت تجيب التعليل عند الاذان الاجابة
على ما روي عن النبي قال اربع من الجفاء وذكر من جلتا من
سمي الاذان والاقامة ولا تجيب الاجابة ان يقول مثل ما قال
المؤذن الا في قوله حمل الصلوة حمل الطلوع فانه يقول مكان ذلك
لا حول ولا قوة الا بالله العظيم لان اعادة ذلك يشبه الحكاية
والاستغناء وكذا اذا كان قال المؤذن الصلوة خير من النوم يقول السلام
صدقت وبررت وباطق نطق وذكروا في طهارة الملوكة يقول المستحب
مكان حمل الطلوع ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وعند قوله
الصلوة خير من النوم صدقت وباطق نطق وفي قوله قد قامت الطلوة
يقوله المستحب اقامها الله سبحانه وادارها ما دامت السموات والارض
وذكر في شرح تاج الشريعة ان اجابة المؤذن سنة يمكن اجابة الاقامة
ايضا الى ان ينتهي الى قوله قد قامت الصلوة في تلجج الفعل دون القول
فاذا فرغ المؤذن من الاذان يقول المستحب اللهم رب هذا الدعاء العلية
والصلوة العلية ات قد الوسيلة والعفيلة والدرجة الرفيعة العلية

والمعنى المحذور الذي وعدت انك لا تلتفت اليه وهذا هو المحذور
عن النبي ومذكور في صحيح البخاري ورواه النبي لقائل هذا الكلام
الاذان بقوله حدثت له شفاعة يوم القيمة في التواريخ كان في
مسجد اكثر من مؤذن اذنوا واحدا بعد واحد فاعلم ان لا تلتفت
نظر العين لمن سمع الاذان في وقت واحد من الجماعة ماذا
يجب عليه قال اجابة اذان مسجده الذي يصل فيه من الغلو ان
لو اجاب المان ولم يمش الى المسجد لا يكون جيبا ولو كان في مسجد
ولم يطيع لا يكون آثما سمع الاذان وهو يمشي فالاولى ان يتف
تلك وجيب نه ينبغي ان لا يتكلم استمع في صلاة الاذان والاقامة
ولا يجزئ القرآن ولا يستغنى بشئ من الاذان سوى الاجابة وذكر
في حقه الملوكون ان لا يستمع ولا يرد ويقطع القراءة فلو كان في
قراءة القرآن حين سمع الاذان ينبغي ان يقطع القراءة ويستمع الاذان
كذا في النهاية نقله من العيون نه في فتاوى المستفتي كوسم الفتاوى
الاذان في المسجد لمعني فيه كذا ذكر في الفتاوى النظرية يعني لا يترك
القراءة لانه اجابة بالظهور ولو كان في منزله يترك قراءته وجيب وذكر
في العقينة عن فتاوى دكن الحرمين الصلاة على من حال الاذان
محمداً وريثته ومن فتاوى الصغير لا يكره ويشتت كذا في القيمة ويكره
دع السلي في الاذان كذا في الفتاوى النظرية الافضل ان الاذان
سنة الصلاة المحس للوقت فلو فاتته صلوات باذان واقامة يقتضي

باذان

باذان واقامة كذا في الهداية وفيه وعند الشافعي لا يؤذن ولكن
يقيم بعد ان فاتت صلواته اذن للمأذون واقام وكان جيباً
في البوابة ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصر على الاقامة
في حال ما لم يكتفي بالاقامة الواحدة اقامة غيره من اذن جاز
خلاف الشافعي خفف يكره للرجل اداء المكتوبة بالجماعة بغير اذان
واقامة ولا يكره في البيوت والكرام والضياع خفف ان تركها الاذان
والاقامة واكتفى باذان الناس واقامهم جاز ولا يكره كذا ايضا
في الكافي وقال منه لان المؤذنون نايب عن اهل الجماعة في الاذان
والاقامة فيكون اذانه واقامته كاذان الكل واقامتهم بحسن يصلي
اذا ترك الاذان وجعل لا يكره واذا ترك الاقامة يكره في الاذان
قبل الوقت يكره فيه يعني اذا اذن قبل الوقت يستدعي
ابو يوسف وهو قول الشافعي يجوز الاذان في الخارج في الضيق الاخير
من الليل لتوارث اهل الحرمين في المساء يؤذن ويقيم فان
تركها كره وان اكتفى بالاقامة جاز نه في المبسوط وليس على النساء
اذان ولا اقامة ان صليين بالجماعة صليين بغير اذان ولا اقامة
وذكر في العقينة ان لا ينظر المؤذن والسمع لو اصد بعينه بعد اجتماع
اهل الجماعة واذا قال المؤذن في الاقامة صير بك الصلوات قام الامام
والجماعة تحذو بحمسة مرة وذكر في الفتاوى النظرية فتاوى مبسوط
الشياني ان المؤذن اذا قال قد قامت الصلوة يكره التوم في قول

الجحشة ووجه وقال ابو يوسف لا يكبر حتى يفرغ المؤذن من الإقامة
 لا ينسب به في قولهم حيث يسلم الامام حتى يبلغ المؤذن قد قامت
 الصلوة وقال في ترتيب يوم الجمعة وذكر في سورة الاسطى انه يستحب
 لمن صلى الطريق في ارض قنطرة ان يؤذن وانه اعلم **وقد**
 في الجملة الجملة ستة مذكورة كذا في الهداية ان ستة قوية يشبهها
 في القوة في استقامتها لمعالمها على وجود الايمان بخلاف سائر
 المشروحات قال بعض الناس بان الصلوة بالجملة فريضة كذا
 ذكر في الكافي وذكر في النهاية لا تحية تقول من تجمل الجملة فرفق بغير
 كاهن بن حنبل وحق بن زاهوية وبعض الحاشيات ان في حق الصلوة
 وهذه امكن الاداء بالجملة لم يفرقه ولا يقول من يقول ان الجملة
 فرض كفاية كالكثير من الحاشيات في الكافي والطحاوي وهم من منكر
 الجملة بغير ترتيب التقدير ويأثم ايضاً ان بالتكوت حنة واثق التقدير
 ثلثة اسواط قال الامام الاجلي طاهر بن محمد في كتاب
 خلاصة الفتاوى سمعت من شعبة ان التقدير باخذ المال ان رأى القياقي
 او الوالي جاز ومن جملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تقديره باخذ
 المال حتى يستغنى بتكرار الفقة يسلاً ونافراً ولا يحضر الجماعة لا يقبل
 شهادته ولا يصد الامام ولا المؤذن والجدير ان بالتكوت حنة وقال
 في بعض الفتاوى يحد بتكرار الفقة ومطالعة كتب الفقه بظان تكرار
 الفقة والنحو فيقوته الى قلة لا يحد يقول العبد المحتاج الى ربه تولاها

المعقول

المعقول عليه في اخراة واولاه استغيت من استاذي الامام الفاضل
 العلامة سيد جمال الدين الكرلاي ان اهل بلدة تركوا الجماعة على
 تقبل شهادتهم ام لا قال في جوابه لا تقبل شهادتهم حيثما من اذا
 كان مطراً او برداً شديداً او ظلمة شديدة او خوفاً من ذلك كله ينبغي
 لزوم الجماعة حتى الطين للزهر السليلين يذرف الحش من
 سلطان له ان يخرج الى الجماعة والجمعة ثم من كان في جوار المسجد
 يذهب الى اقدم المسجد بناء وان استويا فالي اقدمها بابا الى بيته
 وان استويا فالعالي فينزل النقية يذهب الى اقلها من القوم قوماً
 ليكثر به واذا اراد ان يدخل المسجد يبداء برجله اليمنى في الدخول
 ويبدأ برجله اليسرى في الخروج ويقول في الدخول بسم الله وسلاماً
 على رسول الله اللهم افتح لنا ابواب فضلك وابواب رحمتك انك
 انت الوهاب ثم يسلم على القوم فان لم يكن في المسجد يقول سلاماً
 علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم يصل ركعتين حنية المسجد وذكر
 في الفتاوى النظرية اذا دخل مسجد او منزلاً يقول بسم الله الرحمن الرحيم
 منزلاً لساناً وانت خير المنزليين فان النبي ام ما هبط واديا او
 نزل منزلاً الا قال بسم الله قال قاضي الامام صدر الاسطى ابو
 اليسري جرت هذا فوجدت فيه فوائد كثيرة ثم يصل ركعتين حنية
 المسجد هذا اذا دخل في وقت صلاه وانما اذا دخل في الاوقات المكونة
 فلا يصل حنية المسجد وقد ذكرنا الاوقات كلها ستوناً على وجه التفصيل

وقال ابن القيم في زاد المعاد في ذكر الصلاة
 في قوله تعالى لا تقبل شهادتهم الا اذا
 كان مطراً او برداً شديداً او ظلمة شديدة
 او خوفاً من ذلك كله ينبغي لزوم الجماعة
 حتى الطين للزهر السليلين يذرف الحش من
 سلطان له ان يخرج الى الجماعة والجمعة
 ثم من كان في جوار المسجد يذهب الى اقدم
 المسجد بناء وان استويا فالي اقدمها بابا
 الى بيته وان استويا فالعالي فينزل النقية
 يذهب الى اقلها من القوم قوماً ليكثر به
 واذا اراد ان يدخل المسجد يبداء برجله
 اليمنى في الدخول ويبدأ برجله اليسرى في
 الخروج ويقول في الدخول بسم الله وسلاماً
 على رسول الله اللهم افتح لنا ابواب فضلك
 وابواب رحمتك انك انت الوهاب ثم يسلم
 على القوم فان لم يكن في المسجد يقول
 سلاماً علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم
 يصل ركعتين حنية المسجد وذكر في الفتاوى
 النظرية اذا دخل مسجد او منزلاً يقول
 بسم الله الرحمن الرحيم منزلاً لساناً وانت
 خير المنزليين فان النبي ام ما هبط واديا او
 نزل منزلاً الا قال بسم الله قال قاضي
 الامام صدر الاسطى ابو اليسري جرت هذا
 فوجدت فيه فوائد كثيرة ثم يصل ركعتين
 حنية المسجد هذا اذا دخل في وقت صلاه
 وانما اذا دخل في الاوقات المكونة فلا
 يصل حنية المسجد وقد ذكرنا الاوقات
 كلها ستوناً على وجه التفصيل

فيطلب له فن اذا دخل المسجد يصلي فحينئذ يسجد من غير لبث
 سجدتين وقيل تجلس ثم يقوم ليكون اروع واللاح ان يجعلها كادخل
 كذا في الفتاوى النظرية وهذا الثاني لا تجلس حتى يصلي ركعتين فحينئذ
 المسجد فمن لا يجوز حية المسجد بعد طلوع الشمس كذا في نسخة العنودى وذكر
 في الفتاوى النظرية ان حية المسجد منتهى ما في الشافعي واجبة
 ولكن لحية المسجد على يوم ركعتان وفي صلاة الفتاوى انما تجتنب
 من زنا يهيكه ان يخلق باب المسجد لانه يشبه المنع عن الصلوة
 وقيل لا بأس اذا ضيف على من المسجد في غيره او ان فتح يكره فخص
 مكان في المسجد كذا في ذكر شمس المآلة اطلوا الى وذكر في فتاوى الترمذي مثلاً
 من شريح ابوبكر ان المسجد لا للعبادة فادون شريفاً لا يري ان
 اهل الثقة كانوا يملأون وكانوا ينامون في المسجد ويحدثون فيه
 وليس لاهل ان ينامون من ذلك وذكر ايضا الترمذي مثلاً
 اطلوا الى ان الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز في المسجد وان اشتهر
 فيه من كلام الدنيا فهو افضل واولى واقرّب للتقوى كادوي عن
 خلف جاء فسلمه فقال عن شئ فونه من المسجد فكله وقيل له في
 ذلك وقال ما حكيت في المسجد بجلال من كذا كذا سنة كذا في كلام الامام
 الترمذي في فتاواه ولا يرد في الجنب المسجد الا لعزوة كذا في فتاوى الفتاوى
 وفيه وذكر في الفتاوى النظرية ان النائم في المسجد اذا اقام ويقدر
 عليها اذ يتيم في المسجد في الاصل بالفتاوى اولى بالامانة ثم الاقراء

الفتاوى

ثم الاقراء

ثم الاقراء ثم المشي كذا في الهداية وقال ابوليسخ ان الاقراء اولى
 اي اعلمهم بالفتاوى وكيفية ادائها ووقتها كذا ايضا في الهداية
 والفتاوى وذكر في خلاصة الفتاوى لو اجتمع الاقراء والاخوان والاعلم
 فلا على اولى فان استوا في العلم فافضلهم ورعا وان استوا في الكبر سنناً
 واحصهم وبنائهم انهم انما اجتمعوا في الحان في رجلين
 يقع الامام فينا ولسوق فحينئذ كذا ايضا في خلاصة الفتاوى قوله اعلمهم
 اي افقروهم في دين الله قوله احصهم وبنائهم اي اكثرهم صلوة بالليل
 وفي الحديث من كثرت صلواته باق بك حب وبه بالهداية وقال صاحب
 النهاية بعد تقريره هذا الفصل احسن القوم خلق اولي بالامانة وهذا
 الترتيب المذكور لا فضيلة دون الجواز خلف لا يلي للامام ان يافض
 على الامانة اجرافان لم يشاء لهم على شئ لكنهم في حاجته فيجوز له
 في كل وقت شئ كان حسناً يعطيك ولا يكون اثم او هذا في قوله
 يجوز للامام ان يافض الاجرة لاجل امامته كذا في الفتاوى ثم
 صاحب البيت اولى بالامانة من غيره كما كره تقديمه او اولى وفاق
 وايضاً ودلوا ان فان تقدموا جاز كذا في العنودى وفيه حقه كوام بيت
 رجل بغير اذنه يكره نه قال مالك لا يجوز الصلوة خلف الناس لانهما
 فله من الجناية في الامور الدينية لا تؤمن في اقام الامور نه من صل خلف
 فاسق او مبتدع يكون حرز ثواب الجماعة نه قال بعضهم في صلوة الجمعة
 يقتدى به ولا يترك الجمعة باجماع اما في غير الجمعة من المكتوبات فلا بأس

ان يقول الي سجد آخر ولا يصلي خلفه ولا يات به ذلك كذا في الحيط
 قريب لا يترك سجدة واحدة لزيادة تقوى فيه او عليه من ايام الحلة
 يصلي الش قبل غيبوبة ابياس من اخذ بقولهما فالفضل ان يصلي
 وصره بعد ابياس من دخل المسجد من هو اولى بالامة من امام
 حلة فامام الحلة اولى بسجد لا يترك بان يكون مقام الامام في السجدة
 وسجده في الخراب ويكره ان يتوم في الخراب كذا في جامع الصغير
 بقوله من صلى لله مع واحد اقامه عن يمينه ولا يات من الامام
 ومن في رآه يصنع امابه عند عقب الامام بسجد والاول هو الظاهر
 وان صلى خلفه او في ساره جاز وهو من بسجد ان اتم اثنين بعد
 عليا ومن ابو يوسف انه يتوسلها بطلان الامام بقوم
 الصلوة كذا في الهداية طاعة ان كان المقتدي الطول وكان سجده
 قد ام الامام لا يفره لاجل العبرة لموضع الوقوف لا الموضع السجود
 الوقوف في الصف ووقع سجده امام الامام بطول كذا في المبسوط
 والكافي وخلاصة الفتاوى ان اكثر التوم كره قيام الامام وسلم
 بسجد لا يجوز يقال ان يقتدوا بام اقا او صبي اذ ابصر مستقبل
 لا يجوز اقتداء المعتض به بالمتقل وفي التراويح او استن المظلة
 جوزه مشايخ بل لم يجوز مشايخ كذا في الكافي والمراد من استن
 المظلة استن قبل الخوايض وبعدها والوتر عند سجدها وصلوة الكوف
 والحنوف وصلوة الاستسقاء عند كذا في كتاب البشارة وشرح الهداية

من صلى خلفه او في ساره جاز وهو من بسجد ان اتم اثنين بعد
 عليا ومن ابو يوسف انه يتوسلها بطلان الامام بقوم
 الصلوة كذا في الهداية طاعة ان كان المقتدي الطول وكان سجده
 قد ام الامام لا يفره لاجل العبرة لموضع الوقوف لا الموضع السجود
 الوقوف في الصف ووقع سجده امام الامام بطول كذا في المبسوط
 والكافي وخلاصة الفتاوى ان اكثر التوم كره قيام الامام وسلم
 بسجد لا يجوز يقال ان يقتدوا بام اقا او صبي اذ ابصر مستقبل
 لا يجوز اقتداء المعتض به بالمتقل وفي التراويح او استن المظلة
 جوزه مشايخ بل لم يجوز مشايخ كذا في الكافي والمراد من استن
 المظلة استن قبل الخوايض وبعدها والوتر عند سجدها وصلوة الكوف
 والحنوف وصلوة الاستسقاء عند كذا في كتاب البشارة وشرح الهداية

نه ولم يجوز

ثم الاوجه ثم المستن كذا في الهداية وقال ابو يوسف اتع الاقرار
 اولى ابي العلم بالقرابة وكيفية اداؤه وروفا ووقفا كذا ايضا
 في الهداية والعناية وذكر في خلاصة الفتاوى لو اجمعت البقرة
 والادوية والاعمال فالاعلم اولى فان استويا في العلم فافضلهم ورعا
 وان استويا فاكثرهم شأنا واحسنهم ورعا ثم انهم بان اجمعت
 بينه الخصال في رجلين يفرق الامام خيرا او يقوم خيرا كذا ايضا
 في خلاصة الفتاوى قوله اعلم اني اقدم في دين الله مع قوله احسنهم
 ورعا اني اكثرهم صلحا بالتكليف وفاضلهم من كثرة صلواته
 بالبذل حسن وجهه بالزاد وقال صاحب النهاية بعد تقرير هذه الخصال
 احسن القوم خلق اولى بالامامة ومن الترتيب المذكور الاختلاف دون
 الجواز خلف لا يخل للامام ان يافضل على الامامة اجرا فان لم يشا لم
 على شي كنههم فمروا حاجته فمروا له في كل وقت شأنا كان صناعا يطيعه
 ولا يكون اجرا او عند الشئ من ملة يجوز للامام ان يافضل الابرة لاجل
 امامته كذا في العناية ثم صاحب البيت اولى بالامامة من غيره
 ما كره تقديمه او اولى وقاسق والحق ودله الزنا فان تقدموا
 جاز كذا في التذوي وفيه ضعف لو اتم في بيت رجل بغير اذنه يكره
 نه قال مالك لا يجوز الصلوة خلف الناس لانه لا يملك منه الجناية في
 الامور الدينية لا يؤمن في اتم الامور نه من صلى خلف فاسق او
 مبتدع يكون حرازا ثواب الجاه نه قال بعضهم في صلوة الجاه يقتدي

نه ولم يجوز ابو يوسف اقتداء البائع بالبعي في الشغل المطلق ابداً
وجوزه في كذا ايضا في الهداية وعلى قوله الش في يجوز اما المتبعي
بمس الخ راته لا يجوز اقتداءه بالبائع بالبعي في العلوات كلها
كما ذكر في الخا في خلاف اقتداء البعبي بالبعي لان العلوة محدّة تجوز
اقتداءه بثلثه كذا في خلاصة الفتاوى في مصر امامة المفتي المشكك
جائزة للنساء والرجال وثلثي مثله لا يجوز حنف يعفت الرجال
لم يقبلان ثم اتى في شريعة الاسلام ان الامام يتولى العتق
ثم يدخل في الصلوة ويبادر المعتدي الصف الاول في الجماعة على ملين
الامام وفي راته افضل ولا يخطئ رقاب الناس وذكر في المتطورة ان
الافضل ان يكبر التوم تكبيرة الافتتاح مع تكبيرة الامام عند الجنبه
وقال ابو يوسف وفي الافضل ان يكبر التوم بعد تكبيرة الامام بغير
معتد لا يحصل كذا ذكر في المحيط وذكر في الفتاوى النظرية عن ابو يوسف
لو كبر المعتدي مقارناً لتكبير الامام لا يصير شارفاً في صلوة الامام حنف
لو قال المعتدي الله اكبر ووقع قوله الله اكبر مع الامام وقوله اكبر
وقع قبل قول الامام ذلك قال النقيبه ابو جعفر الاصح انه لا يكون شارفاً
عندهم كذا ذكر في الفتاوى النظرية حنف اجمعوا على ان المعتدي
لو خرج من قوله الله قبل فرائض الامام من ذلك لا يكون شارفاً في الصلوة
في ظاهر الاوايات كذا في الفتاوى النظرية لو سبق الامام بالتكبير لا يصير
شارفاً في صلوة الامام كذا ذكر في الفتاوى النظرية ولو وقع عند

المعتدي

المعتدي الشك انه كبر قبل الامام ام بعده ان كان غالب دأبه
انه كبر بعد الامام يؤيد وان كان اكثر دأبه كبر قبل الامام لا يؤيد
وان استوي الطرفان يؤيد ذكر ايضا في الفتاوى النظرية ان العلماء
اختلفوا في وقت ادراك فضيلة تكبيرة الافتتاح ذكر شيخ الاسلام
الاختلاف بين الجنبه وصاحبه فقال على قول الجنبه انه اذا
كبر مقارناً بغير مدركا فضيلة تكبيرة الافتتاح وقالوا فلا ومنهما
ادراك الامام في القنار بغير مدركا وقال بعضهم ان كان الرجل حاضراً
او اراد ان يدرك فضيلة تكبيرة الافتتاح ينبغي ان يشترط في صلوة
الامام قبل ان يقرأ ثلث آيات وان كان غائبا ينبغي ان يشترط
قبل قراءة سبع آيات قال بعضهم اذا ادرك الامام في الركعة الاولى
بغير مدركا فضيلة تكبيرة الافتتاح وهذا ادس للناس لم لو اقتدي
بمن نوى لا يؤتم جاذ حنف لو اقتدي بالامام ولا يدري انه مقيم او مسافر
لا يقع اقتداءه حنف لو قال المعتدي في نيته اقتديت بهذا الشا
فاذا اهلوشية حنف الاقتداء وعلى العكس لا يجوز وقيل يقع في الوجدين
وذكر في الفتاوى انه لو قال اقتديت بغيره او نوى الاقتداء بغيره
فاذا اهلوشية لا يقع اقتداءه وذكر في الفتاوى النظرية ان المعتدي
لو نوى الشروع في صلوة الامام والامام لم يشترط بعد وهو يعلم بذلك يكون
شارفاً في صلوة الامام اذا شرع الامام بمس اذا اتى يقوم
وهم يقرؤون القرآن ويقوم امين فضلاتهم فاسق عند الجنبه نه

وقال ابو يوسف رحمه الله صلى الله عليه وسلم ان قراء الامام
 في الاديان ثم قدم الاخيرين لسبق الحدث ايما فسدت صلواتهم
 وقال زفر لا تشدد وهكذا وعلى هذا لو قدم على التشديد في قبل
 ان يتقدم قدر التشديد وان قدمه بعد ما قدر قدر التشديد فسدت صلوة
 هذا بخلافه وقال ابو يوسف رحمه الله لا تشدد في رجلان يصليان في
 موضع فتوى ان يؤتم كل منهما لصاحبه فصليا جازت صلوة ولو نوي
 كل منهما الاقتران لصاحبه فصليا لم تجز لان كلا منهما نوي ان يكون
 تبعا لغيره كذا ذكر في السوادرقن انتهى الامام فهو في الركوع فان قام
 في الصف الاخير يدرك الركعة وان مشى الى الصف الاول لا يدركها
 ولا يشي الى الصف الاول وذكر في شرح المنهاج الجاهل الكبير ان الركوع
 قائم حكمه ان المتقدم احرز الركعة كلها بادر اكر ركعها مع الامام
 ان تاب فيه فردد كبره وشرح المتقدم والامام راكم فالحق فتوى
 ظهري قبل ان يفرغ الامام راسه فقد ادرك الركعة والآن لا كذا
 ذكر في شرح المنهاج الجاهل الكبير وذكر في الخيرة ان للسنة طائفتان
 مدر كات مدر على سبيل الركوع او لم يتدروا ذكر في الفتاوى الظهرية اذا
 انتهى المتقدم الى الامام في الركوع فكبر يديه بكسرة الركوع ان كبر
 وهو قائم جاز صلوة ويكون تكبيرة الله اكبر تكبيرة الافتتاح ونية تكبيرة
 الركوع المنوخ لو ادرك الامام في الركوع فقال الله اكبر يكون شراها
 الا ان قوله الله كان في قيام وقوله اكبر وقع في ركوعه لا يكون شراها

في الصلوة كذا ذكر في الفتاوى الظهرية الا ان في ذلك الظهري قال علي بن
 الجعفي وخلفه يكون شراها فن لو انتهى الامام في ركوعه فكبر ووقف
 حتى رفع الامام راسه من الركوع لا يصير مدركا تلك الركعة خلافا لغيره
 انتهى لوركي المتقدم قبل امامه فادرك الامام فيه جاز وقال زفر
 لا يجوز كذا في الجاهل الصغير وبراءة المرفياني ط لوركي المتقدم راسه
 من الركوع والتسجد قبل الامام ينبغي ان يعود ولا يصير ركوعين
 وهكذا اجاب عن الامام الا وزجدي كذا ذكر في خلاصة الفتاوى ط
 لو كان الامام في الركوع فسمع من خلفه صوت السعال يحمل ينتظر ام لا قال
 النجاشي ابو العيث السمرقندي ان كان الامام يعرف الجاهل لا ينتظر وان كان
 لا يعرف لا يلبس به كذا في واقعات الطلواني وقال ابو طيسر قدر الاشياء
 مقدار تسجعت ط قال ابو يوسف سالت ابا حنيفة عن هذا فقال
 اكبر له ذلك وذكر في الفتاوى الظهرية ان ابا الحسن قال ان كان الجاهل
 خفي لا ينتظر وان كان ففرا ينتظر وذكر في رخصة الفتاوى ان اماما
 افتح الصلوة فلما ركع ودفع راسه من الركوع ظن انه لم يقرأ السورة
 فوجه وقراه لم يعلم انه كان قراة السورة في رجل ودخل معه في الطلوع
 ثم دعه ثانيا فان بعد المسبوق يصير مدر كاد اخلا في صلوة لكن عليه ان
 يعطي ركعة لان الركوع الاول كان فرقا تاما والآخر خلا فضاو المسبوق
 لم يدرك الركوع من هذه الركعة ولو كبر قبل الامام ثم ادرك الامام
 فيها اجازته ولو لم تكن السجدة لم يرد الوضع لا اجزية لان كل ركن اولى قبل

صلوة

مشاركة الامام لا يستلزم كذا ذكره تاج الشريعة في شرحه للمدائبة ولو
 رفع الامام رآه من السجدة قبل ان يسبح المصنوع في ثلثي ركعة
 قال الغيبة ابو اليقظ الصحيح ان يتابع الامام وقال الشيخ
 الاستاذ فخر الدين الرازي في انه يتم الثلث كذا ذكره الفتاوى
 النظرية فمن ادرك الامام في الصفقة الاولى فقام الامام
 قبل شروق المسبوق في الشبهة فانه يشهد بقوله تشهد اما
 فمن تبين الامام انه صبح بغير وضوء يلزمه الاجتناب بذلك واليه
 استدوا بويوسف سواء كان قد وصلته طهارة في او متحقق عليه
 طاهر ان اصابه حدث اجماع كذا في الهداية صفة للجوز المقتدر
 خلف من ينكر شناعة البتة ثم وخلق من يكرز دية خلف رجل
 انه قوما شدة ثم قال كنت بطوسيا فانه يجبر على الاستسكان ولا يعقل قوله
 وخلق التوم جائرة ويضرب ضربا شديدا او كذا الوان صليت بكم
 المتع على غيره وضوء وهو ما جئنا الى ما مضى وما قيل له لا يقبل
 قوله وان لم يكن كذلك واصل انه قال على وجه التورع والاحتياط
 اجماع واصلهم خلفه لو شرب في الرابع قبل الظهر ثم اقيمت وقب
 صلى ركعة او ركعتين قال القاضي الامام ابو علي النخعي كنت اقيمت
 زمانا انه قيم الرابع صحت وجرت دواية عن ابي حنيفة انه يسلم على راس
 الركعتين ويدخل مع الامام ولم يلزم قضا شئ عندهما وعند ابي حنيفة
 يلزم قضا الركعتين والصدقة التسمية اخذ الاول لانه يتمها ويحققها
 بعض رجل ص

بعض رجل صلا ركعة من ستة الظهر ثم اقيمت بعد اخرى ثم يدخل
 مع القوم اما قوله يصلح اخر اخر از النفل ثم يدخل مع القوم اخر اخر
 الجواز كذا ذكره الهداية حسن ان لم يقيد الاول بالسجدة يقطع
 ويشترط مع الامام هو الصحيح لان النفل لا اكل لجوز خلاف ما اذا كان
 في النفل لانه ليس لا اكل حسن ان مع ثلث من الظهر يتم ثم يدخل
 مع القوم والذي صلح معهم نافذة كذا في الهداية هل خلاف ما كان
 في الثالثة بعد ولم يقيد بالسجدة حيث يقطعها لانه لم يوجبه الاكثر
 ويحتمل ان شاء اجماع وقدر وسلم وان شاء كثر قايما بيني الرسول
 في صلح الامام حسن ان صلح ركعة من الجوز ثم اقيمت يقطع ويدخل
 معهم كذا اخذوا من الى النهاية قبل ان يقيد بالسجدة وهو الاقوى تمام
 لا يشترط في صلح الامام وكذا بعد العصر وكذا بعد المغرب في ظاهير الرواية
 لان التقيد بالثلاثة مكره وفي جعلها اربع في لغة امامه حسن ان
 الجماعة ولم يجز في الصف فوجه يقوم ووجه ولا يجزب اخر كذا في خلاصة
 الفتاوى وقيل يجزب واحدا من الصف الى نفسه فحينئذ يجزبه قال
 ثم الذين راوا الجوز في كتاب الغيبة القيام ووجه اولى في زمانها
 فحينئذ الجوز على القوم فاذا ابره ينسد صلوة وذكر في خلاصة الفتاوى في غيبة
 المصلح انه يكره للمصنوع ان يقوم خلف الصف ووجه ان كان في الصف
 فوجه وبخبره ان لم يكن فيه وضوء لم يكره الا انفراد به يصلح القائم خلف
 القائل وقال في الجوز وهو القياس حسن ولا ولا يصلح الذي يركع

ويسجد خلف المولى كذا في القدرين بما لا يعلو فمما آخره عند
الشيء بما لا يعلو فمما آخره عند
والى يومين وقال بما لا يعلو فمما آخره عند
لم يكن مع المتوفين ماء اما في يومين في الحالين وفضل في يومين
في الحالين يعني سواء كان مع المتوفين ماء او لم يكن بما لا يعلو
ان ما كان خلف يومين الفاسلين ولم يكن حاله مثل حاله
لا يقتدى من غير مستقل خلافا لما في ويقتدى مستقلا بغيره كذا
في الهداية منه وان اقتدى المتوفى بالمتيم في صلوة الجاهزة جاز بلا
خلاف بما لا يعلو الاقتداء بالابن بالعادي واليتم بصاحب
العذر بما لا يعلو اقتداء بصاحب الجاهزة بغيره فمما آخره عند
لا يعلو اقتداء الا بالابن بالابن الا في صلاة الاضحية
لا ياتي بالجملة وهي فرض والا في ياتي بما صار كاقتراب القاري بالابن
كذا ذكر في الحيط قال ابو جعفر واصحابه وهم ائمة الامام اذا سلم
من الظهر والمغرب والعشاء كره له الحلفت قاطعة يستغنى بالجملة
والصلوة على النبي وم والشيء قبل ان يعلو السنة لا في القيام
الى السنة بعد اداء الركن افضل من الرفع والشيء وهذا ورد بطريق
والاثر كذا في الحيط وخلاصة الفتاوى بما لا يعلو فمما آخره عند
بالجملة المايكرو اذا كانت على سبيل الشراء الى الدعوة الى التطوع
بالجملة اما لو اقتدى واحد بواحد او اثنين بواحد لا يكره واذا اقتدى
بواحد ثلثة

بواحد ثلثة اختلف فيه فان اقتدى اربع بواحد كره اتفاقا كذا
ذكره في خلاصة الفتاوى بما لا يعلو فمما آخره عند
بمرف يلمنه او يسره او يثاخر بما لا يعلو فمما آخره عند
في المكتوبة والجملة على ان يعلو بالجملة ثلثة احوال مدرك ومسبوق
ولا حتى فاكدر من ادرك الامام في اول الصلوة الى آخرها والاصح
هو الذي اقتدى بالامام في اول الصلوة ثم يرف من الايمان ببعض الصلوة
مع الامام بمذخر حدث او نوم فانه يتم صلوة بغير قراءة بعد الامام كالمقتدى
بالامام واما المسبوق من سبعة بعض الصلوة وادرك الامام بعدها ويقرأ
القرآن في قضاء ما سبقت به الامام كالمقر وكذا ذكر في كتب طائفة الفقه
وذكر في البيهقي والقيمي وميتة المفتي وفي المسبوق وغيره ان ما يتقدمه المسبوق
بعد الامام اول صلوة وما قبله مع امامه آخر صلوة والى هذا اشد
في شرح منظر الجامع الكبير وذكر في البيهقي هذا عند الجعنة وادنو سيف
ومن قد سجد خلفه وهو ذكر في الفتاوى النظرية ان المسبوق ياتي باول
صلوة ام باخر الصلوة عند الجعنة وقد ياتي باول الصلوة وقيل هذا
قول الجعنة مع ابو يوسف ومن يلحقه بن البناء انه كان من اصحابه
ابن الحسن الشيباني فسأله عن المسبوق انه يقتضي اول الصلوة ام آخرها
فقال نعم في حكم القراءة والتفويض هو آخر الصلوة وفي حكم القعود هو اول
صلوة وقال يلحق وجه السجدة بهذه صلوة معكوسة فقال نعم لا اختلف
فلان كما قال ابيه اصحابه ولم يزل يلحقه ابن البناء بوجاهة كذا ذكر في الفتاوى

النظرية حذف المسبوق فيما يقضى اول صلوة في حق القراءة و آخر صلوة
 في حق التشهد حتى لو ادرك مع الامام ركعة من المغرب ثم قام الى
 قضاء مكبوت بعد تسليم الامام فانه يقضى ركعتين ويقرأ في كل ركعة
 الفاتحة وسورة ولو ترك القراءة في احداهما فقد هلكته وعليه ان يقضى
 ركعة ويتشهد في ركعة اخرى ويتشهد ويسلم لانه يقضى آخر صلوة
 في حق التشهد ولو ادرك ركعة مع الامام من صلوة الظهر او العصر والمغرب
 او البشاء وقام الى القضاء فليعلم ان يقضى ركعة ويقرأ فيها الفاتحة
 وسورة ويتشهد لانه يقضى آخر صلوة في حق التشهد ويقضى ركعة اخرى
 ويقرأ فيها الفاتحة وسورة وفي الثانية بالجناد والقراءة افضل ولو
 ادرك ركعتين منها يقضى ركعتين ويقرأ فيهما ويتشهد ولو ترك القراءة
 فيهما او في احداهما فقد هلكته لان ما يقضى اول صلوة في حق القراءة
حذف لو كان امامه ترك القراءة في الاولين فادرك هذا المسبوق الامام
 في الاخيرين فالقراءة فيما يقضى فرض عليه وهذا حكم بناء على ان المسبوق
 فيما يقضى كالمنفرد وللصحيح كانه حذف الامام فلهذا القراءة على اللاحق انه
 لا ينبغي لمسبوق ان يقوم الى قضاء مكبوت قبل سلا الامام وذكر في
 النسخ ان ابا يوسف كان يوما على ما ثبته لادون الوشيد فقال ابو يوسف
 لو قرأ ما تقول يا ابا عبد الله متى يقوم المسبوق الى قضاء مكبوت فقال زفر
 بعد سلا الامام فقال ابو يوسف اخطأت فقال زفر بعد ان يسلم
 تسليده واحدة فقال اخطأت فقال زفر قبل سلا الامام فقال اخطأت

ثم قال ابو يوسف



ثم قال ابو يوسف وانا يقوم بعد يمينه ان الامام قد فرغ من التشهد
 عن صلوة فقال زفر احدثت ايديته القام في حذف لو قال المسبوق
 الى قضاء مكبوت بعد فراغه من التشهد قبل سلا الامام جاز و ذكر
 في الفتاوى النظرية يكون مسينا حذف ان سلم المسبوق مع الامام
 ان كان ذا كرايا عليه من التقاض فقدت صلوة وان كان سائيا
 لا تقضى ويجب عليه سجدة تشهد وذكر في الفتاوى النظرية ان المسبوق
 اذا سلم مع الامام سائيا او سلم قبل الامام لا يلزم سجدة تشهد
 لانه معتد واذا سلم بعد الامام لزمه سجدة تشهد حذف المسبوق اذا
 ادرك الامام في القراءة التي فيها لا يات بالثبوت ويتقوى بقراءة
 وعند ابا يوسف يتقوى بدخول عند القراءة ايضا كذا ذكر في الفتاوى النظرية
 وذكر في صحيح البخاري ان سبق بركعة وتام في اثنين يصلح فيما ادرك
 ما تام فيه ثم يقضى ما فات مع الامام من الصلوة ثم مكبوت وهكذا
 بالاتفاق ولو تابع فيما بقي لم يقض الفاتحة ثم نام فيه او انا طلاقا
 لوفرو ذكر في حجية الفتاوى ان صلوة ثلثة صلوات في مقابلة بالتحريم
 قام احد بهم في ركعة والثاني مسبوق بركعة فلما سلم الامام على تمام
 صلوة علم انه صلى غير القبلة وعلم ان ايامه والمسبوق فان صلوة النائم
 فانه و صلوة المسبوق جازية لوجه وجهه الى القبلة ويبني ولان النائم
 لاصح يصلح صلوة الامام بغير قراءة فلو ارناه بان يصلح لوجه الامام
 لكان يصلح لغير القبلة ولو ارناه بان يصلح لوجه وجهه يصير لوجه الامام

حذف في اشياء اذا لم يفعلها الامام لم يفعل القوم احد من
اذا لم يقم الامام لم يقم مقتدي والثاني ان ترك الامام تكبيرات
العديد لا يكبر القوم ايضا والثالث اذا لم يقم الامام في الثانية
في ركعات البارع او الثلث لا يقم هو ايضا والرابع اذا تلا اللذان
آية السجدة لم يسجد وذهب لا يسجد القوم والخامس اذا سجد
الامام ولم يسجد هو لا يسجد القوم وللصحيح لا يقم على الثانية
ان لم يقم الامام حذف في اربع مواضع اذا فعل الامام لا يتابعه
المقتدي منها لو زاد الامام في صلوة سجدة لا يتابعه المقتدي ولو
نادر في تكبيرات العديد لا يتابعه المقتدي ما لم يزد من اقاويل
الصحيحة فاذا اخرج من اقاويل الصحة لا يتابعه ومنها لو كبر في صلوة
الجنان فحذف لا يتابعه المقتدي ومنها اذا قعد على الرابعة وقام الى
الخامسة ساهيا لا يتابعه فان لم يقم الخامسة بالسجدة عاد وسلم
المقتدي معه وان قيد الخامسة بالسجدة سلم المقتدي ولم يقم
الامام على الرابعة وقام الى الخامسة ساهيا تشهد المقتدي وسلم
لا يتابعه المقتدي فان لم يقم الخامسة بالسجدة عاد وسلم المقتدي معه
وان قيد الخامسة بالسجدة سلم المقتدي ولو لم يقم الامام على الرابعة وقام
الى الخامسة ساهيا لا يتابعه المقتدي فان لم يقم الخامسة بالسجدة وسلم
المقتدي ثم قيد الامام الخامسة بالسجدة فسدت صلواتهم حذف ستة
اشياء اذا لم يفعلها الامام يفعلها القوم احدها اذا لم يرفع الامام
يديهما

يديهما عند تكبيرة الافتتاح يرفع القوم واذا لم يثن الامام يثن القوم
ان كان في الخامسة وان كان في الصورة فكذاك هذا بايكون خلافا لحد
ومنها اذا ركع الامام ولم يكبره او لم يبيته في الركوع او لم يتكلم مع الله لم
تجد او لم يكبره عند الالحاظ ولم يقرأ التشهد بقوله القوم او لم يسلم
الامام يسلم القوم التاسع اذا نسي الامام التكبير في ايام التشريق
وذهب السليمان كبر القوم وذكر في الفتاوى النظرية من ان يكون لا بأس
بإعادة الحاقة في المسجد الذي صلى الله اذ لم يتم الامام الثاني في موضع
الامام الاول ويصل في ناحية لا يؤذن ولا يقيم ومن ثم انهم اذا اذنوا
واقاموا الامام وجه القراء خفية فلا يكبره مسألة حضور المرأة
يعني الشوايب ممنقن وذكر في العناية ان علمنا مسنونا الشوايب
عن الحضور فقلت انما الجارية من النساء يباح لهن الولوج الى صلوة
العديد من الجمعة واليوم الثالث والايام لهن الولوج النظر والعصر والمغرب
هذا بخلافه وقال ابو يوسف وفيه يجوز بلعي من الولوج الى الصلوة كلها كذا في
المنظومة والهداية وذكر في العناية ان صاحب الهداية جعل الجمعة من
قبيل صلوة الظهر وهو المذكور في المبسوط والمخطط لا يباح لهن الولوج
الى المصلح وشيخ الاسلام جعل صلوة العديد من قبيل صلوة الجمعة في بيابان
لنهن الولوج وجعل المؤنسية في الاسلام من قبيل المغرب نه الغنوي
اليوم على انكر الله في الصلوات كلها ظهور النساء ففتح كره حضور المسي
تطوع ويكره حضوره بل هو اخط حضوره هو لا اله الا الله الذين

تصلون

فكلموا بحكمة العلماء اولى بنسبته يمكن ذكر ايضاً الكاخ وعلته شبه الكاخ
لي وذكر في كتب الفقه طرائق فحادة المرأة الرجل في الصلوة بشرط ان
صلح الرجل دون صلح المرأة والمحاذاة هي الوقوف خلفها جنبه او قدامه
وذكر في الفتاوى الظهيرية ان المحاذاة عند الشك في لائقة صلواتها كذا في
الكاخ ومنزلة منسوبة في صفة المحاذاة المعقدة وهي محاذاة المرأة
المشتركة صلاها وما فيها الرجل في الصلوة مطلقة متبوية امامتها مشتركة
كوتية وادوية قد استويا في مكان وليس بينهما حائل وذكر المرأة مطلقة في تناول
الحرام والحليل والاجنب وطالبة الرجل دوخته وذكر الحال يتناول
الصغيرة المشبهة والاضاع في هذه المشتركة وقد عرفت بسمي بين
وبعض بتسعين والاضاع ان لا يعتبر بالسين اذا كانت غلبة حتى كانت
مشتركة والافلا كذا ذكر في الفتاوى وذكر الماعن يتناول الحوزة التي يتستر
منها الرجال لانها كانت مشتركة بشرط امامتها لان اقتدارها لا يمنع برزها
فلما تنص صلح الرجل وصف الصلوة بكونها مطلقة احترازاً عن صلح الجارية
فان المحاذاة لا تنص بشرط الاشتراك وهو يتحقق بالحد الغرضتين
وباقتة اذا المتطوعة وان يكون الاشتراك كوتية وادوية لا يكون المحاذاة
في اداء ما سبق معقدة لان المسبوق في اداء ما سبق منفرد بوجود القرابة
وسجدة التبرع فلهذا يكونا مشتركين اداء خلاف الاصل لا تنبذ في مع
الامام فتدبر كذا ذكر في الفتاوى شرح تاج الشريعة طاب ثراه ان يكون المرأة
لمن تقع منها الصلوة حتى ان المحونة اذا حاذت لا تنص صلوة وذكر في الفتاوى

نقلاً

نقلاً عن الخلاصة وصاحب الخلاصة نقله عن فتاوى القاضي الامام ابي
علي السنخ ان قد اختلفت ابي كاذي عضو منها عضو من الرجل
فان لو كانت المرأة على الظلمة ورجل فذاها اسفل منها ان كان
يكاذي الرجل شي منها تنص صلوة وذكر في الفتاوى انما بين هذه
الصورة ليكون قدم المرأة محاذية للرجل لان المراد بقوله ان
يكاذي عضو منها فهو قدم المرأة لا غير ما فان محاذاة غير قدمها
شي من الرجل لا يوجب فدا صلح الرجل نقى عا ذلك فتاوى
فتاوى من صف لو كنت النسوان ثلثا من صلح واحد من بينهما
وواحد من ياربا وثلثة خلفين الى آخر الصلوة كذا ذكر في الفتاوى
الظهيرية وكذا اربعة فتدرون صلح اربعة خلفين الى آخر الصلوة
ولو كانت امرأتان من ابرو يوسف جعلها كالثلاث ومن لم يجرانها
يف ان صلح اربعة فتدرون صلح اربعة خلفين الى آخر الصلوة
فلو كانتا في الفتاوى الظهيرية ولو كانت واحدة تنص صلح ثلثة
رجال واحد من بينهما وواحد من ياربا وواحد خلفها كذا ذكر في
شرح المحقق الجامة الصغيرة المرأة اذا صلحت مع زوجها في البيت
ان كان قدما بخذاء قدم الزوج لا يجوز صلواتها بالاجماع وان كان
قدما خلف قدام الزوج الا انها طوبى تقع راس المرأة في الجود
قبل راس الزوج جازة صلواتها لان البقرة للقدم كذا ذكر في اول
هذا الفصل **صف** بنية امامة النساء بشرط صحة اقتدارهن وفي صلح

الجنازة لا يشترط طحا قال زفر بن جوز اقتداؤا به وان لم ينوبها عنها
 كما روى وطوز اقتداؤا به في صلوة الجمعة والعيدين عند الجاهل وان لم
 ينوب اماما وان قامت خلف الصفوف في رواية يصح اقتداؤا بها
 بلائمة الامام خلف امامة المرأة للنسوان جارية الا ان صلواتهن
 فرادي افضل منه يكره للنساء وصرحت في الجملة فان فعلت وقت
 الامام وسلمت وذكر في الفتاوى ان صليتين بالجماعة صليتين بغيره اذان
 و امامة من سبقته الحدث في الصلوة انصرف بغير توقف بعد سبوح
 الحدث لانه لو مكث ساعة مؤذنا جازا من الصلوة مع الحدث بغير
 توقف بغير الحدث واداء الصلوة مع الحدث لا يجوز فقد ما يوتي
 واذا فرغ ما ادتي يفسد البناء ضرورة لان الصلوة الواحدة لا يوتي
 صحة وفان انفس على هذا في مبسوط شيخ الاسلام والحطيم اذا
 كان اماما استخلف وتوضاء وبنى بصلوة والقياس ان يستأنف
 وهو قول الشافعي كذا في الخلاف في تفسير الخلاف يلهو ان ينوب
 واحد من المعتدي ووجه الى الخراب خلف ان التوبة او كماله
 عامدا او ناسيا لا يني خلف لو سبته الحدث وفي مقوله ما فلم يتوضأ
 وقصد الحوض والبيت اقرب من الحوض ان كان بين مقبل والحوض
 قليل قدر صليتين لم يفسد صلوة وان كان الاكثر نفس خلف
 لو كان اماما بعيدا منه ويوتب بغير ما يزيل الى الماء وان كان بعيدا
 لانه لو نزع الماء استقبل الصلوة وهو المختار وذكر في حيرة الفتاوى

ان رطلا

ان رجلا شرب في الصلوة بغير وضوء ولا يتيم لا تصح صلوة كيف
 يكون هذا رجل قال سبعة الحدث في صلوة فانصرف ليتوضأ فغوى
 الصلوة بغير وضوء ولا يتيم خلف امام احدث فاعتدي به رجل
 قبل ان يخرج من المسجد يصح الاقتدا كذا حكى عن الفقيه ابو جعفر
 البجلي واليه اثبت محمد بن الحسن الشيباني ط قال الشافعي يستقبل في
 القياس والاستئناف افضل قبل المنذور يستقبل اي يتأنف
 كما ذكرنا وبيننا الامام والمقتدي احراز الفيلة الجملة كذا ذكر في الهداية ط
 يستقبل اي يتأنف ط المنذور بعد ما توضأ ويتخير بين اتمام الصلوة
 في بيته وبين الرجوع الى صلاة ليؤدي صلوة في مكان واحد ولو كان في
 كذا ايضا في الهداية وكذلك صلوة التطوع كذا في خلاصة الفتاوى ط
 المقتدي يعود الى مكانه ان لم يرغب امامه من الصلوة ولو اتم بنية صلوة
 في بيته لم يترك الا ان يكون بينه وبين المسجد حيث لو اقتدي به في اقتداؤه
 يستد جاز وان كان امامه قد فرغ من كثير كما بينا وكذلك الباقي خلف
 اذا انصرف المقتدي الى المسجد ينبغي ان يشغل او لا بقضاء ما سبته
 الامام في حاله ثلثه بالوضوء بغير قراءة ويقوم مقدار قيام الامام وركوعه
 وسجوده ولو زاد او نقص لا يفسد ولو سجد لا يسجد سجدة الا اذا سجد
 الامام وسجد ينبغي له ان يسجد في الموضع الذي سجد امامه كما في الخلاف
 الاولى لتمامه ايتقدم مدركا لان المدرك اقدر على اتمام صلوة من السجود
 اذ لا يدرك المدرك الى الاستئناف للتعليم والمسجد في حقايم اليه

ان لا يطأ

وينبغي لهذا السبوق ان لا يتقدم فلو تقدم يتبدى من حيث انتهى الامام
 فاذا انتهى الى موضع السجدة تقدم مدركا ليلزم بهم بركة من التسليم
 لبعث ركة عليه ثم يقوم ذلك المسبوق فيقفن ما بقى عليه كذا في البداية
 كما ان توقفا الامام الاول ركة في بيته ما بقى عليه بعد فرائض الامام الثاني
 تمت صلوة وقبل فرائض غيره من المقتدي كما لو اقتدى رجل بالامام
 في ذوات الاربع فاحدث الامام وقدم هذا الرجل والمقتدي لا يري
 انه لم صلى ولم يبق عليه فان للمقتدي يصلح اربع ركعات ويتعد في كل ركة
 احصيا كما اذا حدث الامام ولم يكن خلفه رجل صار اماما تقدم الامام
 او لا يري هؤلاء يكون امام نفسه او لا يافيه من ميانته صلوة كذا ذكر في
 البداية اذ خلف مكان الامام عن الامام ينسد صلوة المقتدي حتى لو احدث
 الامام ولم يتقدم احد اتمه من المسجد تقدم صلوة القوم ولو لم يكن
 خلفه الاصحى او امرأة تقدم صلواتهما نصف المتكفل اذا اقتدى بالمقتدي
 فاحدث الامام وزج من المسجد ان اختلفت فسدت صلواتهما
 وان لم يتخلف جاز صلوة الامام وفسدت صلوة المقتدي نصف ما
 في حق المرأة اذا احدثت هل تبني كما رجل من ابراهيم بن رستم انه
 لا يجوز لها البناء وقال مشايخ الرجل كالمراة اذا اكلنا ان تسلم
 على فمها وتصل البكبة الى شوماتا اذا حجت الى كشف الرأس
 فلا يجوز لها البناء وكشف الوجه لا يلحق البناء لانها ليست بعورة كذا
 روي ابو يوسف هذا حكمه اذا لم يسجد اما اذا سجد الرجل او المرأة فسد

صلوة
ولا يبين

هو

ولا يبين لانه يكشف عورته ذكر في الفتاوى النظرية ان التقي الامام
 ابايع النسبة ان لم تجدا ما يدان من ذلك لم تعد صلواته كما اذا استغنى
 البول على المصلي اكثر من قدر الدرهم او اصابه جرح فستره رأسه وسال
 منه دم لم يبين صلواته خلافا لابي يوسف لانه يندرج وجودها في
 اذا جرح او نام فاضلم او افي عليه استقبال الصلوة وكذلك ان قوتك
 ظن المصلي انه احدث وزج من المسجد فعلم انه لم يحدث بان ظن
 الخاطا عا قايستأنف الصلوة فان لم يزج من المسجد يبين عليها واليهما
 ان يستأنف وفي الاحتياط لا يوجب الاستئناف كما لو كان مقيم فرائض
 سريا فظنه ما دفأ طرف من القبلة قطعه سرابا ورأى في ثوبه
 لو اظنه ما دفأ طرف فرائض او كان مسجدا فظن ان ملكا مسجدا
 فرجع لينقل قدومه يستأنف الصلوة في الوجه ولو في المسجد وان صلى
 في الهواء فظن انه احدث فذهب من مكانه فعلم انه لم يحدث فان كان
 يصلي صلاة كان الصلوة حكم المسجد صح لوانتهى الى آخر الصفح ولم يجاوز
 الصفح يسجد بصلواته وان جاوز الصفح يستأنف الصلوة وان تقدم
 قد آتاه فاطمة السترة وان جاوزها بطلت صلواته فان لم يكن له سترة فمقدار
 الصفح خلف حتى لو تقدم مقدار ما لم تخرجه جاوز الصفح تقدم صلواته
 وان كان اقل منه لا وان كان منزها بعبارة موضع سجده من كل جانب
 نصف المائتين من الاقدار في الصلاة قدر ما يسع فيه من الصفحتين الصفحتين
 فيه من الصغير في مائة المفتحة قدر ما يسع فيه وذكر في الفتاوى النظرية

اذا كان بينه وبين المعتدي في الهواء اقل من ثلثة اذنيهما الاقترانه
 وفي مصلح العبد النازل لا ينجح الاقترانه وان كان يسبح فيه صغارا او كبريا وفي
 المتخلف لصلح الجنازة اختلف المشايخ في التوازل صله بالمسجد يعني
 النازل لا ينجح الاقترانه وان كان يسبح فيه الصوفى فما اذا كان بين
 الامام والمعتدي طريق ان كان ضيقا لا يفر فيه الجملة والادارة لا ينجح
 اقترانه وان كان واسعا يفر فيه الجملة لا ينجح الاقترانه وهذا اذا لم يكن الصوفى
 حلقه على الطريق اما اذا اتصلت الصوفى على الطريق يصح الاقترانه
 وهذا اذا كان الصوفى الذي على الطريق ثلثة او اكثر لم ينجح المعتدي
 وبين الامام حائط ان امكن الوصول اليه جازا والافلا وذكر في خلاصة
 الفتاوى يجوز في الحائط القير الذليل خفف ان كان الحائط كبيرا
 وعليه باب مفتوح او ثقب لو اراد الدخول الى الامام ليكنه ولا يشبه
 عليه حال الامام بسما او روية فهو الاقترانه في قولهم جيبا وان كان
 عليه باب مشرود وعليه ثقب صغير لو اراد الوصول الى الامام لا يملكه
 ذلك وكفى لا يشبه عليه حال الامام اقلعوا فيه واختار كفى
 الائمة اطلوا في انه يفر والبيعة للاشتباه ان اشتبه حال الامام لا ينجح
 اقترانه وان لم يشبه ينجح وذكر في الفتاوى النظرية لو قام على سطح
 المسجد اقبدي بامام في المسجد والبيعة في هذا اشتباه حال الامام
 وعدم الاشتباه لا يملك من الوصول ان كان على سطح باب المسجد
 ولا يشبه عليه حال الامام في الاقترانه وان كان قائما على سطح

داره وداره متصلة بالمسجد لا ينجح اقترانه وان كان لا يشبه عليه حال
 الامام في الاقترانه لانه كثر الممكن في البيت مع المسجد لم يملك الا على
 قال ينجح انه ينجح الاقترانه كذا ذكر في الفتاوى النظرية ثم من لا يجبر الا على
 ينجح الاقترانه وان كان على النهر جسر وعليه صفت متصل يجوز صلوة
 وان كان على الجسر رجل واحد لا ينجح الاقترانه وفي الاثنين خلاف
 وكذا الطريق خفف في كل موضع لا ينجح الاقترانه بهلى يكون شعا
 في صلوة نية عند قد لا يكون شرا في صلوة نية وهذا بايوسف
 وهذا الخسفة يصير دائما في صلوة نية لان صلوة جيق من الخسفة
 ولا يوجب ولها بية واحدة **فصل** في صلوة الخوف
 خفف اذا اشتد الخوف جعل الامام التماس طائفتين طائفة بازار
 العدد ويقتض الصلوة بطائفة فيصلي بهم ركعة وسجدة تين ان كان
 مسافرا او صلوة الجوز ركعتين ان كان مقيما في زواجر الماربع ثم
 ينصرف بهذه الطائفة التي صلى بهم الى وجه العدو ويأية طائفة اخرى
 فيصلي بهم بقية الصلوة ويسلم الامام ولا يسلم الموم ثم يله الطائفة
 يعرفون الى وجه العدو ويعيد الطائفة الاولى فيقتض بهم بقية صلواتها
 بغير قراءة لانهم لاصحون ويعرفون الما وجه العدو ثم يعيد الطائفة الثانية
 فيقتض بهم بقية صلواتها بقراءة لانهم مسبقون كذا ذكر في الفتاوى وكفة
 الفتاوى والهداية وغيره ولكن ينبغي ان يعرفوا مشقة قائما اذا تعرفوا
 راكباً فانه لا يجوز صلواتهم كذا في الفتاوى وكفة الفتاوى وهذا في كل

يجوز المفاضة في حال الصلوة كذا ذكر في الخلاصة وشره القدوري وكذا ايضا
عنه لما ذكر في العناية **فصل** اما في صلوة المذنب ينبغي الامام ان
يصل بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة واحدة كذا في القدوري
وغيره وهذا قول عامة العلماء وذكر في العناية اذا اشتد الخوف ليس
بالاشتداد شرط عند آية مشايخنا وذكر ذلك في العناية نقلا عن الحنفية
ان سبب اداء الصلوة الخوف نفس ترتب العدو ومن غير ذلك الخوف
والاشتداد وقال في الاسس في بسوط المراد بالخوف خشى البعض جهة
العدو ولا حقيقة الخوف على خلاف من الصحابة في تعليق الرقن بنقن
استدلوا بحقيقة المشقة لان السبب المشقة فاقم مقامها فذكر
حصة العدو وبلغنا سبب الخوف فاقم مقام الخوف وذكر في العناية
ان صلوة الخوف على الوجه المذكور في هذه الجمل انما يحتاج اليها
اذا تنازع القوم في الصلوة خلف الامام فقال كل طائفة منهم كل فصل
معك فاذا لم يتنازعوا فالأفضل ان يصل الامام بالطائفة الاولى الصلوة
ويتركهم الى وجه العدو ويأمر جلوس الطائفة التي كانت بازادة
العدو ان يصل بهم تمام الصلوة ايضا وتقوم التحصيلة مع الامام
بازاد العدو وذكر في العناية ايضا ان ابا يوسف كان يقول اول ما مثل
ما قال ابو حنيفة وفي على وجه المذكور في ان يجل الامام ان كان طائفتين
الى آخرة لم يرجع وقال كانت مشروقة في صورة النبي فاحتج لينال كل
طائفة فضيلة الجماعة خلف النبي او قد ارتفع ذلك بعده وكل طائفة متمكن

بادا الصلوة

بادا الصلوة بامام واحد فلا يجوز اذا بدأ بصفة الذناب والجلوس
اذا اشتد الخوف طور كيانا واصلا يومون بالركعة والسجدة الى آية
مشايخنا اذا لم يقدروا على التوجه الى القبلة كذا ذكر في القدوري والعدوية
وذكر في العناية ان هذه الرواية اشترطت الى اشتداد الخوف بشرط
جواز الصلوة ركعتان فمردى مومنين حتى لو ركب في غير حال الاشتداد بطلت
صلوته لانه مثل كثير لم يرد فيه النقص بخلاف المشي والذهاب فانه ورد
فيها النقص بمقادير كثيرة وان كان ثلثا كثيرا وذكر في العناية عن حماد
انهم يصلون ركعتان جماعة استحسن ذلك لنيل فضيلة الصلوة بالجماعة
وليس يجب لان الحد والمكان بشرط آية الاقامة ولم يوجد الا بان يكون
الرجل مع الامام على آية واحدة في غير الاقامة والانتقاء المانع والخوف
من جميع قسائمه كاخوف من العدو ولان الرخصة لدفع سبب الخوف
عنهم ولا خوف في هذا بين العدو والبيع كذا في العناية والكتبة **فصل**
في صلوة المكسوف **فصل** ذكر الحسن بن زاذور عن الجنيبة ما يدل على
صلوة المكسوف ستة كذا في طهفة الفقهاء والنهاية وقال بعض مشايخنا
انما واجبة كذا ايضا في النهاية نقلا عن طهفة الفقهاء وذكر في العناية
ان سبب رقيتها المكسوف ولهذا يضاف اليه وشرطا بشرط سائر
الصلوة **فصل** اذا انكشفت الشمس يصلون ركعتين ان شؤا الجماعة
وان شؤا فردى في منازلهم او في موضع اجتماعهم فكن الجماعة افضل
فاذا صلوا بالجماعة يصل بهم امام الجماعة خلفنا يصل بهم ركعتين ويكمل الترتيب

بينهما وحيث هذا الجنبه ويظهر هذا ابو يوسف ومن ثم روايتان في الصحيح
قول ابو حنيفة وليس في هذا الصلوة اذان ولا اقامة ولا خطبة
وذكر في النهاية نقل عن شيخ الطحاوي انه يصل في كسوف الشمس في
المسجد الجامع او في مصلي العيد في الوقت الذي يجب فيه سائر الصلوة
دون الاذونات المكروهة هكذا في مبسوط شيخ الاسلام والهيوط قال الثاني
اذا كسفت الشمس في وقت مكروه او غير مكروه نوى الصلوة ويطلب
خطبتين بعد الصلوة كذا ذكره في النهاية نقل عن خلاصة الفرائد صفت
نفسه في قولان في قول يصل ركعتين كل ركعة بركعتين وفي قول يصل
اربعة ركعات في اربع سجدة وصورة القول الاول يوم في الركعة
الاولى بقراءة الفاتحة وسورة يركع ثم يوم من غير ان يسجد فيقرأ الفاتحة
والسورة ثم يركع ويسجد بركعتين ويفعل في الثانية مثل ما فعل في
الاولى كذا ذكره في النهاية ونقل في البيهقي في شرحه وكل تكبيرة قائمة مقام
ركعة واحدة ولهذا الموتر تكبيرة منها لا يجزئ الصلوة كالوتر كل ركعة من
دورات الاربع كذا ذكره تالي الشريعة في شرحه صفت اذا اتم من الصلوة
ينبغي ان يستقبل القبلة يشغلوا بالاداء حتى يحل الشمس كذا في الترمذي
والنهاية وحقه الحق في غيره انه الاصل في هذا الرقعة بالحيث ان شاء
جلس يستقبل القبلة ودعا وان شاء اقام ودعا وان شاء استقبل
الناس بوجهه ودعا ويؤمن القوم قال كشم الله الحلواني وهذا اصل
نه لوقام واعتمد على بعض له او على قوس له ودعا كان ذلك حسنا ايضا

كذا مبسوط

ايضا كذا في مبسوط شيخ الاسلام والهيوط انه ان لم تضر على اناس فرادي
وان شاذوا ركعتين وان شاذوا اربعا وذلك افضل كذا في المبسوط والهيوط
ثم راعى قسمة التقييد والتقديم **فصل** في صلوة الخوف صفت
اما الصلوة في خوف فالتسعة فيما ان يصل فرادي في منازلهم
لان الخوف في الليل والابتناء في الليل وما يتعذر **فصل**
في صلوة الاستسقاء صفت روي ابو يوسف انه قال سئلت ابا حنيفة
عن الاستسقاء يصل فيه صلوة مسنونة قال ابو حنيفة ليس في الاستسقاء
صلوة مسنونة في صلاة فان صلى الناس وحدا جاز وانما في الاستسقاء الرعاء
والاستسقاء كذا في المقنن روي انه قال كشم الله الحلواني ذكره في الهيوط
ان الناس يخرجون الى الاستسقاء صلاة لا ياء فلهذا روايتهم في ثياب
ظلم او غسيل او خرقة متزيتين خاضعين ناكس رؤسهم في كل يوم
يتقدمون الصدقة قبل الخوف ثم يخرجون هذا تفسير قول محمد بن الحسن
الشيبياني وقرئ ب من من ههنا ذكره في خلاصة الفرائد حرمه ههنا
اشنع اذا نارت الالقاء وانقطعت الامطار وانما ردة القنوان فيجب
للناس ان يلبسوا ثيابا او لا يلبسوا ثلثة ايام وما اطاقوا من الصدقة
والخوف من المظالم والتوبة من المعاصي ثم يلبسوا في اليوم الرابع وبالحيث
والقياس متطابقين في ثياب بئلة واستكانة متواضعين والى هذا اذا
نظرا المداية والنهاية صفت قال ابو يوسف وذكر في يصل الايام او نايه
بالناس في الاستسقاء ركعتين بخاتمة يقرأ فيها مائة مرة المكن الافضل



ان يقرأ اسم ربك الاطاع وامل ايتهك وفي رواية يكبر فيها كما
في صلوة العيدين وهذا الشئ ايضا يصلح للحكمة كذا في خلاصة الفوائد
ومشروع القوردي حذف بعد الفرائض من الصلوة فيطلب منه الى يوسف
وطهارة وهذا لا يخفى ولا يخطب وذكر في القوردي ان الامام يركب
رواه ولا يركب القوم اريد بهم نه صفة تقلب التوراة ان كان رتقا
بان كان قتيبة جعل اسمه اسلاوه وان كان مدورا بان كان جبة لجل
جانب اليمين على الجانب الايسر والجانب الايسر على الجانب اليمين ولا
يخضع اهل الذمة الاستسقاء وقال مالك ان من خواص الميعوض من ذلك كذا
في النهاية **المسألة السادسة** في التوراة وسجد السجادة وسجود
الاستسقاء وسجن الصلوة نه ان التوراة في الحضر في الصلوة على ثلثة
اقسام قسم يتعلق به الجواز مع الكراهية وقسم يتعلق به من حذر
الكراهية وقسم يتعلق به الاتساع اما الاول فلو قرأ آية قيرة ولم
يعتر او النافذة جاز في قول الجيئة ويكره وهذا لا يجوز كذا ايضا في خلاصة
الفوائد والهداية حذف لو قرأ آية قيرة ثلث راة على يجوز حذر بها
فيل يجوز وقال مصنف خلاصة الفوائد كملت من ثمة ان فيه خلاف
المشايخ والتابع ان قرأ النافذة ومهما سورة قيرة او ثلث آيات
فصار او آية طويلة جاز من غير كراهية والثالث المستحب في الجوز اربعين
اربعاين آية سوى النافذة كذا في الجاية الصغيرة تعال على ان والهداية
حذف المستحب في النظر مثل التوراة في الجوز كذا في الهداية وايضا ذكر فيه تلام

عن الاصل

عن الاصل دون قراءة الجوز في العشرة عشرة آية وفي الموزع بقصار
المفصل وفي المشايخ مثل العصر نه على قول الجيئة اذا قرأ آية قيرة
وهي كلمة واحدة فلو قرأه بعد ما تان او آية قيرة وهي روف واحد
لم يقرأه حذف في هذه آيات عند بعض القراء اختلف المشايخ
فيه نه اذا قرأ آية طويلة في ركعتين فلو آية الكرسي وآية الهداية
فرا بعضها ركعة وبعضها ركعة اختلف المشايخ فيه على قول الجيئة
قال بعضهم لا يجوز وماتتهم الى انه يجوز كذا في المحيط وذكر في مشروعي
الهداية وبعض القراء والافضل ان يقرأ في الجوز والظاهر من طوال
المفصل وفي العصر والعش ومن اوسطها وفي الموزع من قصارها
نه طوال المفصل من سورة الجوات الى سورة والسموات ذات البروج
واذ ساطط المفصل من سورة ذات البروج الى سورة لم يكن وقصار
المفصل من سورة لم يكن لما آخر القرآن وقيل الطوال من سورة الجوات
الى سورة قيس وتولى والاوسط من سورة كورة الى سورة والهداية
ثم القصار من آخر القرآن نه قال صاحب النهاية صاحب التوسيع
وبعدت رواية مفرقة بطلاة النظم ومسألة لقوة على وجه التقسيم
من جانب صاحب المحيط انه يقرأ في الجوز في الركعتين بادييلين او اثنين
او اثنين آية سوى النافذة كذا ايضا في الجاية الصغيرة ثم قال ولم يرد
بقول اربعين او اثنين اربعين او تسعون او تسعون في كل
ركعة بل اراد به اربعون في كل ركعة عشرون آية كذا في المحيط

او كلفت فلو قرأه فحلت ثم
تدبر لم تنظر وما اشبه ذلك يجوز
بلا خلاف بين المشايخ
واذا قرأ آية
قيرة في
الركعة

مضمون هذا الكلام في حالة الافتقار اما في حالة الاظطرار فيقرأ بقدر
 ما يفي بوقت وفي السجدة والنافذة واي سورة شاكرا في الصلاة
 فمن كان المصلح فزت الوقت ان قراء النفاذة وسورة يكون ان يقرأ
 في كل آية في جميع الصلوات ان خاف فوت الوقت بالزيادة كذا افنى
 مولانا ظهير الدين المصنعي في وسيف الدين السلفي ووفق ابنه
 ابو حنيفة بطول الامام الركعة الاولى على ان ينية في صلوة ابو حنيفة
 الامام كذا في مساهمة الصلوة من خلفها اي سواء من ههنا
 كذا ذكر في الحاشية والبدلية والامام طاعة الركعة الثانية على الاولى مكره
 بالاشارة ان كان غلبت آيات او قوتها وان كان آية او آيتين
 فلا يكره كذا في البدلية والنداية ومهمة المصلح وذكر في خلاصة الفوائد
 نقل من بعض شروحه الجامع الصغير لا يخلو ان طاعة الركعة
 الثانية على الاول مكره ان كانت ست آيات او اكثر وان كان
 اقل من ذلك لا يكره يكره في شئ من الصلوة قراءة سورة
 بعينها لا يجوز فيها غير ما يكره لا يقرأ الحائض خلف الامام فلا يقرأ
 للثقل في النفاذة صنف اي يجلو السور ويصل بينهما سورة واحدة
 في ركعة واحدة يكره وفي الركعتين ان كان بينهما سورتان لا يكره
 وان كان بينهما سورة واحدة فاني بضم مكره وقال بعضهم ان كانت
 السورة طويلة لا يكره كما اذا كان بينهما سورتان في ركعتين وقال
 بعضهم لا يكره اصلا كذا في التاويين النظر صنف ان قراء في ركعة

سورة

سورة وفي ركعة اخرى سورة فوق ذلك او حتى ذلك في ركعة
 فهي مكره كذا في التاويين النظر يكره في النفاذة اما في النوازل
 فلا يكره يكره كذا ايضا في التاويين النظر يكره في النوازل
 واصل في ركعتين الركعتين الاولى ويسمى وسادات في الركعات
 كل او قال ما كان في ثلث ركعات في ركعتين في الركعتين ان شاء قراء
 النفاذة بعينه ثم سورة وان شاء سكنت وان شاء استج كذا روي
 عن الجيئة اما ان الفضل ان يقرأ النفاذة ولله الا بوجوب سجدة
 بشرط النفاذة الركعتين الاولى في ظاهر الرواية مضمون ان قمت التوبة
 في الركعة الثالثة او الرابعة في الوضوء سائلا يكره من ابراهيم
 وفي ظاهر الرواية لا يجب وقال في الاسماء في شربة الجامع الصغير ان
 السجدة في الاوليين مشروطة تنكلا ولذا الوقت فيها لا يلزم السجدة
 وكذا ذكر في النهاية وان لم يقرأ في الاخيرين وان لم يستج كان مسينا
 ان كان قاعدا وان كان سائلا يلزم السجدة ولو من ابراهيم انه يستج
 فيها ولا يسكت الا انه اذا اراد ان يقرأ النفاذة فليقرأها في السجدة
 لاجل التوبة وبه اخذ بعض المتأخرين صنف لو صلا صلوة يوم وليلة
 ثم تركه تركه التوبة في ركعة واحدة ولا يدري من اي صلوة تركها
 قالوا بعيد صلوة الجود والوتر كذا ذكر في التاويين النظر ولو تركه تركه تركه
 التوبة في اربع ركعات بعيد النظر والعصر والشاء صنف بركة الامام في صلوة
 المغرب والشاء والجود والجمعة واليدين والتي خافت فيها النظر

والصحة كذا في الهداية تحت في صلوة الجهر والخفية والجهر افضل
وكذا في التقاء كذا في الهداية وذكر الامام القمي ان لا يجر بالقرأة
بعد خروج الوقت فمن لو ترك النكحة في الصلوة يؤمر باعادة الصلوة
وقال بعض الكتب يجوز صلوة ولو ترك السورة لم يؤمر منه من قرأ في الركعة
في الاولين السورة ولم يقرأ الفاتحة لم يدر في الاولين كذا ايضا في الجاهل
الصغير والهداية وان قرأ الفاتحة ولم يزد يقرأ في الاولين الفاتحة
والسورة ويكرر ايضا في الجاهل الصغير والهداية تحت هذا في النكحة لم يدر
وقال بعض من ابا ان من احب لم يدر في الاشياء ينبغي ان يكون في باب
على العكس اذا ترك الفاتحة يقرأ في الاولين واذا ترك السورة يقرأ
لا يقرأ في الاولين من يدعي ان النكحة انما يقرأ في الاولين
انما لا يقرأ في الاولين منها كذا ايضا في الهداية انما لو قرأ السورة في الشغل
انما كانت السورة حرة على النكحة وهو السورة فاقه بذكر اركان
ابن شبل عن ابي الحسن والي يوسف لانه في النكحة مؤذ في الصلاة
وفي السورة فاقه في السورة كما يجر بالاداء ولا يكون في الجهر
والخفية في ركعة واحدة تقديره وروي هشام عن حماد لا يجر احدا
وفي ظاهر الرواية يجر بها كذا في الجاهل الصغير لقائلين والهداية وذكر
شيخ الاسلام هذه المسئلة في باب السجود من المبسوط فقال الظاهر
من الجواب ان يجر بالسورة ويخفى بانها في كذا ذكر الامام الترمذي
فقال واليه ما ذكره البجلي وهو السورة دون الفاتحة قال بعضهم تقدم

السورة
على

سجود السجود كذا في الهداية في النكحة وقد مر في فصل الجاهل
لو سجد الامام السجود لا يتابعه الاخر قبل قضاء ما عليه وعليه ان
يتقن او لا بغير قراءة ثم يسجد في آخر صلوة بخلاف المسبوق ويجب
على المسبوق ان يتبع الامام في سجوده وان لم يتبع الامام في سجوده
وان يتبع وقام الى قضاء ما سبق وقراءه ولم يسجد فانه يجب على المسبوق
ان يسجد ويتابعه وان لم يتقدم وقضى جازت صلوة مع الكساة واكثر
وان قيد الركعة بالسجدة لا يعود الى السجود كذا في حيرة النعمان اما
السجود ولا سيما عليه فاقه المسبوق فندت صلوة المسبوق لانه
اتبع لمن ليس في صلوة واقتدى لمن ليس بالامام كذا في حيرة النعمان
فان اذا قام المسبوق الى قضاء ما سبق به بعد سلام الامام ثم تذكر الامام
ان عليه سجدة السجود قبل ان يتبع المسبوق ركعة بالسجدة فعليه
ان يرفع ذلك ويعود الى متابعة الامام ثم اذا سلم الامام قام الى
قضاء ما سبق به ولا يعتد بافضل من القيام والقرأة والركعة ولم
يعد الى سجدة الامام ومضى عليه صلوة يجوز ويسجد السجود بعد ما فرغ من التقاء
استحقاقا فذكر الامام ان عليه سجدة في السجود بعد ما قعد المسبوق
ركعة بالسجدة فانه لا يعود الى الامام ولا يتابعه في سجود السجود ولو
تابعه فيها فانه كذا في حيرة النعمان في حيرة النعمان ان شكك
في صلوة الجهر وهو في القيام انما الاول او الثانية لا يتم ركعة بل يتقدم
قدر التشهد ويرفع القيام ثم يقوم ويصلي ركعتين ويقرأ في كل ركعة

على

فاتحة الكتاب وسورة ثم تشترط في سجدة التوبة ان شك و
 سجد ان شك في انما الركعة الاولى او الثانية يقع فيها سوا شك
 في السجدة الاولى او الثانية واذا وقع راسه من السجدة الثانية يقع
 قدر التشهد ثم يقوم ويصلي ركعة خفيفة فصل في الصلاة ثم تذكرك ان ترك
 من صلوة فرضا واحدا قالوا يسجد سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم ويصلي
 ركعة بسجدة ثم يقعد ثم يسجد سجدة لاحتمال ان يكون المسترك الركعة
 فلابد من الركعة مع السجدة ثم وان كانت السجدة فقد سجده بهذا
 علم انه ترك فعلا من افعال الصلوة وان ترك قراءة ففقد صلوة
 لاحتمال انه صلى ركعة بقراءة وثلاث ركعات بغير قراءة فصل في الصلاة
 تذكرك ان ترك سجدة لا يدري انه تركها من صلوة الظهر او العصر او العشاء
 فيها فانه حتمي فان لم يتبع حذره على شئ يتم العصر وسجدة واحدة
 لاحتمال انه تركها من العصر ثم يعيد الظهر احتياكا ثم يعيد العصر
 فان لم يجد فصل في الصلاة اذا ذكر في حالة الركوع والسجدة سجدة ثم كما
 ناسيا من الركعة الاولى فسجد ما ثم يعيد ما ادرك من القراءة والركوع
 والسجدة الذي بعده وهو بيان الافضل سننا وقال زفر وان شئ
 عليه الاعادة لان الترتيب في افعال الصلوة فرض لمنهيا وهذا
 الترتيب في افعال الصلوة ليس بوضو وذكر في النهاية ان مراعاة
 الترتيب فيما شئ مكررا من الافعال وهي السجدة الثانية فالأما
 واجبة اي مراعات الترتيب حتى ان من ترك الثانية من الركعة

الاول
 سبها

الاول سبها وقام وصلى تام صلوة ثم تذكرك ان السجدة
 المتروكة وليست بسجدة تترك الترتيب كذا في التحفة والفتاوى النظرية
 قوله فيما شئ مكررا اي في ركعة اخرى او في شئ غير مكرر فيها كالركوع فان
 فان الركوع بعد السجدة لا يتبع معتداه بالابل وذكروا الفتاوى النظرية
 ان السجدة اذا كانت من قبلها افتتحت الى البيت اثنى بانيته ما عليه
 اونية العشاء وخواتمها قلنا يخلل ركعة بينهما وبين قلنا خفت يسجد
 المسبوق مع الاسام سجدة التوبة قبل ان يقوم الى قضاء مكسب وان لم
 يفعل مع الاسام فتح قام الى قضاء مكسب ولم يسه فيها يقض سهو الاسام
 في آخر صلوة استقام وان سبى فيها يقض كناه سجدة تان سهوه ولا عليه
 من قبل الامام وان كان يسجد مع الاسام ثم سبى في قضاء مكسبه به
 فانه يسجد سهوه في آخر صلوة فصل في من سبى مكررا يكفيه سجدة تان كذا في الفتاوى
 وفي القدرين ان سهو الاسام يوجب الحائز السجدة فان لم يسجد الاسام
 لم يسجد المؤتم وان سبى المؤتم لم يلزم الاسام ولا المؤتم السجدة كذا
 في الهداية وظاهرة الفتاوى فصل اذا صلى ركعتين وسبى فيهما فسجد
 لسهو بعد السلام ثم اراد ان يتنهي عليهما ركعتين لم يكن له خلاف المسافر
 اذا نوى الاقامة بعد سجدة التوبة حيث تغير فرضه اربعا ومن سبى من
 الصلوة الاولى ثم تذكروا وهو الى حال التقوى اقرب عاده وليس تشهد
 وان كان الى القيام اقرب لم يبدو يسجد ثم كذا في القدرين وان سبى
 من الصلوة الاخرة وقام الى الغاية يرجع الى التقوى مالم يسجد

مر

الخامسة ويسجد مستهواً وان قُتِرَ الحائض بسجدة بطلت فرضه بوضعية
وحوت صلاة مثلاً وكان عليه ان يغم ايها ركعة سادته كذا في
التدويرية وان قُتِرَ في الرابعة في صلوة الظهر ثم قام ولم يسلم وقلنا
الفتوة الاولى ما دل القعود ما لم يسجد في الحائض وسلم وان قُتِرَ بالحائض
بسجدة فتم ايها ركعة اخري وقد تم صلوة والركعتان نافلت كذا في
التدويرية ويسجد مستهواً كذا في خلاصة الفتاوى فصل المسئلة بحالها
ان لم يصف ايها ركعة اخري وقطعوا لم يلزمه قضاء شيء من الثلاث
ولو جاء انسان فاقتدي به بعد ما اضاف اليها ركعة اخري قبل ان
يسلم فعلى الرجل قضاء ركعتين من اجنبية والى يوسف وقوله قضا
سنت ركعتين فصل سلم عليه سجود السهو ورجل دخل عليه في صلوة
بعد التسليم فان سجدة الامام كان داخل في الصلوة والآنما من اجنبية
وايو يوسف وقال قد هو داخل سجدة الامام اولم يسجد كذا ذكره الذين
الذين في كتابه المنظورة فصل اذا صمك بعد السلام قبل سجود
السهو لا يتحقق طهارة من اجنبية وايوسف ومنه قد يستحق ان
انما قل سجود السهو عندنا بعد السلام ومنه ان في قبل السلام كذا
ايضا في الكافي وفيه وقال صاحب المصداق هذا الخلاف بيننا وبين
في الاولوية نه لو اني سجد السهو قبل السلام جاز عندنا ايضا كذا ذكر
في الحيط والجامع الصغير والفتاوى النظرية نه ذكر في الاسوار قال
علماؤنا رحمهم الله لو سجد قبل السلام لا يؤيده لانه لا يصح اذا ما قبل
وقته

وقته كذا ذكر ايضا في الحيط والفتاوى النظرية فصل قال بعض العلماء
يسلم تسليماً واحدة من تلقاؤه وجهه ثم ياتي بسجدة السهو وذكر في الفتاوى
النظرية عن شيخ الاسلام انه قال لو سلمت اني تسليمتين لا ياتي بسجود
السهو بعد ذلك نه اختار شيخنا المأثمة السرخسي وهو راكعاً ايها السرخسي
ونظر الذين المرفعين في ما اختاره صاحب المصداق انه بعد التسليتين كذا
ايضا في الجامع الصغير والفتاوى النظرية وهذا هو الصحيح قال شيخنا الاستاذ
فكر الدين سلك الشيخ الامام علي بنزوي عن هذا فقال بعد ان يسلم
تسليتين كذا ذكر في الفتاوى النظرية نه يقول مالك ان كان كاهن من
مخلفان سجدة قبل السلام وان كان من زيادة سجدة بعد السلام وفيه طحايا
مذكورة في النهاية ان ابا يوسف كان مع عازرون الرشيد في اماكن وسأله
ابو يوسف عن يذو المسئلة فقال مالك ان كان ينتهان يسجد قبل
السلام وان كان للزيادة يسجد بعد السلام فقال ابو يوسف ما قولك لو دق
السهو في الزيادة والفتن جميعاً فسكت مالك فقال ابو يوسف الشيخ
تارة يخطئ وتارة لا يعيب فقال مالك على هذا ادر كن شيئاً فقلت
ابو يوسف قال لا شيء تارة يخطئ وتارة يعيب كذا ايضاً مذكور في مبدوء
شيخنا الاسلام وصحة الفتاوى فصل اذا ثبت ان طلق المسنون بعد السلام
ينسئ له اذا اتي بالشهر يسلم قبل الاستئصال بالطلاق على البنت ثم
تكتبه ويسجد في السهو ويرفع راسه ويكبر ويتشهد ثانياً ويصلي على
البنت كذا ذكر في خلاصة الفتاوى فصل لو سجد في سجود السهو لا

لا يجب على السجودات تكرار سجود السجود غير مستحب كذا في المحيط افقوا
 في الصلوة على النبي في الدعوات اثنا في فقرة القلوة ام في فقرة
 سجود السجود ذكرنا انما في فقرة سجود السجود وقال الطحاوي
 كل فقرة آخرة سلام فربما صلوة على النبي فعل هذا القول يصل على
 النبي في التعديت جميعا انه سمع من قال من المسئلة اختلاف عند المجتعة
 والي يوسف يعل في العقدة الاولى وقد يصل في العقدة الاخرة كذا في خلاصة
 الفتاوي صف العقدة بعد سجود السجود ليست بوفى فتح لو سجد للسجود
 وقام وذهب ولم يقعد لم تعد صلوة ذكر صاحب الفتية في كتابه بغيره
 المنع انه قال استاذي قبل كل ما يجب بسجدة السجود اذا سجد لا
 يجب عليه سجدة السجود الا في المسئلتين اهما ان ترك الفاتحة بعد السجود
 السجود والثانية ان ترك العقدة الاولى عامرا عليه سجدة السجود
 وسجود هما لا تقوما لا يجب عليه سجدة السجود **في الوتر**
 وسنن الصلوات هل **الوتر** فرض عند المجتعة به وعند أبي يوسف
 ومحمد سنة وكذا هذا في نه اختلاف الروايات عند المجتعة روي
 جاد بن زيد عن المجتعة الوتر فريضة وبه اخذ زفر وروي ابو يوسف
 ابن الحارث التيمي عن المجتعة الوتر واجب وهو ظاهر من مذهبه وروي
 نعم بن حريم عن المجتعة ان الوتر سنة وبه اخذ ابو يوسف ومحمد واشتغل
 كذا ذكر في حقة الفتاوى نه وقال ابو بكر اللثاس اتفقوا مع اختلافهم
 فيما ان الوتر ادون درجة من الركن حتى لا يكتم جوده اعلى درجة

من السنن

من السنن كذا ايها قال القاضي الامام المنتجب في الكتاب كذا انه كور
 في الفتاوي النظرية فتح يجب القضاء بتركها ناسيا او عاملا وان طالت
 المدة ولا يجوز بدون النية الوتر كذا في شرح الطحاوي وحقة الفتاوى
 لو افترق صلوة الوتر هل هو اكرانه ترك الوتر لا يجوز صلوة الوتر عند المجتعة
 اذا كان في الوقت سمع وعند ابى يوسف ومحمد يجوز الوتر كذا في المنظومة
 والوتر ثلث ركعات بتسليمة واحدة كذا في حقة الفتاوى والهداية النهاية
 وخبر نه قال الشافعي يلهو بالجناد ان شاء او تر بركعة واحدة وهي
 اقلها كذا في المبسوط او ثلث او خمس او سبع او تسع او باحدى عشر
 ركعة ولا يزيد على هذا وسلم على ركعتين كذا في حقة الفتاوى ومنها لك
 ايضا ثلث ركعات بتسليمتين كذا في النهاية **هل** اذا اراد ان يقيت
 كبر ورفيع يديه وقت ولا يقيت في صلوة غير نافلا فالث في في الوتر
 يقرأ القنوت في الركعة الثانية من الوتر بعد الركوع ويقيت عند رافى
 الركعة الثالثة بعد القراءة قبل الركوع في جميع السنة كذا في القدوري
 والهداية وعند الشافعي يقيت في الركعة الاخرة من بعد الركوع
 في النصف الاخرة من رمضان وذكر في خلاصة الفتاوى نقلا عن العميون
 اختلاف المشايخ في الاخذ والارسال في قراءة القنوت والاقم هو الاخذ
مف يرسلها كذا ذكره الطحاوي في فقهه وكذا روي الحسن عن المجتعة
 وروي عن ابى يوسف انه يبسط يديه بسطا طويلا سمع وروي عن المجتعة
 ومحمد في رواية الاصول انه يضعهما وذكر في حقة الفتاوى ان رجلا له

صلح الوتر ولم يثبت في الشائنة ناسية ثم ذكر في الركوع فانه لا يعود
 ايضا فان عاد فان ركوعه لا ينتقض باختلاف الناس في موطنه القنوت
 ولو انه خشي قراءة الفاتحة وقراءة السورة ثم تذكر في الركوع فانه لا يعود
 ايضا فان عاد فقراءة الفاتحة فانه يقرأ السورة بعد ما يكمل الفاتحة
 بعد ما فعلوا عاد الى قراءة الفاتحة فان ركوعه ينتقض بهما وذكر في الفتاوى
 النظرية لوركي الامام في الوتر ولم يقرأ المقدي شيئا من القنوت
 ان خاف فوت الركوع فانه يركع وان لم يثبت يثبت ذكر ايضا في النظرية
 لوركي الامام في الوتر قبل ان يقرأ المقدي من القنوت فانه يتابع
 الامام ولم يثبت من ترك القراءة في الركعة الشائنة من الوتر
 وتره ولا يمكن اصلاحه من المردى من النبيهم اللهم اننا نستعينك
 ونستغفرك ونستدعيك ونؤمن بك ونؤكل عليك ونشرب عليك
 الحنيفة كلمة شكر ولا نكفر ولا نكفر ولا نكفر من يجرى اللهم اياك نعبد
 ولك نصلح ونسجد اليك نسبي ونفخر برك وخلقنا منك وحاشي هذا بك ان
 هذا بك يا كبرياؤي بركنا اللهم اهدنا فيمن يهديك وعافنا فيمن
 عافيت وتوكلنا فيمن توكلت وبارك لنا فيمن اعطيت وقنا ربنا
 شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك انت تقرر ولا يقرر انت
 العفو ونحن الغفراء اليك انه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت
 تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت ولك الشكر على ما هديت
 نستغفرك ربنا اغفر وارحم وانت ارحم الراحمين وذكر في حقه الفتاوى

اذا قرا

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

اذا قرا في بعض الاوقات دعاء آخر خير المروي يجوز قراءته الوتر
 وحده بالذات والاضافه اليه من فسر وتره وان صلح منه ثمرة كذلك
 يلزمه اعادة الوتر دون غيره من الصلوات فان القنوت بغيره لم يثبت
 وذلك في شئ الطحاوي ان المفرد بالخير ان شاء الله وان شاء الله
 ذكرنا في القنوت ان كان اما فانه بغيره بالقنوت ولكن دون اظهر
 بالقنوت في الصلوة والقنوت يتابعه في القنوت الموقر ان هذا بك يا كبرياؤي
 على صفة اذا كان اما ما اختلف الميثاق فيه قال بعضهم تخافت وذهب
 الشيخ الامام ابو بكر بن الفضل ابو بكر استغفركي وقدر في التوارث بالحيث
 في مسجد في صفك الكبير وهو من الحجاب قد بين الحسن ولو لا انه علم من علم
 انه من سنة الخفاة طائفة كذا ذكر في تايه الشيعة في شربه وابكره في القنوت
 في بلادهم اما استحسنوا بغيره كذا في شربه تايه الشيعة وفي المبسوط
 والاضمار الاضمار مطلق في حق الامام والمنفرد كذا ذكر ايضا في النهاية
 والنهاية وحسن ابو يوسف ان الامام يجزى القنوت يومئذ كذا في النهاية
 والمقدي يقرأ القنوت في الوتر خلف الامام كذا في الفتاوى النظرية
 ولا يصلح على النبي في القنوت وهو اختيار مشايخنا كذا في الفتاوى النظرية
 ثم من لا يعرف القنوت يقول يارب ثلث لم قيل يستحب لمن لا يعرف القنوت
 اللهم اغفر لي ثلث كذا في الفتاوى النظرية ثم اللهم ربنا آتينا في الدنيا حسنة
 وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار يعني في القنوت وذكر في الفتاوى النظرية
 هذا اختيارنا في ما كان لا يحسن القنوت يقرأ ثلث مرات قل هو

الله اقدوس ثلث اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات فت لو تذكر في
في الركوع انه لم يقنت فيه روايتان في رواية يعقود ويقنت ولا يعقود
الركوع وعليه السهو عاذا لم يبرقنت او لم يقنت ولو قرأ في الثالثة
السنوت ونسي القراءة فتح ركع او قرأ النافذة ونسي القراءة فتح ركع او
قرأ النافذة ونسي السورة فتح ركع يرفع راسه ويقرأ السورة ويبيد القنوت
والركوع وعليه السهو ولو تذكر بعد ما راف راسه من الركوع انه لم يقنت اهلا
لم يسبوح بركتين في الوتر في رمضان قنت مع الامام ولا يقنت ثانيا
كذا في النهاية ايضا ويقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة كذا في صلاة
كتب الفقه منه في المبسوط ان اوثر في وقت الشاء قبل ان يصلح الوتر
وهو اذا ذكر ذلك لم يفرق بالانفاق واما اذا صلح الشاء بغير وضوء وهو
لا يسلم به ثم جدد الوضوء لم يعلم انه صلح الشاء بغير وضوء فعليه إعادة
الشاء دون الوتر في قول المجتهد به وعندنا لا يفسخ وقد يلزم إعادة
الشاء والوتر فت لو شك في الوتر وهو نائم ان الشاء او الثانية
بتم بتلك الركعة ويقنت فيها ويقعد ثم يقوم ويصل ركعة اخرى ويقنت
فيها ايضا وهو المختار وذكر في حيرة الفتاوى لو شك في الوتر انه في الركعة
الاولى ام في الثانية ام في الثالثة فانه يقنت في الركعة التي هو فيها
ويقعد ثم يقوم ويصل ركعتين ويقعد بينهما ويقنت فيهما وفي قول آخر
يصل ثلث ركعات بثلث قعدة ولا يقنت لان ترك الستة اكمل من
اثبات البقرة والقنوت في الركعة الاولى والثانية بركة قن اقتدي

صينق

صينق المذهب في الوتر لمن سلم عند الركعتين لا يسلم معه ويجعل معه بركة
باقية الوتر لان امامه لم يركع باستلام من صلوة لانه جهر فيه قن اقتدي
صينق المذهب في الوتر لمن يبر الوتر سنة تجوز لان الوجوب فيه ضعيف لعنا
يلزم القنوة في الركعات كلها في بعض الفتاوى لم يركع ان قنت الامام
في الخوي سكت في خلفه عند الوضوء وقد قال ابا يوسف يتبعه قيل يتبع
قائما ساكتا يتابعه فيما يجب متابعتها وهو القيام وهو الاقبات الامام الصمت
كذا ذكره تاج الشريعة وذكر في البداية ان الاول اظهر وذكر تاج الشريعة في شرحه
ان ثلثه لانه المولى قال قول اكثر المشايخ وهو الاقبات ان يتطهرا على وجه الاقبات
لان القنوت في الخوي مائة بركة فكيف ينظر البقرة فتح يركع من البقرة
وفيه تنظيم البقرة في السجود فالثالث الامام يعني منى منها فثقتين القطع
طريقانه في جواب قدره الطينق المذهب في المذهب فتذكر صاحب
صدر الاسلاك ابو اليسري ان اقتداره الحينق بث فتح المذهب خير جازين
من غير ان يطعن بكونه دينهم لا روي خلوك النسق في كتابه سماه الشفاء
عن المجتهد ان من يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع عند
صلوة وجعل ذلك مالا كثيرا وصلاتهم فاسقة عندنا فلا تقبل الاقتراب
بس اذا علم المقتدي فيه ما يترجم ف د صلوة كالقصر وغيره لا يركع الاقتراب
وذكر في النهاية في شرح العمدة ان الاقتراب به انما يقبض اذا كان في مواضع
الخلاف بان يتوضئ في الخان النجس من غير السيلين وان لا يتوضئ من
عن القبلة الخافا فاشا ولا يكون شاكيا في ايمانه وان لا يتوضئ في الماء

الراكون القليل وان ينك ثوب من الميت ان كان رطباً او يفرح ان
 كان ياباً وان لا يقطع الوتر بان يراه الترتيب في النوايت وان لم
 يوج رأسه فان علم منه شيئاً من هذه الاشياء لا يصح الاغتساله وان لم يعلم
 جاز **ان السنة** بعد الستة ركعتان قبل الجوز اربع قبل الظهر وبعد
 ركعتان واربع قبل العصر وان شاء ركعتان بعد المغرب واربع
 قبل الشاء واربع بعد الشاء وان شاء ركعتان كذا في القنودين سنة
 وسنة الجواقي السن باتفاق الروايات وذكر في القنودين النظرية
 ان سنة الجوز ادا ما قاموا او راكباً من غير مذكر كذا في خلاصة الفتاوى
 وشريعتنا في التيممة وذكر في النظرية عن الجنيحة انما واجبة في الجاهل الصغير
 انما واجبة على من ركب انتهى الى الامام في صلوة الجوز وهو لم يصل
 سنة الجوز ان خشي ان تنوته ركعة ويدرك الاخرى يصل سنة الجوز
 ثم يبدل صلوة الامام وان خشي فوتها دقل مع الامام ولا يصل السنة
 كذا ايضا في المداينة ولا يقفها وهو قول الامام يوسف وقال قد اجبت الى ان
 يقضيها اذا ارتفعت الشمس الى وقت الزوال وذكر في القنودين النظرية ان
 لو اشتغل بالسنة يدرك الامام في العدة فانه يشتغل بالسنة هذا الجنيحة
 والامام يوسف خلافاً لما ذكره خلاف سنة النظرية كما في الحايين بين اذ خشي
 فوت الجماعة او لم يخش لانه يمكن ادائها في الوقت بعد الظهر وهو الصحيح وذكر
 في القنودين النظرية لو افتتح ركعتي الجوز قبل صلوة الجوز او خشي ان يفوتها
 بعد صلوة الجوز قبل طلوع الشمس قيل يجوز وفيه نظر والاحق انه لا يجوز والاحق

لا يصلح على النبي في العدة الاولى في اربع
 قبل الظهر والجمعة وبعد ما الى الجمعة واذا
 قام الى الثالثة من ذوات الاربع
 المذكورة لا يستغني اي لا يغفر سبحانه
 اللهم لانا لتلك الاشياء النوايت
 ولذا اختلف في وجوب سجدة التيمم
 على من زاد على التشهد فيما في البواقي
 من ذوات الاربع وهي مكسوة
 المذكورات يصلح ويستغني
 لا على شغل من
 يجتنب صلوة
 مستغنى
 لا تنقض
 السجدة
 الوضوء
 فيها

ان يشرح

ان يشرح في السنة ثم يكتبه بالوضوء فلا يكون مفراً للملح ويكون
 منتظماً من كل اى محل كذا ذكر في القنودين النظرية بعد يصل ركعتي
 الجوز باب المسجد هذا يدل على انكر الله في المسجد اذا كان الامام في
 الصلوة والافضل في جماعة السن والنوايت المنزل كذا ايضا ذكر
 في بحث القنودين الا التيمم انه ذكر سنة النظرية في البسوط لان اول صلوة
 فوضعت على النبي صلاة الله نه قال الحلو اني اقوي السن بسنة
 الجوز سنة المغرب ثم اتى بعد الظهر فانه سنة متفق عليها واتى قبله
 مختلف فيما ثم اتى بعد الشاء ثم اتى قبل الظهر ثم اتى قبل العصر
 اتى قبل الشاء وذكر في المداينة ان يمد بين الحسن الشيباني سني الاربع
 قبل العصر سنة مبسوط وذكر في المداينة ان الاربع قبل الشاء
 مستحب نه قيل اقوي السن بعد ركعة الجوز هي التي قبل الظهر
 والتي بعدها والتي بعد المغرب كلها سواء وقيل بل التي قبل الظهر
 اكبر وهو الاحق نه ايضا ان كل ذلك سواء لا يفتقر الغفلة بوجه دون
 وجه ولكن الافضل ما يكون بعد من التيمم واربع للاختصاص والاحتياج
 لوصل السنة التي قبل الظهر اربع ركعات بتسليتين لا يبعد بها فمنا
 وهذا شقي يصل بتسليتين كذا ذكر في شريعتنا في التيمم نه لو تكلم
 بين الوضوء والسنة يهل تقطع السنة قيل تقطع وقيل لا تقطع
 ولكن من ثوابه انقضى من ثوابه قبل التكلم تن السن اذا فانت
 عن او قال لا تقضي سواء فانت وهدا او مع النوايت سوى سنة

الجوز فانما يتقضى ان كانت مع الزينة بلا خلاف بين اهلنا واقتلوا
 بين اذ ان كانت بدون الوضوء على قول ابو حنيفة وابو يوسف لا تقضى على
 قول حماد لا تقضى قبل طلوع الشمس ايضا ولكن تقضى بعد طلوع الشمس الى
 وقت الزوال كذا الرضا في الهداية والنهاية والقيامة ثم يسقط وقال الشافعي
 يقتضى جميع السنن كذا في القينة واليه مذهبنا **مسألة** اما ما يترتب
 من سنة الجوز فلا يقضى بعد الوقت وصدا اضلقت المشايخ في قضائها
 مع الوضوء تبعا للوضوء كذا ذكر الامام في ظاهر البرهان في فتاواه وتابع الشريعة
 في شرحه فمن السنة اذا كانت مع الوضوء تقضى هذا هو الوجه وعنه اهل
 خراسان لا تقضى بخلاف سنة الجوز مع **اما** سنة الظهر اذا كانت وصدا
 يقضى بعد الوضوء في الوقت مع اذ ان كانت الاربع قبل الظهر فقاما بسن
 الظهر في وقت الظهر وعنه المشايخ وهو الوجه كذا في الهداية وشرح تابع
 الشريعة وذكر في ذلك الشرح انه قال بعضهم لا يقضى اذا قضي سبعا بركعتين
 هذا ما جئنا به وابو يوسف وعنه حماد واما الاربع كذا ذكر في شرحه تابع الشريعة
 خلاص ما جاء في تفسيره من ينوي قضاء هذا بركعتين في وقت حصة
 لا ينوي قضاء رواية الهداية تشير الى انه ينوي اداء فاذا اتمه الوقت
 لا يقضى وصدا ولا تبعا للوضوء وذكر في النهاية يصلح السنة ركعتين بعد الشد
 على قول ابو يوسف وحماد **اما** على قول ابي حنيفة فالأفضل ان يصلح اربعاً وجعل
 هذه فرضاً لمصلحة اخرى على ان صلوات الليل مشني مشني افضل ام الاربع
مسألة الأفضل في صلوات الليل من النفل عند ابو يوسف وم شني مشني

في النهار

وفي النهار اربع اربع وعشرون في مشني مشني فيها وعنه اربع اربع اربع
 فيها والكرار مثلك كذا ايضا ذكر في المنسوبة وذكر في شرح الهداية
 يختم منه انه لا يزيد عليها من حيث الافضلية لان الزيادة عليها ليست كرواية
 في الاتفاق في الليل **مسألة** ان شاء يصلح صلوات الشريعة ثانياً بتسليم
 واحدة ويكره ان يزيد وان ضلت ركعتك جص الزيادة على الثمان تسليمة
 واحدة في صلوات الليل وعلى الاربع في صلاة النهار مكروه وذكر في النهاية
 ان الشمس لا تله قال الا انه لا يكره الزيادة على ثمان ركعات وذكر في الفتاوى
 النظرية انه يجزى في النفل في صلوات النهار وفي الليل بركعتين كذا في
 الهداية والافضل ان يكون بين البر والاضاء كذا ذكر في خلاصة الفتاوى
 الا انه قال البر في الليل افضل **مسألة** لو اتم في التسليم في الليل فحافت فمدا
 هذا ما كان سائلاً فعليه جدة السجود وطول القيام افضل من كثرة
 السجود كذا ذكر في الكنز وخطار الفتاوى **مسألة** من شرب في نافذة ثم اضربها
 قضائها بخلاف الشافعي ومن شرب اربع ركعات من النفل وقدره الاولين
 ثم افسد الاخيرين قضى ركعتين كذا في القدرية **مسألة** من شرب في النفل ينوي
 ركعتين فله ان يزيد ما شاء والقراءة واجبة في جميع ركعات السنن والنوافل
 كذا في الهداية والقدرية **اما التراويح** **مسألة** الاصح ان التراويح ستة يملأها
 من المذهب ويكفي اربعين ركعة من اربع ايضا كذا في الهداية وخلاصة
 الفتاوى وشرب تابع الشريعة وذكر في الفتاوى النظرية ان التراويح ستة
 للرجال والنساء **مسألة** التراويح اسم لكل اربع ركعات فكانت جملتها

عشرين ركعة وهذا عندنا وعند الشيعة واما عند مالك ومحمد بن حنبل
 وثلاث ركعة نه اختلفت المشايخ في وقت التراويح صلى من الشيخ الامام ابي
 الهيثم وجماعة من متأدي شيعة بلز ان يصيبه القيل الى طلوع الفجر قبل الفجر
 وبعده وقتها وقال شيعة بلز في الفجر وقتها ما بين الفجر والوتر فان
 صلاة قبل الفجر او بعد الوتر لم يؤد بها وقتها نه قال القاضي الامام ابو
 علي السني رحمه الله لو صلى التراويح قبل الفجر لا يكون تراويح ولو صلى
 بعد الفجر وبعده الوتر جاز ويكون تراويح كذا في الفتاوى الظهيرية مسألة لا يصح
 ان وقت التراويح بعد الفجر الى ان اقبل قبل الوتر وبعده مسألة لا يصح
 الوتر في صلاة في غير شهر رمضان كذا في الفتاوى نه اما في الوتر في رمضان فجماعة
 افضل ام الاداء بمنزلة وصره الفقهاء ان اقامة افضل كذا في فتاوى قاضيها
 مع ذكره الملتقط يقتضيه التراويح مقدار ما لا يؤذي الى تغيير القوم وذكر
 صاحب القيمة في كتاب زاد الاثارة ان الامام الهروي سلم من يعمره في
 التراويح آيتين بعد الفجر فقال لا بأس به وكتب ابو الفضل الكرماني
 في الفتوى انه اذا قرأ الفاتحة في التراويح وآية او آيتين لا يكرهه خف اذا
 صلى الامام قاعدا بسرا او غير سري والقوم قاربا اختلفت المشايخ فيه والراجح
 انه يجوز ويصح الاقفا وقاعدا بالليل لم اداء التراويح قاعدا غير سري يجوز
 كذا في الفتاوى الظهيرية وقال في الحنج يجوز ويكره وان خافت التراويح لا يقضي
 بحجة ويدل على تقضي غير جادة قال بعضهم تقضي ما لم يلحق شهر رمضان وقال
 بعضهم لا تقضي وهو الصحيح كذا ذكر في الفتاوى الظهيرية ولو صلى التراويح كلتا

بشيئة

بشيئة واحدة مسألة ان قد في كل ركعتين وقعة اخرى في الاثنان
 على القول الصحيح بخبره عن شيعة واحدة كذا ذكر في الفتاوى الظهيرية مسألة اذا
 بلغ الصبح عشر سنين فقام في التراويح يجوز ذلك وفي بعض الفتاوى
 لا يجوز ويكره الحنفية رخص امامة الصبح في التراويح جوزه مشايخ فراس
 ولم يجوزها مشايخ الواقي ثم اهل البلدة تركوا التراويح قائلين الامام
 ثم صلى التراويح في بيته والناس يصلونها في المسجد لم يكن مسألة
 ثم لو ترك الناس اقامتها وصلى كل واحد في بيته فقد اساءوا ثم ينوي
 التراويح او السنة او قيام الليل او نوى الفقل جاز كذا في صدر
 الباب الخامس في مسائل الية ثم كوله مسألة لكل شفيع بيته جاز مسألة
 تكبير الامامية ثم المقنني كذا التراويح في مسجدين جاز والامام
 ثم من ادرك بعض التراويح فوتره مع الامام يعلى الباء وصره خف
 رجل نزل به صيف وله ورد من صلاة التطوع ان كان كثير القيافة
 لا يترك وروى وان كان في الاحيان حرة يتركه واما صلاة الفجر فنه
 واقل ركعتان واكثرنا اثني عشر ركعة بثلاث تسليمات مسألة كان
 النبي يوم اطلب على الاربع في الفجر واما صلاة الاوابين وهي ما بين
 الفجر وبين ست ركعات بثلاث تسليمات واما صلاة الرغائب
 اثني عشر ركعة بست تسليمات يصوم اول خمس من شهراته الحرام
 رجب ويصلها بعد المغرب قال الله عز وجل ان يزيق ظاهرها بخلفه
 وبها اظنها بموفته وقلوبنا لطفة واسرارنا لبث هدية بفضلها وعنايته

الباب الثاني في صلوات الجمعة والعيدين والختارة اعلم ان الجمعة
 فريضة فلكية لا يسع تركها ويكون جازما وشرايطا لزوم اربعة اشيا فشر
 ستة في فعل المصلح وستة في نفس المصلح اما الستة شرطها هو بالحي
 في نفس المصلح اطرة والنكوة والبلوغ والعقل والاقامة والحق لا يوجب
 على العبد والمرأة والصبي والمجنون والمساكين والمرضى وذكرنا عامة كتب الفقه
 للاحقة على الشيخ الكبير ان ضعف كالمريض ولا على المفقدين وان وجدوا ملا
 وكذا الباقي وان وجدوا فافهم احدا بجمعة وقال ابو يوسف وجمعة اذا وجد
 الا في عاشر ايلانه الجمعة كذا في النهاية واما الستة التي هي في غير ذلك فالحق
 الجامع والسطح والحق والخطبة والوقت والاطمئنان حتى ان الواجب لو اعلت
 باب المصروف فيه بشيء لم يؤذن للناس بالدخول لم يخرج كذا ذكره الامام
 القزويني ثم انما المصالح الجامع فقد ذكرنا كذا في ما اقيمت فيه الحدود ونفذت
 فيه الاحكام ثم قد حكم في هذا بما يوافق روي عن ابن عمر في المصالح الجامع
 هو بلدة كبيرة فيها خلعة واسواق والدارس يتبع قرى وفيها دال
 يتردد على انصاف المظلوم من الظالم ظنه عليه او علم فيه ويبرح الناس
 اليه فيها وقعت لهم من الطوارض وهذا هو الوجه فمن قال بعضهم ان يعيش
 كل طرف من سنة من سنة الى سنة من غير ان يحتاج الى وفاة اذي يمكنه
 ذكر في النهاية وفي بعض الشروح ان وجد كل ما يحتاج اليه الناس عادة
 نه لو اجتمعوا في الكبر ساجدهم لا يسوم فنومهم جامع وذكرنا هذا في الفتاوى
 ان هذا قول ابن شهاب واخيرا ابلغ كذا ايضا في النهاية نه المراد من
 الاجتماع

الاجتماع اجتماع من يجب عليهم الجمعة لا كل من يسكن في ذلك الموضع من
 العبيان والنساء والعبيد قال الامام السرخسي ظاهر المذهب من ان يكون
 بشك او قاض يقيم الحدود وينفذ الاحكام كذا في الكنتر هذا عند ابي يوسف
 وهو اختيار الكوفي وهو الظاهر ويستمر المفتح اذا لم يكن العاقل والراي
 معقيا وذكرنا كذا في كل موضع فيه وايضا اذفت فنومهم جامع نه عند ابو يوسف
 كل موضع يسكن فيه عشرة آلاف نفر فنومهم جامع نه قال سفيان الثوري
 المصالح جامع ما يبعد الناس بقرعة عن ذلك الامصار المطلقة كوارزم
 وخراسان وسمرقند فعل هذا القول لا يجوز اقامة الجمعة بكمينية وكثينة
فمن قال انما ما يفرح من انهم من الناس منه خوف عذر وما شبه ذلك
 ثم اعدوا اليه قائم لا يجتمعون الا باذن مستأنف من الامام كذا ذكر
 في الفتاوى النظرية وذكر صاحب القينة في كتابه البقيته انه سأل الامام
 ركن الدين الكوكبان الخوارزمي في قرية فربس فيها سوقا مودة بليسا
 بل يسكن فيها الناس مدودون باقامة الجمعة فيه ادلي بتعليل انه كان
 يجمع فيها قبل الانقلاب ام اقامة النظر في اقامة فيها ادلي فكتب الجواب
 الجمعة في كل موضع وفي الشك في جواز الجمعة لوقوع الشك في كونه موقرا او
 اقام في ذلك الموضع الجمعة ينبغي ان يصحون بعد الجمعة اربع ركعات ويؤدون
 النظر احتياطا في انه لو لم يقع الجمعة موقعا يوجب من مدة فرض الوقت
 باداء النظر كذا في النهاية فمن اختلفوا في نيته البارحة التي بعد الجمعة التي
 ليست بفرض قيل يجوز في يومه وقيل يجوز في آخره عليه وهو الاصح

قال نجم الدين الزاهد في الحواشي في كتابه القيمة الاصول ان يقول نويت
 آخر ظهر ادركت وقته ولم اصل بمحض اضلعوا في اصل الوضيفة في هذا
 اليوم قال بعضهم اصل الاربع اما الجمعة واما الظهر الا ان الجمعة افرضها
 قال بعضهم الجمعة وقال بعضهم الوض في هذا اليوم ما هو الوض في سائر الايام
 يعني الظهر لكنه ما هو باستقام هذا ابا داود الجمعة نه قال ان شئت المهرين
 بشرط بل كل قرية يسكنها اربعون من الرجال الا حار لا يقيمون منها
 شاة ولا يفتن فيقام بهم الجمعة ولا يجوز اقامة الجمعة الا للسلطان او لمن
 اوجه السلطان وهو الامير او الناصر كذا في القدرية والبداية نه المراء
 من السلطان الخليفة لانه اراد به الوالي الذي ليس فوقه قال وهو الخليفة
 وقال ان شئت السلطان ليس بشرط وذكر في الفتاوى النظرية من ان يرى
 انه قال انهم اليوم فالت في يصلح بهم الجمعة لان الخلفاء ياترون التقاة
 ان يطعوا بالنس قيل اراد بذلك ان تقا طاجوز الجمعة خلف المتكلم
 الذي لا مشور له من الخليفة اذا كانت سيرته في رعيته سيره الامير حكم
 فيما بين رعيته حكم الولاية فكذا في فتاوى النظرية ومينة الفتح وذكر
 صاحب القيمة ان الامام علماء الدين ونجم الدين الزاهد في سلطنة سلم
 نقيب امير الكوفة وراي في هذه الديار هي بعير وآب في اقامة الجمعة و
 والامير فكتبناهم في اقامة الجمعة والامير وذكر في حيرة الفتاوى ان
 رجلا دخل المسجد يوم الجمعة والناس في صلوة الجمعة فحدث صلوة الكل كين
 يكون هذا قال من اجل و آيل جاء حازر للحوال الاول وهو كان كسبه

قال في الحاشية ان الذي ان يصلح الجمعة ارش
 ثم انما في انما في الجمعة في يصلح النظر في ركنين
 كسبة الوقت لهذا هو الوجه في ان يصلح الجمعة
 او انما في حاشية فتاوى ما وسستها
 وانما في حاشية فتاوى ما وسستها
 النظر في انما في حاشية فتاوى ما وسستها
 في حاشية فتاوى ما وسستها

في حاشية فتاوى ما وسستها
 في حاشية فتاوى ما وسستها
 في حاشية فتاوى ما وسستها
 في حاشية فتاوى ما وسستها

في حاشية فتاوى ما وسستها
 في حاشية فتاوى ما وسستها
 في حاشية فتاوى ما وسستها
 في حاشية فتاوى ما وسستها

بالحقة

بالحقة فحدث صلواتهم ومن شرايطها الوقت وهو وقت الظهر وكان ما كان يقول
 يجوز اقامتها وقت العصر بناء على مذهبه في تدافل الوقتين كذا في المبوط
 ومنها الحاجة اضلعوا في اقل السد وقال ابو جهم ثلاثة سوى الامام ومن
 الى يوسف اثنان سوى الامام كذا في المنظومة والقدرية وغيرهما وهذا
 اذا كان في الصائم شرط هذا النفران يكون صالحا للامامة حتى لا يتم نصبا
 الجمعة بالنسب والقبيحان ويتم بالعبادة والمساكين من طاجوز في العبد
 والمريض ان يوتر في الجمعة وقال زفر لا يتر في ذكر في بعض الفتاوى اذا اصاب
 النكس مطر شديد يوم الجمعة فم في سعة من التختل في الجمعة اذا سجد على
 ظهر رجل جاز وقال ابن مقاتل هذا اذا وضع ركبته على الارض نه ومن شرايط
 الجمعة الخطبة فيخطب الامام خطبتين يفصل بينهما بقعدة كذا في القدرية والبداية
 نه هذه القعدة عندنا الاقامة وليست بشرط وقال ان شئت ان شرط حتى لا يكن
 عنده بالخطبة الواحدة وان طالت طاولت خطبة فاعدا او على غير طاعة جاز
 كذا في القدرية والبداية وهذا الى يوسف لا يتر في بدون الطمارة وهو قول الشافعي
 نه ان شئت بشرط الخطبتين ويقول القيام فيها وضيفة عند القدرة والجملة
 بينهما وضيفة فف لو خطبت تسعة او عشرة فقال كان الله او لا الله الا الله
 او الله نه ولم يزد على هذا عند ابي جهم كذا في المبوط والحيوط والبداية وقال
 ابو يوسف في لا يتر في حتى يكون كلاما طويلا يسجد في خطبة كذا ايضا عند الشافعي في كذا
 ذكر في النهاية نه ان الشرط عند ابي جهم ان يكون الحمد على قدر الخطبة حتى اذا
 عطس قال الحمد لله على ما كانت له لا ينوي من الخطبة نه قال القاضي

ابوبكر الذنكري اقل ما يستحق خطبة من مقدار الشهد من قول النبي
لله الى قول عبده ورسوله اذا خرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة و
الكلام الى ان قال بالصلوة وقال لا يبش بالحلام اذا خرج الامام في
ان يخطب واذا ترك قبل ان يكتم واقا قال قيد بالحلام لما ان الصلوة في
هذين الوقتين يكره عندنا ايضا من الصلوة والمراد من الصلوة الصلوة
التي هي في الصلاة النائية فيجوز وقت الخطبة من غير كراهة كذا في مائة النية
فان لو ترك رجل ان لم يصل الجوز والامام في الخطبة يصل الجوز ولا يصح الخطبة
قال ان في الامام ابو علي السنن كذا في رمان باء يتم التتم اربع قبل
الجمعة فتم وجرت رواية في الامام من اربع فيمن شرعا في الاربع قبل الجمعة
خرج الامام الخطبة انه يكتف القراءات يستتم على رأس الركعتين فرجعت اليها
وقيل يتم لان الاربع قبل النظر بمنزلة صلوة واحدة كذا في تاريخ البيهقي في
شرحه وانما في الفتاوى النظر فيسكت على رأس الركعتين وقيل يتم اربع
وهو الصحيح واليه مال الصدر الشهيد حسام الدين وكذا في شرحه في الاربع قبل
النظر لم يفتت النظر نه أفككت المشي في خط قول اربع فيا يكره كلام السنن
اما الشيخ والشاهيد فلا وقال بعضهم كل ذلك والاول اجماع كذا في مبسوط
شيخ الاسلام وقال صاحب التمام الاختلاف في كل كلام سوى التيمم وطه
فان اعلم ان ما يؤم في الصلوة يؤم في الخطبة حتى لا ينبغي ان يأكل ويشرب
والامام في الخطبة يؤم الكلام اذا كان من الخطيب جهن ينبغي ان يسلم في
ويسكت وكذا في اوصلي الخطيب على النبي فان الكلام فرض بالنقص الا ان
يقر او الخطيب

يقر او الخطيب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه فيصلي ات مع في قلبه
وذكر في تاريخ البيهقي في شرحه هذا قول ابو يوسف وهذا اقرب من الخطيب فان
بعد منه اختلف المشايخ والاحود السكوت حتى اختلفوا في ابن سلمة السكوت وانما
دراسة الفتاوى والنظر في كتب الفتوى من احيانا من كره ذلك ومنهم من قال لا يبش
ومن ابو يوسف انه كان ينظر في كتابه ويحج بالنكاح وقت الخطبة حتى لو لم يتكلم
لكن ان يشرب او يمشي حين راى منكرا يفتي انه لا يبش به حتى ياتي يوسف
يترد اسلا ويشتت العاطس الحامد ومن لم يترد في نفسه بناه على انه لا يمكن
ان يترد اسلا بعد الخطبة هذه خلاصة ومن ابو يوسف لا يمكن بعد الخطبة لا تنطق
المنور لم الخطيب لا يسلم مع القوم ولا يخطب حتى الزان الذي بعد خروج الامام الخطبة
من اربع فلا فالا لا يوسف ومن كذا في المستطرفة حتى اقامة الجمعة في الموضع موضعين
يجوز عند اربع واربعة وللجوز في ثلثة مواضع وعندنا انما يجوز في ثلثة مواضع
وفي واقعات قايحان لم تذكر قول اربع وانما ذكر الاختلاف بين اربع يوسف وفيه
وفي رواية احيانا من ابو يوسف انه للجوز في مسجد في مصر واحد الا ان يكون بينهما
من كبير حتى كان حكم الميوس فان لم يكن بينهما من كبير فبالجمعة لمن سبق فان
صلوا ما ساعدت مسلا تهم شيئا وذكر في شرحه في البحر ان الشمس الائمة قال في
المبسوط الصحيح في منسوب يوسف ومن جواز اقامة الجمعة في مصر واحد في موضعين وكثير
من ذلك وبناؤه قال ابو يوسف انما يجوز في موضعين اذا كان بينهما لم يكون
بينهما كعباد وقد كان يار بقطع الجسر وقت الصلوة ليحقق الصلوة ويغير موضعا

كما المجرى في حفرة الماء وان لم يكن نهر حائلي وصلوا في الموضعين
 والتبته هو الصحيح كانوا آتيا والمثخرين يصلون الظلم فان لم يلا
 البتة وادوا ما بطلت جيبا نه في مبسوط شيخ الاسلام اذا ادرك
 الامام يوم الجمعة في الركوع من الركعة الثانية فانه يصير ركعة واحدة
 وان ادرك بعد ما رفع رأسه من الركوع من الركعة الثانية اختصوا فيه قال
 ابن ابي عمير فانه يصير ركعة واحدة فيصلي ركعتين وقال غيره واذ في
 بانه يصلح الربا الا ان الرابع ظهر في قول الشافعي صح قال لو ترك الركعة
 على ان ينه لا يفرق وعل قول غيره من وجهه ظهر من وجهه على ما ذكره الهادي
 في المحيط قال شيخ الاسلام ابو حنيفة قلت طمعه بغير مؤذيا الظلم بخرية الجمعة
 قال ما تضمنه وقد جاز به الآثار كذا ذكر في الفتاوى النظرية من صلح الظلم
 في منزله يوم الجمعة قبل صلوة الامام وعذره كونه ذلك وجازت صلوته
 كذا في الفتاوى فان بداله ان يحضر الجمعة فتوبة اليها بطلت صلوة الظلم
 عن ابي حنيفة بالسوق وقال ابو حنيفة ولم لا تبطل حتى يركع مع الامام حتى
 يستحب طريق ان يؤخر الصلوة الى ان تغيب الامام من صلوة الجمعة وان
 لم يؤخر يكره وهو الصحيح واذا اذن المؤذنون الاذان الاول يوم الجمعة
 ترك الناس البيع والشراء وتولوا الى الجمعة كذا في الفتاوى وروي في
 في المبسوط الاذان المعتبر الذي يركع من الركعة الاولى والجمعة فكلما
 الطيوي يقول هو الاذان من المنبر بعد فوج الامام فانه هو الاصل
 الذي

راش

الذي كان بطنه على رسول الله صلى الله عليه وسلم والاصح كان ان كل اذان
 يكون قبل زوال الشمس فذلك غير معتبر والمعتبر اول اذان بعد زوال
 الشمس سواء كان على المنبر او على الزوراني في بيت في المدينة يصعد المؤذنون
 ليؤذنوا وهو الذي ذكره في المبسوط ذكره يوافق رواية الهادي في مبسوط
 شيخ الاسلام جعل المعتبر من الاذان الاذان الثاني وهو من المنبر بعد الزوال
 وذكر في الفتاوى النظرية الاذان المعتبر هو الاذان الاول صف التوي
 اذا دخل المحرم يوم الجمعة ان نوي ان يكث له يوم الجمعة لزمته الجمعة وان نوي
 الخروج من المحرم يومه ذلك قبل دخول وقت الصلوة لا يلزمه وبعد دخول
 الوقت يلزمه قال الفقيه ان نوي ان يخرج من يومه وان كان بعد دخول الوقت
 اي وقت الجمعة لا يلزمه حتى قال صدر الشريعة الحلي ران ان كل اذان كان
 لا يبرهن يدي المصلح ولا يطلى رقاب الناس ولا يسلط الحافا ريسل
 لا دلايل منه لا يسل بالتمتع واعطاء **فصل** في صلوة العيدين
 تحت اصفوا من المجان روي الحسن بن ابي ان قال في العيدين على اهل
 الاجساد كايب الجمعة ومن لا يلبس الجمعة لا يلبس العيد حتى انما لا يلبس على المرفق
 والمرفق والعبد كذا في النهاية ومن الحسن انكرني ايضا حدي يمكنه اذكر
 في الجامع العفرا ن صلى العيد سنة كذا في المحيط تحت ذكر ابو موسى العفري
 في حقه انه فرض كفاية والاصح انها واجبة تحت ان بيان شرائط وجوبها
 فكل ما هو شرط وجوب الجمعة فهو شرط وجوب صلوة العيد من الامام والمهر
 واسم الاذان السام والجمعة كما قرأتنا الا ان الخطبة فانهما سنة

٧٦

سخط
 صلوات

بعد صلوة العيد كذا ايضا في خلاصة الفتاوى خفت ان ابطه يدون
الخطبة للجوز و صلوة العيد بدونا جازية وبعد الخطبة في الجمعة ويؤخر
في العيد وان قدم ايضا في العيد جازيا ايضا ولا سيما بعد الصلوة خفت لا يقرأ
المبته يوم العيد الى الجبانة قال بعضهم كره وقال بعضهم لا يكره خفت في نسخة الامام
شيخ الاسلام العروفي فظاهر انه هذا حسن في زماننا وهذا لا بأس به
نه يستحب لمن اجه في يوم النحر بسنة اشياء ان يقتل ويستاك ويذوق
شيئا ويلبس احسن ثيابه جديدا كان او قديما وليس طيبا و يذوق
صدقة الفطر ان كان ذنيا خفت اتا في عيد الاضحى فان كان في الارساق
يزرع حين ايج ويذوق منه وفي الشهر لا يذوق منه من صلوة العيد
ولا يذوق في اول اليوم من يكون تناوله من القرابين نه لا يكره خفت
ابن في الطريق الذي يذوق منه العيد الفطر هكذا خرج صاحب الهداية
بالطريق في الحديث كذا في مبسوط شيخ الاسلام وطه السقا و زاد النفا
والخلاصة تقيده بالجملة خفت عند ايج يؤخر وفي كبره في طريق المصلح يوم
العيد الفطر والفتح قول ابن نه و ذكر شيخ الاسلام في مبسوط اخلف
الروايتين عن ابن نه فقال روي المصنف عن ابن يوسف عن ابن نه انه
لا يكره جهرا في طريق المصلح يوم الفطر و روي الطحاوي عن ابن نه ان
البغداديين اسندوا ابو حنيفة انه يكره في طريق المصلح في عيد الفطر جهرا
كذا في طه السقا انه اما في عيد الاضحى فانتم اتفقوا على انه يكره بالتكبير في طريق
المصلح قال في طه السقا يكره في حال ذنابه الى المصلح جهرا فاذا انتهى
الى المصلح

الى المصلح تترك ولا يتنقل في المصلح قبل العيد كذا في الفتاوى خفت ان
وقت صلوة العيد بعد ما ارتفعت الشمس قدر رجة او خمسين الى ان تزدل
فان زالت الشمس رجة وقتها والافضل ان يجرى الاضحى ويؤخر الفطر
خفت ان بيان كيفية اداء العيد يصلح الامام بان يركب ركعتين في التكبير
الافتتاح ويقول سبحانك اللهم الى آخرة ثم يكبر ثلثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة
ثم يكبر تكبيرة يركبها فاذا تمام الى ان يذوق منه او لا ثم يكبر ثلثا ويكره
بالرابعة فيكون التكبيرة الاولى ثلثا من الركعة الاولى وثلاثة
من الثانية وثلاثة اصبلا في التكبيرة الافتتاح والتكبيرة الركعة ويوالي بين
القرأتين فيقرأ في الركعة الاولى بعد التكبيرات وفي الثانية قبل التكبيرات
وهذا قول ابن مسعود وحذيفة اليماني وعبد بن عمار الخنزي والي موسى الكاظمي
والي مهدي و ابن مسعود الانصاري رضي الله عنهم وانا اخذنا عن ابن مسعود
ابن مسعود كذا ذكر في المبسوط والنهاية نه ظهر في العامة اليوم يقول ابن
عباس لا جريته الخلف و ذلك لان الولاية لا انتقلت الى بني عباس
امروا الناس بالحق في التكبيرات يقول جدهم وكتبوا مناشيرهم ذلك
وهو تأويل مروي عن ابن يوسف قدم بغداد و صلى بالناس صلوة العيد
وحذيفة ماردون الرشيد وكتب تكبيرات ابن عباس وكذا محمد بن الحسن مكرها
فتاويل ان ماردون الرشيد امرها ان يكبر تكبيرات جده يقول ابن عباس
فقط لا ذلك امتثال لآله لا مذهب واعقادا كذا في المبسوط والمحيط
اما المذهب فهو قول ابن مسعود فكان قوله فان يقول ابن عباس في



في العدد وفي الموضع حفت عن ابن عباس في المشهور روايتان في رواية
 اثنتا عشر تكبيرة وفي رواية ثلث عشر تكبيرة ثلثة اصبع والبراق
 الزاير في حفت في الركعة الاولى وحفت في الثانية وفي رواية حفت في الركعة
 الاولى واربعة في الثانية ويبدأ بالتكبير في كل ركعة كما ذكرنا ايضا في
 رواية ابن عباس على هذا التفصيل في الثانية وذكر في خلاصة الفتاوى
 وعن ابو يوسف كما قال ابن عباس انه في المحيط ثم تلووا رواية الزيادة
 في غير الخط وبرواية النقص في غير الاصح فيكون ذلك بالروايتين كما ذكرنا
 في خلاصة الفتاوى انه في المحيط روي عن ابى ان سكوت بين كل تكبيرة
 بعد ثلث تسميات نه ليس بين التكبيرات ذكر مسنون نه حفت
 عن ابن حنبل وم يرفع يديه عند تكبيرات الزاير نه عن ابو يوسف لا يرفع
 كذا في مبسوط شيخ الاسلام وهذه الفتاوى ولا يجب سجود السهو بترك رفع اليدين
 في تكبيرات العيدين وذكر في الملتقط يسر يديه في تكبيرات العيدين
نه لا خلاف انه ياتي بالثناء عقب تكبيرة الافتتاح قبل الزاير
 الا قول الى ليل فانه يقول بعد التكبيرات العيدين الزاير نه اما التثنية
 فياخذ به وهذا ابو يوسف عقيب ثناء الافتتاح قبل التكبيرات الزاير وهذه
 ثم بعد الزاير حين يري المرأة لانه لاقعة هذه كذا في مبسوط وهذه الفتاوى
حفت كواذكر الامام في الركوع في صلوة العيد لا يتحرك التكبيرات بل
 ياتي بها في الركعة نه اذا ترك تكبيرات العيدين ساهيا يتفق في الركوع
حفت لو زالت الشمس يوم الخط فقبل ان يصلي صلوة العيد سقطت صلوة
 العيد

العيد ولا يصلي من بعد الا اذا تركوا بعد فليصل من الف قبل الزوال
 وان زالت الشمس من الغد سقطت صلوة العيد سواء تركوا حذرا او غير حذرا
يعد ان كان له حذر يلحقه الصلوة في يوم الاصح صلاتا من الغد وبعد الغد
 ولا يصلي بعد ذلك ومن فاتته صلوة العيد وحده لم يتيقن كذا في القدر
 وغيره نه قال ابن حنبل من فاتته صلوة العيد يصلي وحده نه هذا بناء على ان
 المنفرد يصلي بصلوة العيد نه لا يصلي وحده وهذه حفت في يصلي لان
 الجماعة والسنة ليس طاعة نه ان احب ان يصلي وحده فلا فضل ان
 يصلي وحده اربع ركعات لما روي عن ابن مسعود انه قال من فاتته صلوة
 العيد صلي اربع ركعات يعمر في الركعة الاولى بسم الله ربك والثناء والشمس
 وفي الثالثة والكيلة وفي الرابعة والقى وروي في ذلك عن النبي وهذا
 جسيلا وشوا بابرز لا كذا في المحيط نه ايام النحر ثلثة ايام واما التثنية
 ثلثة ايام ويلحق في ذلك اربعة ايام فان العاشرة من ذي الحجة فافق
 والثلث عشر تشرى فافق واليومان فيما بينهما النحر والتثنية جسيلا
 كذا في خلاصة الفتاوى نه اختلف العلماء ان التكبير التثنية سنة او واجب
 ذكر الامام الترمذي في تكبير التثنية في الايضاح وفي شرحه انه يكره اليسر
 والسردي وانه ذرة له واجب كذا في طه الفتاوى وفي المحيط تكبير التثنية
 سنة وبه قال الشافعي ومالك والحمد لله بن حنبل وهذه فتاوى الفتاوى
 انه على ما اتفقوا على ان ابتداء التكبير التثنية بعد صلوة النحر من يوم ذن
 واختلفوا في اقتسامها فقيب صلاة العصر من يوم النحر وهي ثلث صلوات

منها ج ٢ وقال ابو بکر ومعتب صلاة العصر من يومه آخر التبرج وهي
ثلث وعشرون صلوة وكذا اعتدات فتي وعليه بل ان كان اليوم صفت
ثم هذا الكبير على اهل الامصار في الصلوة المكتوبات المؤديات باليلة
في سنة مستقبلة لا يجب على النساء واصلتين في صلاة وعندى كل من
صل المكتوبة في هذه الايام فعليه التكبير فرا كان او متيما رجلا كان
او امرأة في المهر او خيرة في الحلة او في الوضوء صفت لا يكبر معتب التبر
ومعتب صلاة العيد ويكبر معتب طلبة في التكبير ان يقول مرة واحدة الله
الكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله اكبر وذكر في العناية بان
ان فتي يذكر التكبير ثلث مرة في اما المأفون اذا صلوا في مصر
روايتان تنف لو ترك الصلوة من ايام التبرج وقص في تلك الايام
فانه يكبر كذا في صلاة الفجر تنف لو ترك صلوة في غير هذه الايام فنذكر
في هذه الايام يقض بلاثية تنف لو ترك صلوة في هذه الايام وقضاها في
غير ايام التبرج يقض بلاثية تنف في الجنائز في اذا قرب
الرجل من الموت ووجهه الياسفة الايمن لانه المعروف فيما بين الناس ان
يقضي مستقبلا على قفاه وقيل بان هذا اليسر في روضة الرحمن في
في شرح الطحاوي اذا اشتد رضى الرجل ودنا موته فالواجب على احدائه
واخوانه ان يلتقوه بكلمة الشهادة ولا يقولوا له قلى ولكن يقولون وهو
يسمى ويتلوه كذا ايضا في القينة في اذلات شدة طياه وتلفظ عيناه
ثم المستحب ان يلقى في جهازه ولا يؤخر ولا يلبس باعلام النكس بلوته في
اعلم

٧٩
اعلم ان غسل الميت حق واجب على الاحياء كذا ذكرنا في ابا بقر اربع
كذا ايضا في قصة السموات انه غسل بالاء الحاد افضل عندنا وقال الشافعي
الافضل ان يغسل بالاء ابارد تنف الجنس يغسل الجنس كذا ذكرنا
والاشي للاشي ولا يغسل الجنس بخلاف الجنس اما العقب والقبية ان كانا
من اهل الشهوة فكذا لك الجواب وان لم يكونا من اهل الشهوة فلا
يلبس بخلعها عند خلاف الجنس تنف اذا ماتت المرأة في السر ولم يكن هناك
غير الرجال فان كان فيهم من لم يغسلها فانه يتم ايده بغير رقة وان يكن
فالا جيني يتمها بركة وذكر في بعض النسخ ان خلاف ان المرأة تغسل
زوجها وانما خلاف في الزوج يغسل زوجته ام لا عندنا لا يغسل
وعند الشافعي يغسل في غسل ام الولد مولاه فلا خلاف في قوله في اكثر الامم
فيما في يصل عليه والافلا وهذا الاكثر من قبل التبرج ستره ومن قبل
الرائس صدره وان اتى المولود حتى يغسل وصل عليه وان لم يستعمل ادرية
في رقة ولم يصل عليه كذا في العند وارجى واستلحال العقب ان يرفع صوته
بالكاه عند ولادته وذكر في الايضاح وهو ان يكون منه ما يدل على حيوته
من بكاء او حراك عضوا او طرف كذا ذكر في العناية لم الجلي اذا ماتت
وفي بطنها ولم يقطع سبب شق بطنها ويخرج الولد اذ لا يسح الا ذلك كذا
ذكر في المتناوي الظهيرة وذكر في منية المفتح في هذه المسئلة ان غلب على النطق
حيوته يشق بطنها من الجانب اليسر ويخرج ويكفي في ذلك الميتة الميتة انه
فصل ذلك باذن الامام ففاض الولد مات في السفينة يغسل ويكفن

ويصلح ويرى في البحر كذا ذكر في فتح البحرين وغيره ثم من الميث لا تجس
ثوب خاسل ما دام في غلج واما الشهيد لا ينزل ولكن يكفن ويصلح
عليه بالتفاق على ان كذا في كتب الفقه طرأ انه من ان في لا يصلح على الشهيد
كذا في الجامع الصغير حذف الشهيد كل ظاهر مكلف قتل مظلوما كخديرة
ولم يجب قتله بدل هو مال حالة القتل ولا عا د الى المتمر من فلو منع شهادته
اخذ ذكرناه البشارة في شره قيدا مع هذا العقود وهو ان يكون القتلى
معلوم قتل لم يصلح جاز ان يكون مظلوما فلا يكون القتل ظلم و ذكر
في العناية اذا علم انه قتل خديرة ظلم ولكن لم يعلم قاتله ينزل ما ان
الواجب هناك الدية والتفاته على اهل الحلة حذف الحايض والجنب
والصبيا اذا قتلوا غلجوا عند اهل خلا فالابن يوسف ٢٠ قولنا قتل ظلم
اذا قتل بحق ربه او قصاص فانه ينزل ويصلح عليه وكذا اذا قتل شيئا
لا يوصف بالنظم كما اذا افسر سبع او سقط عليه البناء من شامق
الجبل او وقع في الماء فانه ينزل فلا يرى ذلك من الغل الا اذا ابروه
في الماء الجاري وكذلك اهل البني وقطاع الطريق قوله خديرة ولو قتل
بغير خديرة مثل اوشب والجر وبشيئ مشتق ينزل من اهل كذا ايضا
في المنظومة قوله وجب قتله بدل هو مال فان كان قتل يتعلق به وجوب
القصاص على قاتله فان المقتول يكون شهيدا وانا انما القصاص اذا قتل
خديرة سواء كان الخديرة صغيرا او كبيرا او سوا بره او لم يزد حذف
الا بساذا قتل ابنه يكون شهيدا وان كان وجهت الدية وقوله ولا عا د

الى المتمر

الى المتمر يعبر متقا وهو مشتق من ارتث وهو من قوتك ثوب رث
اي خلق حذف اذا ارتث بطلت شهادته في احكام الدنيا وهو المثل
اما هو شهيد في الاحكام الآخرة والارتث ان ياكل او يشرب
او يداوي بعد ابراه او قوت من مكانه ذلك الى مكان آخر وكذا الوتق في
مكانه يؤثما كما سلا او يسله كاملة حيا وقال هذا ان يقي يوما فهو مرتث كذا
في خلاصة الفتاوى حذف ان اوصى بشي من امور الآخرة او اواه فطاطا
او خيمة كان ارتثا عند ابن يوسف وم حذف الوقيعة بامور الدنيا تبطل شهادته
بالايمان كذا في العناية حذف اذا صار مقتولا في القتال مع اهل الحرب
او قطع الطريق او الخوارج او اهل البني فصار من شه او من ماله او من
اهله او من احد من المسلمين او من اهل الزمة فانه يكون شهيدا باي شيء
قتل كذا في الجامع الصغير وخفة الشهاد بضمي او بجر او مدر او بوطاة او بهم
وهم راكبوها او سارقوها او قايروها او كاشروا عليه او قتل بالهر بسلام
او غيره ليلا او بالنهار بسلام او خارج المهر وغيره وكذا الواجب الصبر والنار
فاقتروا حبس الاصل فيه شهدا اقدرهم ولو لم يكن كلهم قتل السيف
والسلاح حبس من وجد قتيلا في المهر غلج لان فيه الوية والتفات
الا ان يعلم انه قتل خديرة ظلم لان فيه العصاص والقصاص مقوبة
والشهدا ليس على قاتلهم المقوبة في الدنيا ان وجدوا في العقبي ان لم يوجد
وذكر في الفتاوى الظهيرة ان دم الشهيد مادام عليه فهو ظاهر فاذا ابرهن
فنه كان في تنف اذا وجد اكثر الالف الميث ينزل والا قتل لا ينزل

باطلة وفي نوادر الامام رستم انها جائزة ويؤمر فلان بان يصلي عليه
قال صدر الشهيد القنوي على الاول فتح امت اوراقا صلت جنازة
لا بعيد كذا في الفتاوى النظرية وكذا قال برهان الدين صاحب المحيط فتح
لو لم يوجد رجل فصلت عليه النساء جازت صفت يبنى للامام ان يقوم
على الجنازة كذا في صدر الرجل والمرأة جميعا كذا في الجامع الصغير
من الامام انه يقوم من الرجل فذاته رائحة ومن المرأة فذاته رائحة
السين وقال ابن ابي ليلى بفتح من الرجل فذاته رائحة ومن المرأة فذاته
وسمها كذا في شرح تاج الشريعة وذكر في النهاية نقل عن شيخ الطائفة
قال يجوز التيمم في المصلى خاف فوت صلوة الجنازة ان توفاه والولي
غيره فلا فائدت في كذا في الفتاوى والهداية ان صلح وليس له جنازة اخي
استغنى تيمم وان كان هناك جنازة اخي لم يستغنى تيمم انه ان اقتدي
المؤمن بالميت في صلوة الجنازة جاز بلا خلاف واذا اراد ان يصلي صلوة
الجنازة كبر تكبيرة موقنة بنية ونية ان يقول اللهم اني اريد ان اصلي
لك وادعو الى الهدى فيستوي وتقبله مني ويرفع يديه مع التكبير ثم
يقول تحت سرته ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم انت داليم تبقى ومساوي
يعني وكل شيء ملكك الا وملكك لك الله واليك المأب وانه ان يقرأ
الناحية ثم يكبر تكبيرة ثالثة ويقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد
وعلى آل محمد وارضهم فمدا آل محمد كما صليت وباركت وترعت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم ربنا انك لم تبيد نبيك تكبيرة ثالثة ويقول اللهم

اختر

اختر طينا وميتنا ومن يدنا ونايتنا وضيعةنا وكبيرنا وذكرا وانشاء اللهم
من اجتهت منا فاحبه على السلام ومن توفيته منا فحبه على الايمان ^{فخص}
من بيننا بمن الميت بالواحدة والمغفرة والرضوان نه قال الامام القاسمي
لم يمس ذلك الدعاء ثانيا بآية دعاء نه ثم يكبر تكبيرة اربعة ويسلم من
الجانبيين وليس بعد الرابعة دعاء سوى الامام في ظاهر المذهب كذا ذكر في
الغنية والنهاية نه قيل يقرأ اللهم ربنا آتتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
حسنة وقنا عذاب النار وهذا الخبر كذا في النهاية نه قال بعضهم يقول بعد
تكبيرة الرابعة ربنا لا تسخطينا فلو بنا بعد اذ يدعيتنا ويطلبنا من لدنك نه انك
انت الوهاب وقال بعضهم يقول سبحان ربك رب العزة لا يصفون وسلام
على المرسلين والحمد لله رب العالمين وكل تكبيرة قالة مقام ركعة وهذا هو ترك
تكبيرة من الاجزئية الصلوة كما لو ترك ركعة من ذوات الاربعة كذا ذكر في الشريعة
في شرح الهداية نه لا يرفع الايدي الا في تكبيرة الافتتاح وكذلك في الفادي
النظرية وضاحية الفتاوى والنهاية نه قال شيخنا لا يرفع يديه عن جميع التكبيرات
كذا ايضا في الكافي وضاحية الفتاوى والنظرية والصحيح ما قلنا ان لا يرفع الايدي
الا في تكبيرة الافتتاح كذا في الجامع الصغير في فحان وذكر سيد الامام في المستوفى
لا يرفع يديه في صلوة الجنازة بل يرضى مكان الصلوة وهو اختيار الامام الرضا
والامام الاجل برهان الدين الكبير والامام صدر الشريعة صاحب الزين وعلى هذا
رواية وضاحية الفتاوى نه لو كبر الامام لم يتابعه المقرئ في الخاتمة الا على قول

هو الذي لا الله

كذا في النهاية نه لا يستوفى للصبي لانه لا ذنب له كذا في المحيط بين اذ كان
 للميت غير بالغ لا يقرب ولا صلوة جنازة القم الغرطين الآلة نه يومه او في
 صلوة جنازة الصبي القم اجعل لنا فرط القم اجعل لنا زخراً القم اجعل لنا
 شفاً مشفاً قوله فرط اي اجراً يتقدمنا ومنه الحديث انا انما افطركم
 على الخوض اي مقدرتكم وزخراً اي خيراً باقياً وشافاً مشفاً اي مقبولاً شافاً
 صف اذا حضر الرجل صلوة الجنازة وقدر كبره الامام ملاقتاً من راي يوسف
 فبين حضر ملاقتاً ثم يتابع الامام في الثانية ولا يغير سبوقاً بشي وكذا
 الثانية والثالثة وعند المومم اذا جاء بعد ما كبره الامام ملاقتاً
 لا يكبر ولكن يكسح فته يكبره الامام الثانية فيكبره الثانية ويكون هذا
 التكبير كبره الافتتاح في هذا الرجل ثم يتابع الامام فيما بقي اذا سلم السلام
 ياتي بالسبوق وكذا في باقي التكبير است على هذا الاختلاف وآية النهاية
 صف المسئلة بحال اذا لم ينتظر وكبره صلياً فخر لا تقدر صلوة عند راي
 ضيفه وممكن لا يعتبر هذا التكبير ثم المسبوق ياتي بالتكبيرات بعد
 صلوة الامام قبل ان يرفع الجنازة نه فرقاً بين ما لو ادرك الامام
 بعد الرابع وبين ما لو ادركه بعد الثالثة قال بعد الثالثة ما لم يكبر الامام
 لا يكبر وقال بعد الرابعة فاته الصلوة لان الامام لا يكبر بعد الثالثة
 يكبر الامام كيلا يغير مؤدياً قبل فراغ الامام كذا في المبسوط والمحيط
 فن المسبوق كما صلوة الجنازة بتكبيرتين يقرأ مع الامام ما يقرا امامه
 وفيما يقف يقرأ الاستغفار والصلوة والمراد من الاستغفار سجدة
 القم

روي

القم الآلة صف لا يصح على ميت غائب عندنا ومذاق في يصلح على
 الغائب فن كراهية صلوة الجنازة في المسجد كراهية ختم في بعض النسخ
 كراهية تنزيه صف اجتمعت الجنازة يصلح عليها صلوة واحدة في من المحل
 فن اجتمعت جنازة ان فالأفراد للصلوات اولى من ابي صف من المحل
 من انه انه بعض افضلها لما يلي الامام واستنما وقال ابو يوسف ان ذلك
 عذري ان يكون اهل افضل مما يلي الامام نف تكلموا في كيفية الوضع
 وقال ابن ابي ليلى اجتمعت الجنازة يوضع رجل خلف رأس الآخر اسفل من
 رأس الأول يوضعون هكذا رجلاً ورجل من اليمين ان وقال ان وضعتوا
 كما قال ابن ابي ليلى فان وضعتوا رأس كل واحد منهم خلف رأس صاحبه
 لم يوضع الرجل قدام الامام ثم الصبي ثم الحنثي ثم المرأة ثم المراهقة
 ثم الراهنة نه روي في الامالي عن ابي يوسف انه يصلح على الميت في القبر
 الى ثلثة ايام وبعد ثلاث ايام لا يصلح عليه وكذا ذكر ابن رستم في نوادره
 عن م عن ابي حنبل والصحاح ان هذا ليس بتقدير لازم لان تزويج الاطراف يختلف
 فيه باختلاف حال الميت من السمن والهمال ومن اختلاف الزمان
 من الحار والبرد فان كان في رايهم انه يزويج اخرا الميت المعلن قبل ثلثة
 ايام لا يصلحون عليه الى ثلثة ايام وان كان اكثر رايهم انه لم يتزويج اخرا
 صلوات عليه بعد ثلثة ايام صف صلوة الجنازة عند طلوع الشمس والغروب والرياح
 مكرهه وان صلواته لم يكن عليهم الا اداة واما بعد غروب الشمس فبأنه بالمغرب
 ثم يصلون الجنازة ثم سنة المغرب كذا في فتح شمس لانه الحلال في وعلى هذا

رواية القينة وعلى ملكه ايضا عن تقدم سنة المنجب على صلوة الجنائز
وذكر في الفتاوى النظرية لو صلح رجل بابنك صلوة الجنائز ثم بان ان كان
حدث لوفهم الامارة وان تبين ان التوم كانوا قد تيسر لا يلزمهم الامارة
وبهذا تبين ان الجماعة ليست بملازمة لاداء صلوة الجنائز ولو احدث
الامام في صلوة الجنائز فغدره جاز وهو اليقين من افضل صفوف
الرجال في صلوة الجنائز آثرنا وفيه ما اولما انما التواضع فيكون شافعة
ادعى الى القول وذكر في قينة الفتاوى عن النبي صلى الله عليه
ثلاثة صفوف فقد خوله من استرجع الذي يهبط بامر السطى في القلوع
عليه اختلاف الروايات وفي الفتاوى النظرية من ان في الصلوة عليه
روايات من نقل الميت من بلد الى بلد مباح قال في بعض الفتاوى هذا
اذا كان قبل الدفن واما بعد الدفن فلا ينقل وذكر في الكثر ان الميت
لا يخرج من القبر الا ان يكون الارض مفضوبة ولا يابس بنقل الميت قدر
ميل او ميلين ويكره الزيادة على ذلك كذا في الفتاوى النظرية خف
استة في حمل الجنائز ان يحملها اربعة من جوانبها الاربع وهذا كذا في
قينة الفتاوى ثف قال الشافعي يقوم من حمل الجنائز بين المودين يعني
يحمل اثنان من لا يابس بالمشي قد اجمعت الجنائز والمشي خلقنا افضل هذا
كذا في خلاصة الفتاوى وقال الشافعي اما ما افضل ثم في الجنائز نايمة
او صياحة زبرت فان لم ينزروا لا يابس بالمشي منها ويكره بقلبه كذا ذكر في الفتاوى
النظرية ويكره الرنة والمويل وشق الجيوب ولا يابس بالرسال الدم بالبحاء

باب الحاء

باب الحاء كذا في الفتاوى النظرية الرنة الايمن والمويل اليقين من اتباع
الجنائز افضل من النواقل اذا كانوا الجواهر او القراة او صلاح مشهور
ولا فنواقل ولا يبرح من الجنائز قبل الدفن غير ان ايسر كذا في الفتاوى
النظرية ثف يكره لمشي الجنائز ان يعبروا قبل وضع الجنائز ثم يكره القبر
لميت ولا يشق وقال الشافعي لا يكره لتوارث اهل المدينة فانهم
توارث الشق دون القبر لانهم اقاموا توارثوا ذلك بضعف ارايهم بالبيع
والبقيع اسم مقبرة بالمدينة ولا يكره هذا المعنى افتادوا الشق في ديارهم فان
اراضي ديارنا ضعفا ورعاة فيها راذا اكره فاضادوا الشق لهذا انه ضعف
التم ان يحفر القبر بجانه ثم يرف في جانب من القبلة منه حفرة فيوضع فيها
الميت ومنه الشق ان يحفر حفرة في وسط القبر ويوضع فيها الميت كذا
في المبسوط والحديث ثف ان الموت في بلادنا افضل لكس يترش فيها التراب
ولا يابس بدفن اشين ادثاثة او فسة في قبر واحد عند الضرورة ويجعل بين
كل اشين حارس من التراب ويقدم افضلها كذا في الفتاوى النظرية والقينة
الا ان في القينة قال يكره ولم يقيده الضرورة وقال الامام الظاهر القبرين المرفين
انه لا يكره كذا في القينة ثم يرضى الميت في قبره لما يلي القبلة فاذا وضع في طه
قال الذي يضعه بسم الله وعلمه رسول الله كذا في الفتاوى النظرية وفيه ثف
كره ابو ان يتوطأ على قبر او يجلس عليه وكذا يكره ان يصلح هذا القبر خف
ان مات ولم يدفن اياها بان جعل في التراب من حجر او من ماء
يدفن لا يسأل خف استوال لكل ذرة حتى ان الرمي يسأل ويقتنه

الملك او يله الله تعالى وذكر في الفتاوى النظرية ان الصلوات روي
 عن ابي جابر ان اطفال ينادون من الميثاق الاول ثم
 لا يلبس بتعزية المسلمين الا ثلثة ايام وترفيهم في الصبر فقال الله
 ان تجعل ما قبلت بالخير والنعمة ويحكم الارباب بحكمة الشهادة ويرزقنا
 التوبة والاناثة قبل الموت ويموت علينا سكرات الموت ويخلصنا
 يوم القيمة من الزفة الذين هم النازيون الا انهم الذين لا خوف عليهم
 ولا هم يؤذون **الباب الثامن** في احكام السجود والتميم المسح على الخفين
 والصوم اعلم ان السجود الذي يتعلق به الرخصة وهو ان يؤتي الغضار
 مدة السجود يخرج من ثمران المهر فالم يوجب عزان الشيطان لا يثبت في
 حقه احكام السجود رخصة المسافر في كذا في حقه الغفلة لو طاف جميع
 البلاد بلا قصر من السجود لا يبرأ فادع الغاية لو قصد ولم ينظر ذلك
 بالفضل فذكرتك تف افكف العلم في ادنى مدة السجود التي يتعلق بها الرخصة
 فان سلمنا سيرة ثلثة ايام وليا لهما بسيرة الابل ومشي الاقدام كذا ايضا
 في البداية ونسب الوفاء طرأ ذكر في تاريخ الشريعة في شرح البداية ان المعتبر
 فقد تلك المسيرة دون السير لو قطع البريد مسيرة ثلثة ايام وليا لهما
 في يوم واحد فانه يترخص ولو قطع بطي السير مسيرة يوم وليلة في ثلثة ايام
 فانه لا يترخص **باب تسعة** في سيرة البعير والبطاوة سليجة وفيه الامور
 او سلكا وهو سيرة الابل ومشي الاقدام تف روي الحسن بن ابي حمزة
 ان من السجود يومين واكثر اليوم الثالث وهذا التقدير مذكورة في البداية

بتقدير



بتقدير ايام يوسف **كتاب** قال ان فقي في قول تقدير المسيرة يومين
 وفي قول ستة واربعين ميلا كذا في النهاية على مبسوط شيخ
 الاسلام الامام الكليجاني والامام السرخسي وقال مالك مسيرة
 اربعة برد كل برد اثني عشر ميلا كذا ذكرناه في الشريعة في شرحه هـ
 وان فقي قدره بيوم وليلة في قول وفي قول قدره ثلثة ومشرون
 فرسخي نه ان عامة المشايخ قدره ما بالنواحي ايضا فيما بينهم بعضهم قالوا
 احد ومشرون فرسخا وبعضهم قالوا ثمانية ومشرون فرسخا وبعضهم قالوا
 ثلثة ومشرون فرسخا كذا في الكافي والغنوي على ثمانية مشرانا اوسط
 الاعداد كذا في المحيط من انه انه اعتبر ثلثة مراحل التقدير بالمحل
 وهو قريب بالاول يعني من ثلثة ايام لان المعتاد في السيرة في كل يوم
 رحلة واحدة فهو ما من اقرار ايام الستة كذا في النهاية على مبسوط
 وقال في بعض الفتاوى بر يديه ثلثة ايام نهارا دون لياليين وقال
 بعض مشايخنا يعتبر السيرة في اقرار ايام الستة نه يوتبر ثلثة ايام مع الاوقات
 التي يكون في ضلالت ذلك وهذا ان المسافر لا يمكن ان يمشي اياما
 بل يمكن المشي في بعض الاوقات وفي بعض الاوقات ليستريح ويأكل
 ويشرب وهذه الاستراحة ملحقه لمدة السجود قال في المحيط معرفة طريقنا
 احد ما مسيرة يوم وليلة والآخر مسيرة بثلثة ايام ولياليين ان اقدر
 في الطريق الذي مسيرة يوم وليلة ولا يقصر الصلوة وان اقدر في الطريق
 الذي هو ثلثة ايام ولياليين قصر الصلوة وذكر صدر الشريعة في الجامع

التصغير ان السفر البحر يعتبر ان يكون الترياح مستوية غير عاتية ولا
 يمكنه كم يصير فيجمل ذلك اصلا وذكر في النهاية ان الاحكام
 التي تتغير بالتسوية فمما قلوت واما الخط وامتداد هذا
 المسح المثلثة ايام وبها يها وسوط وجوبه في العبد من والجمعة
 هذا اذا فارق بيوت المهر على ركبتين في الباقيته من يستمر في منارة
 المهر الجانب الذي يخرج منه المهر من البلدة لا الجانب الاخر من
 البلدة فته اذا اختلفت البنيان الذي خرج منه فمما قلوت وان كان
 كذا في بنيان آخر من جانب آخر من المهر ذكره في الشريعة اذا
 جاوز الربع فقد جاوز مهران البلدة ان المهر ان يقرر اصله الا
 اذا كان ثم قرية اخرى او قري متصلة ببعض المهر فيعتبر في دوة التي
 كذا في الخط وذكر انما يشي ان الاشبه ان يكون الاصل من المهر
 قدر يعلق في يقرر فرض المهر في الباقيته ركعتان لا يبرهن عليها وقال
 الشافعي فانه الاربع والقرن رخصة بعد المرة الخلف ان المهر اذا
 صلى اربعا لا يكون الاربع فرضا بل المهر من ركعتان لا غير والشرط ان في
 تطوع فندنا فته انه اذا قهر على راس الركعتين يجوز صلوة واذا لم يبق
 لا يجوز لان التقدة الآخرة في حقه وهي النوى فقد ترك فرضا بخلاف
 المقيم وحده يجوز لان الاكلان فرض وكذا اذا ترك الترة في الركعتين
 الاوليين او في الركعة منهما عند صلوة هذا وهذا في لا تسد ثم
 ان هذا في يجوز الجمع بين الخط والسفر في وقت احدهما وبلى المهر

والش

والش في وقت احدهما في السفر الطويل وفي السفر القصير قولان وذكر في الفتاوى
 النظرية الجمع بين عذر السفر المطلق وعذر المرض كذلك قال مالك يجوز عذر
 المطر وهو اصر قول الشافعي في المبسوط التقديرية في حق المهر فمما كذا
 ذكر في خلاصة الفتاوى وهو في البند وفي النوية بالزمن العباد بالجابات
 كالتعلق المهر في غير ما والرفضة ما يسع على المكلف فعليه عذر مع قيام السبب
 الحتم وذكر في شرع البند وفي ان معن الرخصة اليسر والسهولة وذكر في شرع
 البند وفي المهر بالنوية النوى اذا كان الحكم ثابتا بغير قطعي فمما ان صلى
 اربعا وقد في الثانية قدر التشهد اربعا والآخران نافله ويصير سبعا لا غير
 السلام وان لم يتعد في الثانية قدر التشهد بطلت لافلاط ان فله بالزمن
 قبل اكلان اركانها فمن لا يترك المهر فركعة اخرى له ترك مسويا من كرس
 على المهر وان يصلح الستة وقيل اذا كان ناذلا لا يصلح من افا اقتدي
 المهر بالمقيم في الوقت انما اربعا في اقامة الاصل توصي اقامة التبع
 كالعبد والجندي يريان مقيمين بنيت المولى والامير لشبوت السبعية في صوما
 حتى لو نوى المولى الاقامة ولم يعلم العبد حتى قهر اياها لم يفسد تلك الصلوات
 فمن مسافر وقيم اشترى ابدا يصلح العبد صلوات المقيم وذكر في حيرة السفر
 ان مسافرا ثم قوما مسافرين ونوي واحد من المهر فمن الاقامة فله فان
 صلوات الامام والنوم فاسدة كيف يكون بهذا الجواب هذا جبر فوته مولاه الامة
 ثم نوي الاقامة صححت فان العبد يصير مقيما بنيت مولاه ولا يشتر العبد فاذا سلم
 العبد على راس الركعتين فسدت صلواته وصلوات النوم كذا ذكر في خلاصة الفتاوى

واما في السفر في السفر الطويل وفي السفر القصير قولان وذكر في الفتاوى النظرية الجمع بين عذر السفر المطلق وعذر المرض كذلك قال مالك يجوز عذر المطر وهو اصر قول الشافعي في المبسوط التقديرية في حق المهر فمما كذا ذكر في خلاصة الفتاوى وهو في البند وفي النوية بالزمن العباد بالجابات كالتعلق المهر في غير ما والرفضة ما يسع على المكلف فعليه عذر مع قيام السبب الحتم وذكر في شرع البند وفي ان معن الرخصة اليسر والسهولة وذكر في شرع البند وفي المهر بالنوية النوى اذا كان الحكم ثابتا بغير قطعي فمما ان صلى اربعا وقد في الثانية قدر التشهد اربعا والآخران نافله ويصير سبعا لا غير السلام وان لم يتعد في الثانية قدر التشهد بطلت لافلاط ان فله بالزمن قبل اكلان اركانها فمن لا يترك المهر فركعة اخرى له ترك مسويا من كرس على المهر وان يصلح الستة وقيل اذا كان ناذلا لا يصلح من افا اقتدي المهر بالمقيم في الوقت انما اربعا في اقامة الاصل توصي اقامة التبع كالعبد والجندي يريان مقيمين بنيت المولى والامير لشبوت السبعية في صوما حتى لو نوى المولى الاقامة ولم يعلم العبد حتى قهر اياها لم يفسد تلك الصلوات فمن مسافر وقيم اشترى ابدا يصلح العبد صلوات المقيم وذكر في حيرة السفر ان مسافرا ثم قوما مسافرين ونوي واحد من المهر فمن الاقامة فله فان صلوات الامام والنوم فاسدة كيف يكون بهذا الجواب هذا جبر فوته مولاه الامة ثم نوي الاقامة صححت فان العبد يصير مقيما بنيت مولاه ولا يشتر العبد فاذا سلم العبد على راس الركعتين فسدت صلواته وصلوات النوم كذا ذكر في خلاصة الفتاوى

وفي السفر الطويل وفي السفر القصير قولان وذكر في الفتاوى النظرية الجمع بين عذر السفر المطلق وعذر المرض كذلك قال مالك يجوز عذر المطر وهو اصر قول الشافعي في المبسوط التقديرية في حق المهر فمما كذا ذكر في خلاصة الفتاوى وهو في البند وفي النوية بالزمن العباد بالجابات كالتعلق المهر في غير ما والرفضة ما يسع على المكلف فعليه عذر مع قيام السبب الحتم وذكر في شرع البند وفي ان معن الرخصة اليسر والسهولة وذكر في شرع البند وفي المهر بالنوية النوى اذا كان الحكم ثابتا بغير قطعي فمما ان صلى اربعا وقد في الثانية قدر التشهد اربعا والآخران نافله ويصير سبعا لا غير السلام وان لم يتعد في الثانية قدر التشهد بطلت لافلاط ان فله بالزمن قبل اكلان اركانها فمن لا يترك المهر فركعة اخرى له ترك مسويا من كرس على المهر وان يصلح الستة وقيل اذا كان ناذلا لا يصلح من افا اقتدي المهر بالمقيم في الوقت انما اربعا في اقامة الاصل توصي اقامة التبع كالعبد والجندي يريان مقيمين بنيت المولى والامير لشبوت السبعية في صوما حتى لو نوى المولى الاقامة ولم يعلم العبد حتى قهر اياها لم يفسد تلك الصلوات فمن مسافر وقيم اشترى ابدا يصلح العبد صلوات المقيم وذكر في حيرة السفر ان مسافرا ثم قوما مسافرين ونوي واحد من المهر فمن الاقامة فله فان صلوات الامام والنوم فاسدة كيف يكون بهذا الجواب هذا جبر فوته مولاه الامة ثم نوي الاقامة صححت فان العبد يصير مقيما بنيت مولاه ولا يشتر العبد فاذا سلم العبد على راس الركعتين فسدت صلواته وصلوات النوم كذا ذكر في خلاصة الفتاوى

وقبره حفت كذا في العبد اذا كان مع مولاه في السفر فباحه من مقيم والمبكر
في القبله يستحب فرضه اربع ركعات لو سلم على راس الركعتين كان عليه الاعادة
حفت اذا تم العبد مولاه ومعه جماعة من المسافرين فليصل ركعة نوى الاقامة
صحت نيته في صفة وفي صفة العبد ولا يظفر في حق القوم في قول من يقبل العبد ركعتين
ويقدم القوم واحد من المسافرين بسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل
واحد منهما صلواته اربعاً لو اقتضى مسافر بمقيم بعد خروج الوقت لا يصح كذا
في الهداية وفيه وذكره من الحسن الشيباني في كتابه الزيادة مسافر ومقيم اتم
احدهما صلاة شراً فكان في الامام فانتهى مستقبلان وذكر في حصة الغنم مسافر
ومقيم صلوا في صحراء فقاما صلاتي صلوا ركعتين شكاً ايتهما الامام يجزى الامام
بهما المقيم لانا لو صلنا الامام بهما مسافر فاذا قام الى الثالثة والرابعة يكون
تطوعاً ومقيم فرضاً فيفعل صلاته ولو صلنا الامام بهما المقيم فاذا صلى ركعتين ثم
صلها مسافر وقام الى الثالثة والرابعة يكون للمقيم قضاء ولو قلنا يجوز
صلواتهما فان شك قبل ان يصليا ركعتين قدرت صلواتهما بمكة اذ كثر في
النواذر ط لو اقتضى المسافر لم يجز وسلم على راس الركعتين او افترقا بالكلام
وكونه فانه لا يجب عليه قضاء اربع ركعات وانما وجب متابعتة للامام ولكن اذا
اراد ان يتصل بصلوة المسافر كذا ايضا في مينة الفتح نه عليه ان يقتصر على
في الوقت وبعد فوات الوقت يهدى يجب الامام المسافر اذا سلم ان يقول
اتقوا صلواتكم وانقوم مسافر ذكر في النهاية هذا يدل على ان العلم بحاله الامام
يكون مقيماً او مسافراً ليس شرط كذا ايضا في النهاية لانهم ان علموا ان
الامام

115
الامام مسافر فقول هذا مبني وان علموا انه مقيم كان كذا بايدل على ان
الحادية اذا لم يعلموا حاله وهو مخالف لما ذكر في فتاوى قاضي نون وخبره
ان من اقتضى بامام ولا يدرى انه مقيم او مسافر لا يصح اقتضائه بمكة ايضا
مذكور في النهاية ورواية الهداية تدل على انه يصح الاقتداء بامام وان لم يعرف
حاله انه مسافر او مقيم وذكر في النهاية السوفيق بينهما ما قيل ان ذلك قول
على ما اذا بنوا امر الامام على ظاهر حال الاقامة والحال انه ليس بمقيم ولم على
رأس الركعتين وتوفوا على ذلك لا اعتقادهم بفساد صلوة الامام وانما اذا علموا
بحال الامام جازت صلواتهم وان لم يعلموا بحال الامام وقت الاقامة حفت
اذا سلم الامام الم مسافر على راس الركعتين قام القوم الى الامام ولا يسلمون معه
ويصلون فرادي وهل يجب عليه القراءة ذكر الكشي انه يجب وفي رواية كتاب
الصلوة لا يجب حفت مسافر اتم قوما مقيمين فليصلوا ركعتين نوى الاقامة لا
لتحقق الاقامة بل ليتم صلوة المقيمين ولا ينقلب فرضه اربعاً ط لو نوى
الاقامة في الصلوة اتم مسجداً او مقعداً مسجداً او مدرجاً حفت ان لو اذا
نوى الاقامة بعد ما سلم وعليه سهو لم ينج منه في هذه الصلوة فلو لم يدرى يوسف
وقال ثم يقيم الاقصاد الاقامة فيتم صلواته اربعاً ويسجد لسهو ثم نوى الاقامة
تجدد نيته ويحيز صلواته اربعاً لانه عاد الخلية نه ثم وجوب صلوة السفر على مسافر
في آخر الوقت من هذا وقال الشافعي اذا مضى من الوقت فوات ما يصل فيه اربع
ركعات ثم مضى مسافر اربعاً وهو بناء على ان وجوب الصلوة عند ان في
مستلحق باول الصلوة الوقت فاذا كان متولياً في اول الوقت وجب عليه صلوة

المقيم فلا يستطاع ذلك السوء وهذا الوجه يتصل بأثر الوقت وقد
ذكرنا قامة في فصل الاوقات ومن قامة صلوة في السوء فاما كعبين ومن
قائمة صلوة في الحرف قامة في السوء ارجا كذا في العقود والبدية هـ الى
اذا خاف السراق او قطاع الطريق له تأخير الوقت هـ اذا دخل المسافر
في مفره اتم الصلوة وان لم ينوي الاقامة فيه هـ لو دخل المسافر مراحلة
خرج هذا او بعد فخر ولم ينو مدة الاقامة حتى لو بقي على ذلك سبب فمر لان ابن
عمران قام في يد اربيعان ستة اشهر وكان يحضر الصلوة وكذلك علمه بن قيس
اقام في زمرتين يحضر الصلوة كذا في النهاية وسعد بن وقاص اقام في قرية
من قرى ببلخ ثمانية وكان يحضر الصلوة كذا في البداية والنهاية هـ
اذا دخل السكارى اربط فتوى الاقامة فيها فخر او كذا اذا حضر فيها مدينة
او حصنا وكذا اذا حضرها المولى البقي في دار الاسلام في خيرها او حاصرها في البحر
وعند زفر بن يحيى في الوجوه اذا كانت الشوكة لم يتمكن من التمسك بالشاة
الحاولي مسكر المسلمين اذا قصدوا موضعاً ومهم اجبتهم وحيالهم وفلطيظهم
فخرهوا منارة ونقبوا لاجبة والنفطيظ ونوا فيها الاقامة فخرهوا
لم يهربوا مقيمين لما بينا كذا في الجياد وشرح الطحاوي وفلاحة الفتاوى
في الحليفة اذا فرغ من الصلوة اذا كان في ولاية ولا يهربوا فخرهوا
اميرهم مع جيشه لطلب العدو لا يدرى اين يدرهم فانهم يملكون صلوة الاقامة
في الدناب هـ وان طال المكث في ذلك الموضع واما في الوجه اذا كانت من
السوء فخرهوا الا فلا ذلك في المبسوط اختلف المتأخرون في الذين يسكنون

من المولى

من المولى الكلا في المولى الاجبية في دار الاسلام كاللتر اكل والاداب فمنهم
من يقول لا يكون مقيمين ابرالانهم ليسوا في موضع الاقامة والواقع انهم
مقيمون كذا ذكر في البداية هـ من المولى ان نزلوا موضعاً كثيراً المارة والكلاء
ونقبوا المولى في نوا الاقامة فخرهوا الكلاء لا يكون لهم تلك المدة فخرهوا
مقيمين كذا ذكر في العناية هـ الاداب والاكواد والانه اكل الذين يسكنون
المنارة في بيوت السوء والصوف فهم مقيمون لان موضع من لهم والمنارة عادة
واما اذا ارادوا من موضع اقامتهم في الصيف وقصدوا موضعاً آخر الاقامة في الشتاء
فيهم مدة السوء فخرهوا مقيمون مسافرين في الطريق هـ لا يزال المسافر
عن السوء في ينوي الاقامة في بلدة او قرية فخرهوا كذا في المولى او اكثر لو نوي اقل
من ذلك فخرهوا عندنا هـ وهذا الشافعي اذا نوي اقامة اربعة ايام صار
مقيماً لا يباح له الخروج هـ ايضا اذا قام اكثر من اربعة ايام كان مقيماً وان لم
ينوي الاقامة هـ في نيته الاقامة لا يصلح الا في موضع الاقامة فمن يتمكن من
الاقامة وموضع الاقامة المهران والبيوت المتخذة من الجود والمدر والخبث
لا اقام والاجبية كذا في فتاوى قاضي خان والنهاية هـ اذا نوي المسافر
ان يقيم بكرة ومنافسة فخرهوا لم يتم الصلوة لان اعتبار النيّة في موضعين
يتحقق اعتباراً في المواضع وهو متحقق لان السوء لا يوي منه الا اذا نوي
ان يقيم بالليل في احداهما فيقيم بمقامه فخرهوا لان اقامة المولى يضاف الي
مبينة كذا في المبسوط هـ سبب تنقعه من ايام هذه المسئلة فانه كان شتوا
بطلب الحديث قال قد دخلت مكة في اول الشهر من ذي الحجة مع صاحب لي

فقرنت فيه الى الاقامة شجرة فجعلت الهم الصلوة فقلتني بعض اصحاب
البحر فقال اضللت فانك خرجت الى مناو وفات فلي رجعت الى مناو
اصاحبي ان يخرج ففرقت ان اصاحبه جعلت فقر الصلوة فقال لي صاحب
البحر اضللت فانك مقيم بكنة فلم يخرج منها لا يكون سفر الاضلال
في مسئلة في موضعين فلم ينفعني ما جعلت من الاضلال فدخلت في مجلس
ابن الحسن الشيباني واشتغلت بالفتنة كذا في المبسوط والفتاوى النظرية
في الاوطان ثلثة ووطن اصلي وهو ما يكون بالسوق بالاصل او بالمولود
ووطن اقامة وهو ما يكون بنية الاقامة في غير توكل ووطن سكن وهو
يسمى الوطن المستند وهو ما يكون بنية الاقامة اقل من في غير توكل فالاول
ينتقض بثلثة فتح لولا انتقال من وطن الاصلي وهو المولد وتوطن بثلث آخر
بالصل وحياله ثم ساو ووطنه الاول فقر الصلوة لانه لم يبق وطن له
ملكته شرعها الله بغيره ثم بعد الجرة قدر منه من المسافين ولا يبطل بالازمين
لانها دونة والشئ لا يبطل باذنه كذا ذكر قايمن في شجرة تزايدت
وغيره من كتب الفتنة فصل في السفر المرأة بغير ثلثة ايام وما فوقها والحكم على
من لا يحل لكاهن على التابير بينهما واختلف الروايات في ما دون ثلثة ايام
قال ابو يوسف اكره لها ان تسافر يومها ومكانها انما في الصبي والمعتود
وليس كونه طام فوصل بمنازة هناك من يوف الطريق فليبه ارشاده
فتا الله معه سنه اوله بان فصل العاصي في المطيع في سنة في الرخصة سواء
قال ان في سنة المطيع لا يؤخذ الرخصة انه اعلم فصل في التيمم التيمم
في الفتنة

٨٩
في الفتنة التيمم في الشربة الفضة الى الصبي ومن لم يجد الماء وهو
مسافر او خارجا لم يجره وبين المرحل او اكثر تيمم بتقيد كذا
في القدرين وجزءه من المرحل بثلثة بثلثة آلاف ذراع وثمانية
ذراع الى اربعة آلاف ذراع فصل في الامام التيمم في ان الحائض
اشتركت في خطوة ذراع ونصف ذراع واذن اربعة وحشر من اصحابنا
ورفض التيمم التيمم وقرينان ضربا للوجه وضربة لليدين الى المرفعين
كذا في نسخة الوضوء فصل قال ذكر في التيمم في التيمم ليست بوضوء لانه
فصل عن الوضوء وذكر في الفتاوى النظرية لوضوء يديه على الارض ثم
اخذت قبل الاصل الى الوجه قال كس اللثة الحلواني لا يبعد الوجه
قال استاذنا الشيخ في التيمم بغير الوجه يعني لا يجوز بها التيمم كذا ارفق
في النهاية عن الامام في شجرة وذكر في الفتنة المسئلة بها اذا مسح
بهذه القرية لم تجز تيمم وذكر الامام في شجرة في جوارحه لم ينفعها مرة واحدة
في ظاهر الرواية كذا ذكر من محمد ومن ابو يوسف ينقض ما رتبين كذا في خلاصة
الفتاوى واذا اراد ان يتيمم نوي بقلبه ويقول بانه التيمم اني اريد
ان التيمم لقلبي رفا لم يحد وتوكل الى الله ما في قوله وتقبله مني
كذا ذكر في بعض الفتاوى فصل في نوي النظر جاز ولا يشترط بنية التيمم
عن الجنباته او لوضوء كذا في الهداية وقال بعضهم لانه من ذلك فن في
حريص تيمم بغيره فالبينة على المرفيع دون التيمم فمن كعبية التيمم يضرب
بيديه على الارض ثم ينفضهما حتى تتناثر التراب ثم يمسح لهما وجهه ثم

يوجب مئة اذني فينفخها ليس باربع اصابع يده اليسرى على
ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفقين ثم يسبح بكنة اليسرى
باطن يده اليمنى الى السرة ويمر بطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهام
اليمنى ثم يخلل بايدي اليسرى كذا في هذا الخط وقت لا يجوز ان يتيم
باقلى من ثلثة اصابع وهو المسح سوا ذلك ينبغي ان يضع بطن كنة
اليسرى على ظهر كنة اليمنى ويسبح بثلثة اصابع اصغر ما ظهر يده اليمنى
الى المرفق ثم يسبح باطنه بالابهام والمسيحة الى رؤس الاصابع ثم يخلل
بايدي اليسرى كذا في ثم يخلل اصابعه وذكر في واقعات الحكماء ان لو ترك
تخليل الاصابع لم يزد بهو المني رخص الاستيعاب فرفض باليتيم كذا في
الهداية والكاظمي واكثره حتى لو ترك شيئا قليلا من موافقه اليتم
لا يجره فلا بد من تنزيه الخاتم واستوار وتخليل الاصابع وسبح ما فوق
العينين وحسب احاجيل صف في رواية الحسن بن ابي الى الاستيعاب
ليس بشرط لو مسح اكثر الكفن والذراعين يجوز فيه هذه الرواية لا يجب
نزول الخاتم وتخليل الاصابع كذا ايضا في الكافي فلو بد ابن ابي
في اليتم ومكت في شيعة وجهه ساهه جازبا على مسئلة الترتيب في الموالاة
وقد مر في الوضوء صف ان يتم بالبغداد بان ضرب يده على ثوبه او بده
فادفعه بشاره او على الذهب والعققة او على الجيوب بشار فتيتم واما
يتم على الصقيع جازع اذ لم كذا في الهداية خلافا لابي يوسف كذا في
انتاوي النظرية الا اذا كان لا يقدح على الصقيع فجوز كذا في النهاية صف

اجمعوا

اجمعوا على انه اذا لم يكن عليه ثياب لا يجوز ولو اصاب ثيابا او يديه
نفسه لا يجوز ولو لم يسبح لا يجوز كذا في الفتاوى النظرية صف اختلف العلماء
في ان وقت اليتم اول وقت او اوسط او آخرة دون العمل من اليتم
والا يوسف انه اذا كان على طلع من وجود الماء في آخر الوقت يؤخر الى آخر الوقت
كذا في خلاصة الفتاوى واكثره الا ان في خلاصة الفتاوى قال لا يفرق
التأخير ما لم تنج الصلوة في وقت مكروه ولا يؤخر الى آخر الوقت المستحب وقال
محمد لا يؤخر الى آخر الوقت ما لم يتيقن لوجود الماء في آخره وهو قول الشافعي
وان مالك يستحب له ان يتم في وسط الوقت وذكر في النهاية ان عادما كذا
عن ابي حنيفة وان رجلا ان يجره في آخر الوقت تعدم الصلوة واليتم من الحدث
والجنابة والحيض والنفس سوا ذكر في نسخ الوجوه طرأ وقد مر تنزيه اليتم
والنفس في الباب الرابع وذكر في فتاوى الفتاوى ان اليتم يجوز قبل الوقت
كذا في تنزيه الوجوه طرأ ويصل بتيمة ماش ومن الترابين والنوافل في
الوقت وبعد وجوب الوقت ما لم يحدث ولم يندر على استئصال الماء كذا في
العندوب والهداية وغيرهما بلس عن ابي حنيفة في كل فرض صف
لو يتم جنب لا صايق من مكان لم وضع آثر يده على ذلك المكان فتيمم
بزاوية المستوى التراب الذي استعمل في الوجوه والذراعين ثم يتم عدو
واخرى جنابة فالذي من جنابة اولى بالامام يسر وينقض التيمم على
شيء ينقض الوضوء وينقضه ايضا وجدان الماء وهو المذرة على استئصاله
كذا في التمروري والهداية وغيرهما بلس عن ثلثة العدوة والسبح والعطش

٩٢

عاجز حكما بمسد المراد من الماء ما يكفي للصلاة وذكر في التقدير شيئا
 البزدي ان الجف او الحدث لهما ماء لا يكفي الاغتسال او الوضوء
 يجوز ان يتيم غرضنا في احد قولين ان لا يجوز التيم قبل استعمال ذلك العذر
 من الماء ببسم بل في صف لو كان له ماء يكفي للصلاة غير انه يخاف العطش
 يتيم وكنه لو كان يخاف على ابنته وكنه لو كان اكثر من ماء الوضوء يؤيد التيم
 ان كان يخاف العطش وماء اصيل معتد ارشرب لا اكتمال كذا في حاشية
 كتب الفقه صف لو كان في طين ظاهر لا يتيم به بل يسلط بعض ثيابه او حبه
 وينزعه حتى يطفئ ثم يتيم به كذا ذكر في النهاية وقال انما اراده بالتطهير اقبالا
 للتوصل الى اقامة الصلوة ومع هذا لو يتيم بالطين على الخلاف قال الكوفي
 يجوز التيم بالطين وذكر في الفتاوى النظرية النزاع ان تراب بيده يستبرأ
 عن راحة في خلافا لما حنف ان يتيم بارض قد رشح الماء عليه وبني عليه نروة
 جاز كذا في الفتاوى النظرية حنف يجوز لمريض ان يتيم في المعر اذا لم يستطع الوضوء
 والنس لمريض كذا في النهاية او يخاف الملاك على نفسه او تلحق حصة بسبب
 استعمال الماء او يخاف زيادة المرض او ابطاء البرئ يجوز التيم عندنا بمسد
 لو خاف الجنب ان استعمال الماء ان يقتله البعد او يضره يتيم للتصعيد وهذا
 اذا كان فان المعرف في المعر اذا خاف الملاك من النفس يباح له
 التيم عندنا في خلافا لما في يوسف وانه كذا في المعايير والنهاية حنف المسافر
 اذا خاف الملاك في المعر يتيم ولا يمتثل بالاباح كذا في فتاوى قاضي خان
 ان الحديث في المعر اذا خاف الملاك من التوفى افسدوا فيه على قول 22
 والجماعة

هذا ما يجوز التيم به في كل وقت
 التيم اذا خاف ان يقتله البعد
 او يضره ويتيم البعد
 لا يجوز
 ولا يجوز

91
 وايضا لا يباح له التيم كذا ذكر في حاشية النهاية والمثل بالاجابة حنف
 الا سلب ولم يجوز الامام الحلواني كذا في المحيط بمسد من حصر صلوحة العيد
 اشتمل بالطهارة فتوته صلوحة العيد يتيم وصح لنا لا لا اتحاد بمسد
 ان احدث الامام او المحدث في صلوحة العيد يتيم وبني عندنا 22 وقال
 لا يتيم والخلاف فيما شرع بالوضوء والكوشح لا يتيم يتيم وبني عليه بالاتفاق
بمسد لا يتيم بجمعة وان خاف الموت لو توفى افا ان ادرك الجمعة صلاتها
 ولا يصح الظن اربعا لانها يموت في خلف وهو الظن بخلاف العيد بمسد
 اذا خاف فوت الوقت لو توفى لم يتيم وتوضا او يقضي ما فاتة لان الغوايت
 الى خلف وهو التقصير المكاف اذا نسى الماء في رحله يتيم وصح ثم ذكر الماء لم يجر
 الصلوة عندنا 22 وم هو قال ابو يوسف يبيد بالخلاف فيما اذا وضعت
 او وضعت يدا في ذكره في الوقت وبعده سواء كذا في الجامعة الفقهية بمسد
 في التيمجد او ثبوت له الذوب لا يتيم ذكره ايضا ابو الغضائري وقال
 الامام ابو حامد جاز التيم نه حتى تحمد انه يجوز التيم اذا كان الماء على قدر
 الميلين وهو الاضيق الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل نه قال الكوفي ان كان
 في موضع يسمع فيه صوت اهل الماء فهو قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد
 وبه اخذ اكثر المشايخ كذا في فتاوى قاضي خان نه قال الحسن من زياد ان
 طان الماء امامه يقرب الميلين وان كان يئنه او يسرة او خلفه يعتبر ميل واحد
 وقال زفران كان حيث يصلي الماء قبل رزق الوقت يؤيد التيم
 وان كان قريبا منه الميل نه الميل هو المقياس بمسد من الى يوسف ان

الماء اذا كان بحيث لو ذهب اليه وتوضأ به خيب التكليف ويغيب من بصره
 فهو جسد يجوز له التيمم وهذا من جد الكواذره في الزبيرة مسألة المسافة دون
 خوض الوقت كذا في النهاية مسألة ليس على المقيم طلب الماء اذا لم ينسب مع طه
 ان يتوضأ به وان طلب مع طه ان هناك ما يملك به ان يتم فتح يطلبه
 كذا ايضا في التذوي نه يطلب الماء مقدار العلق ولا يبلغ ميلا كذا ايضا
 في النهاية وذكر في النهاية عن الامام الترمذي في العلق مقدار ربي بينهم نه لو يتم
 قبل الطلب مسألة 22 وقال ابو يوسف وم لا يبرأ نه لا يجب الطلب
 بغير ظن او اضافة نه قال الشافعي الطلب شرط في المواضع كلها كذا في الكافي
 قال ابو يوسف مسألة 22 عن المسافر لا يجزى الماء ايطلب من يمين الطريق
 او من ياره قال ان طهر في ذلك فليست ولا بعد بصر اصحابه ان استظروا
 او بنف ان انقطع عنهم كذا في المبسوط مسألة 22 في التيمم قبل طلب الماء لا يجوز في التيمم ان
 في التيمم لا يجوز كذا في الكافي مسألة 22 في التيمم بعد الماء جاز بلا خلاف
 وذكر في حاشيانه في شروحه تنزيهات المصلح باليتم اذا رأى ما مع رجل ان علم
 انه يطيعه يقطع العلق وان علم انه لا يطيعه لا يقطع وان شك عليه يقطع
 ايضا اذا فرغ من سئله فان اعطاه فباء بمثل المثل وهو يتدرعا عاده العلق
 وان ان ان يطيعه فضلوته تامة وان سئله بعد الاباء فاعطاه لا يعيد
 ويتوضأ بصلح اذني ولو سئله قبل الشروع فبالى بصلح باليتم ثم سئله
 فاعطاه لم يعد ماصح مسألة 22 لو باع الماء بمثل القيمة او بغيره غلبت سيرة لا يجوز
 التيمم وان باع بغيره فاضى التيمم الغلبت الناحية ما لا يدرك تحت
 تقويم

او ياتيه

تقويم المقولين يجوز ان قال في خلاصة الفتاوى لو كان قيمة الماء اذ رها وها
 لا يبيع الا بدرهمين فهو غيب فاض ويغير قيمة في ذلك الموضع مسألة 22
 باليتم رائى رجلا معه ماء فاقامته صلواته ثم سئله الماء فاعطاه لا يعيد
 فقال صاحب القيمة ما ذكره في جامع الكرنى انه يعيد فذكر في الماء الكثير
 نه في المبسوط مع ربيعة ما فعله ان يسئله الماء على قول من من زياد
 فانه يقول السؤال ذل وفيه بعض المخرج وما شرح التيمم الا انه في المخرج
 المقيم اذا وجد الماء في العلق نفسه صلواته ان كان قبل ان يفرغ او بعد ما
 فرغ من التشهد او في سجدة هو او بعد التشهد قبل ان يسلم منه انه فان
 وجد بعد ما سلم قبل ان يسجد هو فضلا تامة كذا ان سلم احدى التيمم
 ومن انما يوسف وقيل لا تقدر في الوجه كلها بعد ما فرغ من التشهد فاض رجل
 في ابادية معه ماء فرغم في التيمم وقدر حصص رائى التيمم لا يجوز له التيمم
 كذا في الهيوط والفتاوى الكبرى والحيكمة في ذلك ان يبيع بغيره ثم يورد ما
 منه او يبيع فيه ماء الورى او ماء الزخوان حتى يبيع بقيمة الميسر في
 السجدة بصلح باليتم ويعيد منه انه 22 وقال ابو يوسف لا يعيد مسألة 22
 ايلي 22 في يجوز التيمم بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل والحصى
 والزرنيخ والنورة وما اشبهه وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل
 كذا في التذوي والنهاية ثم رجع ابو يوسف منه الى انه لا يجوز بالتراب الخالص
 وهو قول الشافعي كذا في النهاية ولا يجوز التيمم باليس من جنس الارض كالحلقة
 والفضة والحديد والاحصاء والحنطة وسائر الحبوب والاطقة وان كان

على يده الاشياء بخارجيوز بنينا عندنا ٢ وفي احدى الروايتين من
كذا ذكر في مينة الصلح وفيه انه ان كان كل يوتي بالنفاد فيصير ماء الكاثر
او ينطبع فيلين كالخبر ليس من جنس الارض وما حذر ذلك فهو من جنس
الارض خفف يجوز التيمم بالارض عندنا ٢ مطلق وعند محمد وائسان وقول
ابي يوسف متردد وذكر في بعض النسخ من ثمة يجوز ان كان مدقوقة او عليه غبار
من توتيم بالماء ان كان ما نيا لا يجوز وان كان جبليا يجوز كذا في فتاوي
الكبري وقال شمس الالة ابي حنيفة ان لا يجوز كذا في المحيط ويؤيده رواية طحاوية
الفتاوي انه لا يجوز سواء كان ما نيا او جبليا واما في طهارة التيمم في الماء
يجوز في الجبل لا يجوز عندنا ٢ مصح واما استسجئة بمنزلة الميا وذكرا الاستسجئة في
في شرمه يجوز التيمم بالسجدة خفف ثمة نغفر من الميعتين وجدا من الما
المباح ما يتوقاه اصرهم انتقص تيمم الكل ولو جاد رجل يكون ماء وقال
فليتوقاه ايكمش وانتقص تيمم الكل وان كان الماء يكن لاصهم ولو قال
هذه الماء لمن يدرى منكم فلك خفف ثمة نغفر جنبه ما يضر طهرت وميت
ومعهم من الماء قدر ما يكتفي لاصهم ان كان الماء لاصهم وهو اصح وان
كان الماء لهم لا ينبغي ان يغتسل وينبغي لهما ان يجر فافيهما الميعة ويتمها
كذا ذكر في الفتاوي الكبري وان كان الماء مباحا فاطيب احق به وتيمم المرأة
والميت كذا ذكر ايضا وافقت الخواص والفتاوي النظرية خفف توتيم
صلية اجازة او كبر التلاوة وهو ما فرج اذ اداء الصلوة بذلك التيمم
خفف توتيم قراءة القرآن من ظهر القلب او من المعن او المست المعن او زيارة
القبور

٩٣
القبور او من الميت او الاذان او الاقامة او الدخول في المسجد او زوجه
وصلى بذلك التيمم جاز وذكر في العينة ايضا يجوز صلافا للثقل كذا في شرح
الارشاد وقال جماعة العلماء انه لا يجوز وكذا التيمم بسلام او كذا السلام
وكذا الكافر اذا تيمم بسلام فانه لا يجوز ان يصل بذلك التيمم عندنا ٢
وم خفف توتيم تربية تعليم اغير ولا يربيه الصلوة لم تجز عند الصلوة في هذا
الثقة والمرأة كالحرج في التيمم من التيمم على التيمم ليس بربة فان كان الميت
مقطوع الذراع ليس بموضع المرفوع صلافا لفرق وعنه منقطع الرجلين
من الكتف كذا في الوضوء خفف يتي على جسد الجنب طمعة ثم احدث وتيمم
لها جاز وينوي لهما لانه اذا نوي لاصهما يبقى الا بطلانية كذا ذكر في الوضوء
وذكر في الكثرة لو كان الكثير يربيه بوجاهة تيمم وان كان على العكس ليس ولا يلج
بين النسل والتيمم من كذا كان عند الماء لصل او ظالم او سحر او حية تيمم من
في كل طرفة البق او مطرا او تر شديد جاز فكل من يجمع التفريق لو كان
عنده امانة يخاف عليه ان يذهب الى الماء تيمم مصح رجل شلت يده وليس
معه احد ان يوضيه ويتمه تسجئة وله وذراعيه على الحائط ويصل فانظر وتأكل
في هذه السائل هل يكون هذا التاثير الصلوة مصح الاسير في دار
الحرب اذا منع من الوضوء والصلوة تيمم ويصل بالايدي ثم يبيد كذا
في فتاوي الكبري وسئل الامام بغير من يحيى من ماء موضوع في الفارة
وكذا ذلك هل يجوز لمس اذن يتوضأ منه قال لا ولكن تيمم الا اذا كان الماء
كثيرا حيث يستدل انه وضع للوضوء والشرب في يتوضأ كذا ايضا في الفتاوي

الكبير **فصل** في المسح على الخفين **قال** ابو حنيفة ما قلت
 بالمسح على الخفين مع جاني فيه مثل وضوء النهر اذ ذكر في الحائض وذكر في الكثرة
 ان المسح صح ولو امرأة لا جنباً ان لبسها على وضوء ثمانية وقت الحدث
لمسح المقيم يوماً وليلة والمسا في ثلثة ايام ويأكل كذا في نسح الزوج طراً
 نه قال مالك لا لمسح المقيم اصلاً وليس المسافر ما يذلل بين خدمته والزوج
 لم يفر فيه قدر كذا ذكره في حقة النعمان ورواية عنه ان المقيم كالسافر
 كذا ذكره في النسيئة تف ان الرجل اذا غل وجليه فقط وليس الخفين ثم اكل
 الوضوء بعد ذلك قبل الحدث ثم احدث جازل ان لمسح على الخفين ضرراً
 كذا في خلاصة الفتاوى وعلى قول الشافعي ليس له ان لمسح مالم يكمل الوضوء
 ثم ليس الخفين بعد ذلك حنف وعلى هذا الوضوء وعلى رجل اليمنى وليس
 احد الخفين ثم غسل الرجل اليسرى وليس الخنف الآخر ثم احدث او جنب
 اذا اغتسل وبقى على جسده لمعة فلبس الخنف ثم غسل المعة ثم احدث بلمس
 تنف ابعوا على انه اذا لبس الخفين بعد غسل الرجلين ثم احدث قبل ان يكمل
 الوضوء ثم توضأ بعد ذلك ومسح على الخفين لا يجوز عندنا عدم الطهارة الكاملة
 عند الحدث بعد التمسح كذا ذكرناه في الشريعة في شدة الهداية وهذا ان من
 لا اغترام الطهارة عند التمسح تن من شرائط المسح ان يكون لا بائناً
 يستتر الكعبين فصاعداً وليس به فرق كبير المسح على الخنف افضل من غسل
 الرجلين فن مسح مرة واحدة بثلثة اصابع يبر من قبل الاصابه
 الى التاق ولا يستكرار منه خطا انه مسح الخنف ثلثة مرات
 كالغسل

كالغسل نه عن ابي ثعلبي المسح على ظاهر الخنف فرض وعلى باطنه سنة وذكر
 في العناية ان كيفية المسح ان يبراً فيضع اصابع يده اليمنى على مقدم
 حقة اللين واصابع يده اليسرى على مقدم حقة اليسرى ويمر بها الى ان
 فوق الكعبين ولو وضع الكنف مع الاصابه قبل الاصابه كان احسن كذا في
 خلاصة الفتاوى ولو وضع يده من قبل التاق وصرها الى رؤس الاصابه
 يجوز لكنه ترك السنة كذا في خلاصة الفتاوى وكذا اذا مسح عليها وضوء يجوز
 ممكن اذ ذكره الحنفية وشره الرازي في العذري حنف الاصل ان لمسح طبيعي
 ويخرج اصابعه قليلاً حنف لمسح برؤس الاصابه ويجازي اصول الاصابه
 والكف لا يجوز الا ان يكون الماء متقاطراً حنف ومسح في الخيشم المبني
 بالملء او المطر فانتك ظاهر الخنف يجوز من المسح وفي اصابة المطر افساد المشي
 والاقام انه يجوز خلافاً لما في كذا في مينة المصلح وذكر في بعض الفتاوى لمسح
 على حقة باصبع واحدة ببطنا وظهرها وجانبها جازو قال بعض شيوخنا لا يجوز
 والاقام انه يجوز حنف لمسح على الخنف وتوي به التليج دون الطهارة يجوز
 وكذا الواحراف ان لمسح على حقة جازمض لو كان الخنف واحداً اذا
 رفع القدم يرفع عقب حقة يرفع واذا وضع عاد العقب الى موضعها يتعقب
 المسح كذا ايضا في خلاصة الفتاوى والعناية حنف ان نزع بعض القدم
 من مكانه من ايام ان نال مكانه عقب الرجل من عقب الخنف او اكثر
 عقب الرجل من عقب الخنف انتقض مسح كذا في حقة النعمان وهو رواية اخرى
 ان نزع الخنف من ظهر القدم قدر ثلث اصابع انتقض مسح عن القدم ان بقي

من نزل القدم قدر ثلث اصابع لم يتقص مسحه والافلا كذا في حقه النوا
وفي رواية ان كان حال ليكنه المشي بعد ما حرك قدمه من موضعه فهو ينج
المسح وذكر في حقه النوا من ان يوسف انه قال اذا رجع اكثر القدم الى سابق
الحق يتقص المسح وهو الصحيح وقال في النهاية بهذا قول حسن بن زياد
فن يجوز المسح على الجوارح التي يبرو لهاظ الكعب وحدها في لا يجوز
المسح على الجوارح خلف المسح على الجوارح فوق الحق هذا كذا في الهداية كما ترى
فان يسهل ما وصره لا يسح عليها فدخل الماء في اصدي حقيقته ان ينج الكعب
صاد جميع الرجل مغسولا لا يلج عليه غسل الرجل الاخرى ويتقص مسحه وان لم
يسلم الكعب لا وقال بعضهم ان اصاب اكثر من اصدي رجله يتقص المسح على الخرق
الكبير لينه المسح والتليل للينح فمال مالك وسيفان الشوري الخرق قليله
وكثيره لا ينج المسح بعد ان كان يطلى عليه اسم الحق وقال زفر الشافعي فليكن
الخرق وكثيره سواء في منه جواز المسح بعد ان يري شيا من الرجل كذا في الحاشي
والخرق الكبير المانع للمسح بمقدار ثلثه اصابع من اصو اصابع الرجل كذا في حاشية
كتب الفتحة ان كان في حقه واحد وذكر في بعض الفتاوي يعتبر بالكعب اصابع اليد
كذا في الزيادات والصحيح من الرواية من ان المسح بمقدار اصابع اليد لو كان
الخرق في مواضع متفرقة ان كان في حقه واحد ينج وان كان في حقه ثلث
كذا في خلاصة الفتاوي وحيزه وذكر في شرح الزيادات رجل باصدي رجله
براحة لا يستطيع حملها يسح على الخرق التي عليها فان توفها مسح عليها وغسل
الرجل الصحيح ليس الحلق على الحق ثم احدث فانه يوفها وينزه الحق ولا
يسح

يسح عليه هكذا خلاصة الفتاوي تنافا المسح على الجوارحين
وهو على ثلث اوجه وجه يجوز بالاتفاق وهو ما اذا كانا اثنين
فلم يدرين اذ منغليين وفي وجه لا يجوز بالاتفاق وهو ان يكونا رقيقين
حيث يصفان ما تحتها ولا منغليين وفي وجه لا يجوز عندنا في ظاننا
لهما وهو ان يكونا اثنين ولا منغليين فان اثنين تستمسك على
ان قاس خيران يشتر بشي وذكر في النهاية انه يقال جوب
منسل اذا وضع على كعبه جلدة كالنعل للقدم وذكر في حاشية الفتاوي من
ان المسح على القوائم في آخره وذكر في الفتاوي الكبرى برواية طبرسي
سنة بئسار من ان المسح على الجوارحين قبل موته بثلاثة ايام
وعليه الفتوى وقال الشافعي لا يجوز المسح على الجوارب وان كانت منغلة
كذا في النهاية فان ان كان الجوارب مخرق صوف لا يجوز المسح عليه من غير
قائه كان ثلثا مستمسكا ويستتر الكعبين ستر اليد واليد على هذا الخلاف
فقال المسح على الخفاف المخرقة من اللبؤ والتركبة والصحيح انه يجوز المسح
على الجباير سواء شدة ما غير وضوء او على وضوء وسواء على الجبيرة اكثر من
موضع البراحة او بمقدار كذا في الفتاوي والهداية وان سقطت الجبيرة من
غير برد او رماها وشدة ما جبيرة اذي او بتلك الجبيرة جاز لم يطل المسح
كذا في خلاصة الفتاوي وغيره وان سقطت من برد يطل المسح ويغسل
ذلك الموضع ولا يعيد الوضوء كذا في الفتاوي والهداية من ان تنك المسح
على الجبيرة والمسح لا يقره جاز هذا في خلاصة الفتاوي المسح على الجباير



على قول من يقول بانه فرض لا يستعاب فرض وهو رواية عن الامام
 وفي رواية اخرى انه لو مسح على الاكثر يجوز وعليه الفتاوى وذكر في نسخة الصحيح
 ان مسح على النصف او دونه لا يجوز كذا في النهاية وذكر في شرح الطحاوي
 والتحريم وشروطه تأخر الشريعة ان المسح على الجباير ليس بفرض عند الامام وان لم
 يقف بل هو مستحب في الخط انة واجب سنة ويجوز الصلوة بدونه خلافا لما
 ذكره تأخر الشريعة في شرحه ان الجباير التي تربط على الجرج مع جيرة وهي العبد
 التي تجبر لها العظام وحاصل المسئلة انة اذا لم يقف العبد بالاداء ونوع
 من الماء كالماء والبارد لا يجوز ترك العسل وان افرة العسل ولا يقف
 المسح على الماء لاجل حاله وان افرة المسح على الماء وعلى الجيرة ايضا لا يسح عليها
 ولا على الجيرة وان افرة المسح على الماء ولا يقف المسح على الجيرة يلزمه والمسح
 الجيرة عند المكاذون كذا ذكره في المسبوط لمحمد بن الحسن ولم يذكر قول
 الحاشية والحق ان المسح على الجيرة ليس بفرض عند الامام كما قرأنا كذا ذكر
 في تأخر الشريعة في شرحه ففد المسح على العصابة فوق البراة فتعطلت العصابة
 من خبره فبذلك بصابة اخرى فالاحسن ان يمسح به وان لم يمسح به جازوا يعال
 الماء الى الموضع الذي يستتره العصابة ويبين العصابة فرض وكذا في حق
 المنقصر وعليه الفتاوى وذكر في فتاوى الفتاوى ان من اقتصر وحسب
 بيه لم يمسح على قطع العصابة مع فرضها ان افرة حلها ويحل الباطح كذا ذكر
 في فتاوى الارشاد لصاحب العناية في كذا البولوات والوقوع والمرأة في المسح
 كما حل **فصل** في الصوم الصوم في اللثة هو الامساك المطلق

في الشرح

وفي الشرح هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع نهائيا مع النية بشرط
 التمام عن الطيف والنكاح والجماع بشرط وجوب السلام والعقل
 والبلوغ وبشرط وجوب الاداء الصحة والاقامة وبشرط صحة الاداء النية
 وذكر في الفتاوى النظرية الصوم من بان متقين بتعيين اثنان مع كصوم
 رمضان او بتعيين العبد كصوم النذور في يوم بعينه فالصومان يجوزان
 بالنية قبل انقضاء النهار والغرب الثاني ما لا يتعين كقضاء رمضان
 والكنارات والنذور لا بعينه وانه لا يجوز التاخير بالنية ويجوز ايضا بنية
 متاركة لطلوع الخوض اذا قال نويت ان اصوم هذا اثنان الله سبحانه
 شمس الا انه لو لم ياتي به في وقت وجب له ان يصوم في رمضان كله لا صوما
 ولا فطره فعليه قضاءه ما لو نوي قبل ذوالحجس ان يصوم هذا لا يقف كذا
 في خلاصة الفتاوى في حق يجوز النية بالليل في كل صوم وبالنهار قبل الزوال
 النية بعد الزوال لا يقف وفي الجماع الصغير يجوز قبل نصف النهار وهو الصبح
 لان الشرط عندنا وجود النية في اكثر اليوم ليقوم مقام الكل واذا نوي وقت
 الزوال لم يوجد هذا المعنى لان ساعة الزوال نصف النهار وهو من طلوع الشمس
 الى غروبها ووقت اداء الصوم من طلوع الخوض الى غروب الشمس ونصفه وقت الصبح
 الكبير وبشرط النية قبل التحقيق بالاكثرة وذكر صاحب الفتية في التبيين الزمان في
 الخور في كتابه زاد الالة ان زفو قال اذا كان صلي متقيا فامسك وهو سالم
 وان لم ينو كذا في الفتاوى النظرية وذكر زاد الالة ان صوم يوم بيع الشهر يتاوي
 بنية واحدة عند زفوكا ذليل اليه ما لك هو ويكذا اوردته ابو ذر في شرحه كذا

صوم يوم الشكر مع جمعة او حقة منها جائز مع الكرامة ونحوها يجوز فيه كرامة واحدا منها
 لم يرد احدا ان الشك في النية في حادثة مع الكرامة فاحذر ان يصوم يوم الشكر بنية رمضان
 وانما ان يصوم بنية واجبة او ان الشك ان يصوم يوم الشكر بنية متروكة يعني ان كان
 رمضان لم يصوم بنية واجبة وان كان من غير رمضان لم يصوم بنية متروكة يعني ان كان
 بغير الكرامة فاحذر ان يصوم يوم الشكر بنية متروكة يعني ان كان
 بنية شعبة وان كان من غير رمضان لم يصوم بنية متروكة يعني ان كان
 او اصابه لا يجوز الصلوات يوم الشكر

ايضاً في الفتاوى لما اى لالك و ذكره ان صوم رمضان وظيفة واحدة
 و ان ان صوم رمضان وظائف مستعدة حقيقة برليل ان في يوم من الا
 يتقدي الي سائر الايام و هذا ان في اذا نوي بعد الخ لا يجوز كذا في الكافي
 و ذكر في الفتاوى النظرية ان التمس للصوم بنية يمكن ان يكون في الدين المستن
 حص لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا سقوطاً ما الشك
 ما استوي فيه طرف العلم والجل و اذا لم يسلط رمضان في يوم التاسع والعشرين
 من شعبان فوقع الشك في اليوم الثلاثين انه من شعبان او رمضان كان الخ
 ان يصوم المفتت بنية نادياً للتطوع وينتج للمعاصم بالانتظار الى وقت الزوال
 ثم الا فطار كما روي الحسن بن محمد بن ابي عبيد الله بن عمار بن ابي بصير
 و عليه امانة سوداء و مدرجة سوداء و فف اسود و ركب فرس اسود عليه سنان
 اسود و اسود اسود ما عليه شيء من البياض الا طيشه البياض و هو يوم الشك
 فافق الناس بالنظر فقلت له انظر انت يا شيخه فقال ادن الى قدوت
 منه فقال في اذن انا صائم و ذكر في الفتاوى النظرية لو صام يوم الشك بنية
 التطوع من غير ان يقع في قلبه انه من رمضان فلا يكس بذلك منزلة و من
 ان يوشم و م يكره و ذكر في بعض المواضع اختلاف المشايخ فيه بين المتأخرين
 و اكثر المشايخ على انه لا يكره كذا في الفتاوى النظرية و حكى عن الفقيه انه يجوز
 البسلى انه قال ان يصير من اجل كان تحت الصوم يوم الشك و قد سلم
 كان فينا انظر فدخل ابو نصر على غير من لي لم اخذ اصحابك انظر يوم الشك
 و الصوم انظر قال ابو نصر انظر افضل لانهم اجتمعوا على انه لا ثم عليه لو افطر
 يوم الشك

معاشة
 ابيضاء

يوم الشك و اختلفوا في الصوم قال بعضهم بكرة و يا لثم كذا حكى في الفتاوى
 النظرية و ينبغي للناس ان يلتزموا بصلال رمضان في التاسع والخمسين من
 شعبان و ان راوا اصاموا و ان لم يعلموا كالمجموعة شعبان ثلثين يوماً
 ثم صاموا كذا في العترة و من رأى هلال رمضان و صام صام و ان لم
 يقبل الامام شهادة كذا في العترة و من رأى هلال رمضان و صام صام و ان لم
 قبل الامام شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال دجلاً كان او امرأة
 حراً كان او عبداً و ان لم يكن بالشهادة لم يقبل الشهادة حتى يبرأه
 جمع كثير يقع العلم بخبرهم كذا في العترة و من حلف اختلفوا في تقدير
 الجمع الكثير من انما يوسف انه قد زعمين و من لم يمتح به يتواتر اظهر من ممكن
 جانب الحكماء عن ابي يوسف و اذا رأى الامام هلالاً شمساً و صام
 لا ينبغي ان يلزم و يا لثم الناس باذنه كذا في الفتاوى النظرية تخف
 اما هلال ذي الحجة ذكر كما حكم انه كالخطر و هو ظاهر المذهب و من اجل
 في النواذر انه كلال رمضان و رأى هلال الخطر و صام لم يخطئ كذا في
 العترة و ان كان بالشهادة لم يقبل في هلال الخطر الا شهادة
 رجلين حريين او رجل او امرأتين و ان لم يكن بالشهادة لم يقبل الا
 شهادة جماعة يقع العلم بخبرهم كذا في العترة و خلاصة الفتاوى هي
 يشترط لظنة الشهادة و لا يشترط الدخول من جميع اهل الرسايتق
 اصوات الطبل يوم الثلاثين فظنوه يوم عيد فافطروا ثم يتفقوا ان الطبل
 كان غيره لا كفاة عليهم و ذكر في الفتاوى النظرية انهم اذا صاموا ثلثين

يومًا بشهادة واهو لم يبروا هلال لم يظروا حتى يصوموا يومًا آخر في قول
 ابو يوسف هكذا ذكر في خلاصة الفتاوى ومينة المنع وان كانوا صاموا
 بشهادة رجلين افطروا اذ صاموا ثلثين يومًا وان لم يبروا كذا في الطائفة ومينة
 المنع ومن قاضي الامام على السعدى انهم لا ينفردوا كذا في الفتاوى النظرية
 بعض رجل اكل او شرب او جامع نكس في رمضان لكأن عليه عذرا وهو ما لا
 يفسد كذا في العتية وان فعل ذلك متعمدا فعليه القضاء والكفارة وعذر ان في
 في الاكل والشرب عذرا لا كفارة لان الكفارة شرعت في الوقوع حذف عليم
 اكل في يمين كسائه ان كان قليلا لا يفسد صومه وان كان كثيرا يفسد صومه والكثير
 قدر الحقة ولو اذ في ذلك العذر فيه فابتلعه متعمدا فعليه القضاء والكفارة وان
 اذ به وافر بيه ثم ابتلعه قبل ان يفسد صومه وفي الكفارة اقاويل حذف لو اكل
 في غير مطبوع عليه الكفارة في الجبين عليه الكفارة وفي اكل الرقيق كذلك
 عند ابو يوسف وبه اقر الفقيه ولو اكل الحنطة فعليه الكفارة حذف الاصل في وجوب
 الكفارة ان الصائم اذا اكل متعمدا في يتعذر به او يتراوى به تجب عليه القضاء
 والكفارة كذا في تنبيه النفقة طرعا لو جامعها متعمدا اياها في شهر رمضان
 قبل ان يكون الاولى كفتة كفارة واحدة عذرا وعذر ان في تجب على يوم كفارة
 كذا ذكر ايضا في الجمع في رمضان او اكثر في كفارة واحدة في الصحيح
 لا تراضل كما افطر في يوم وكفارة افطر في يوم آخر فوجب كفارة اخرى في ظاهر
 الرواية كما في الحدود ثم اعلم ان الكفارة عشق رقبة وان لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كذا في خلاصة كتبت النفقة ثم قليل

دمع كقطرة او قطرتين دخل النمل فابتلع لم يفسد وكثيره بحيث يجد ملوثة
 في كفه ان يفسد وكذا ذوق الوجبة كذا في خلاصة الفتاوى حذف لو وقع قطرة
 من الشيل او الطر في فم الصائم فابتلعه ففسد صومه حذف ان لم ينفذ او استن
 فدخل الماء في جوفه ان كان ذا كرا الصوم ففسد صومه وعليه الفتاوى وان لم
 يكن ذا كرا لا يفسد حذف اذا دخل النمل او الذخان او ريح الطر في فم لا يفسد حذف
 الصائم اذا ابتلع كمسة بين اسنانه لا يفسد صومه وان تناه من الخارج وابتلعه
 ففسد صومه وتكلموا في وجوب الكفارة والختم راتنه تجب في الجامع العفيرة قال لا يفت
 الكفارة فان مضى لا يفسد صومه وكذا الوضغ حبة صنطة لا يفسد صومه حذف
 الصائم اذا دخل الخي ومن انعه فاستن فادخل طلقه على تورته لكأن عليه حذف
 لو اغتسل فدخل الماء في اذنه او جبهه فيه لا شيء عليه ولو صب الدخان في اذنه يفسد
 صومه حذف ولو دخل الذباب في جوفه لم يفسد صومه ولو صب الماء في طلقه مكره فافعل القضاء
 وكون الكفارة حذف اذا اخرج الدم من الاسنان ودخل طلق الصائم ان كانت
 الغلبة للبراق لا يفسد وان كانت الغلبة للدم يفسد صومه وان كانا سواء
 يفسد ايضا حذف الصائم اذا ابتلع براق غيره في رمضان ففسد صومه
 ولا كفارة عليه ولو اخرج براق من فم عليه يبره وجمعه ثم اذنه فم فابتلعه ففسد
حذف لو قام الصائم لا يفسد صومه فان كان ملأ النمل واحدا الى جوفه ففسد صومه
 في قوله يمين وان عد ففسد صومه في قول ابو يوسف وعنده لا يفسد وهو الصحيح
 وان لم يكن ملأ النمل وان عاد لا يفسد في قوله وان عاد ففسد صومه وعنده لا يفسد
 عند ابو يوسف والصحيح قول ابو يوسف ولو تقيأ ان كان ملأ النمل ففسد صومه ولا كفارة

فان تيقنا ساء النعم بغيره خلا قال ابو يوسف حفت اذا استرحى
 يمين ان لم يطعم او افطر على يمين ان الشمس قد غربت فاذا لم يطعم
 والشمس لم تغرب فعليه القضاء دون الكفارة وان تسحر وهو شك في طلع
 ابو يوسف له ان يدرك اكل فان اكل وهو شك في صومه تام وان شك في
 غروب الشمس فعليه ان يدع اكل وان اكل وهو شك في صومه فاقضها
 في وجوب الكفارة ولو تسحر او كثر رايه ان لم يطعم قال شافعي عليه ان يغني
 ذلك اليوم ولو افطر او كثر رايه ان الشمس لم تغرب فعليه القضاء والكفارة
حفت ولو شهد اثنان ان الشمس قد غابت وشهد آخر ان الشمس لم تغرب فافطر
 ثم ظهر ان الشمس لم تغرب فعليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق ولو شهد اثنان على
 طلوع الشمس وشهد آخر ان الشمس لم تطلع فافطر ثم ظهر انه قد طلع فعليه القضاء والكفارة
 بالاتفاق حفت من رائي حرة رمضان فاكل ناسيا لا تخبره لان ياكل هذا
 لا يند صومه حفت المسافر اذا قدم معه وهو صائم فافطر ان صوم لا يجزيه فافطر
 فافطر بعد ذلك متقيا لا كفارة عليه وان لم يغت ففكر ذلك عند ايامه واما يوسف
 وكذا لو اوجع القيم صائما ثم سافر فافطر لا كفارة عليه فتن مسافر من مكان او اخر
 من سنة يكره الاضطرار في ذلك اليوم فتن انما استوعب ما اوجع لا يجل له
 الاضطرار كذا ذكره في الحديث بخلاف ما لو مرض عبدا اقتنع حفت قال علي بن ابي
 الصقوم في رمضان في تنق المسافر فريضة الاضطرار فريضة وقد ذكرنا تغيير
 النوية والريضة في اول هذا الباب في فقر الصلوة فليطعم هناك كما لو مات
 المسافر المنظر بعد الشهر قبل ادراك العدة لم يمسح ولا ثم عليه حفت

رجل خاف

رجل خاف ان لم ينظر يرا دونه عليه عينا او حاة شدة افطر وانما يعرف
 ذلك بالاجتهاد او باخبار الطبيب المسلم حفت لو كان له نوبة يلا فاكل قبل
 ان ينظر الى لا بأس به وكذا اذا لم ينسج حية فافطر او شرب الدواء كما
 المسافر في غير ان شافط وان شافط عند ايامه اذا صام المسافر في
 واجب فريضة كالتا المريض فليطعمه حومه يقع من رمضان وسوي بعض
 اصحابنا المريض والمسافر هكذا ذكره في ضلالة الفتاوى حفت الصبي اذا افطر
 ثم مرض مرضا لا يستطيع معه الصوم سقط الكفارة عند الثلثة والاصل في هذا
 انه اذا صار في آخر النهار على صفة لو كان يلا في اول النهار يسبح له الفطر
 ويسقط عنه الكفارة ولو افطر في رمضان متقيا ثم انى عليه ساقه لا كفارة عليه
 ولو افطر في اول النهار متقيا ثم اكره السطام على السوا لا يسقط عليه الكفارة في
 ظاهر الرواية وفي رواية الحسن من اوجع يستوعب عند ايامه يوسف وم لا يقط
 ولو سافر باختياره لا يسقط عنه الكفارة باتفاق الروايات حفت من اوجع
 مريضا او مسافرا في اول النهار من رمضان ونوي القوم ثم برئ من مرضه
 او صار من مقيما ثم افطر لا كفارة عليه حفت اذا اكل او شرب او جامع ناسيا
 فطس انه فطره فاكل متقيا لا كفارة عليه وان كان بلغه الحديث وعلم ان صومه
 لا يند بالنسيان فعند ابو يوسف وم يلزمه الكفارة وعند ايامه لا يلزمه وهو
 ابو يوسف حفت لو قبل امرأة بشهوة فامتن او مسحا بشهوة فامتن فعليه القضاء
 دون الكفارة ولو نظر الى فرج امراته بشهوة فانزل فصومه تام فتن اذا
 خاف نقصان العقل او زيادة الوجع فله الاضطرار ففكر صومه ثم اتمه افطرت

في امضا المشقة العمل جاز لم ليس للعبد ان ياتي بجزءه من الفرائض
والحامل والمرضع اذا خافا على ولدهما مطرا وقفا كذا في القدوري وذكر
صاحب القيمة في فتواه ان النظير للسنارة كالامة في اباة الاطوار ثم يقوم
بذرايد وصفه لا شغاله بالمعيشة ان ينظر ويذكر وان كان يستغفله
صف لوقال الله على ان الصوم يومين متتابعين من اول شهر الى آخرة وآخرة
كان عليه ان يصوم الحائض ولو كانت تشرق من ايها له الاطوار ينظر
سرا الا اذا كان العذر ظاهرا وقاوي اي وصف ان الشجر انما ان شاعلى
العزبة في اول رمضان برة واحدة فافطر وان شاعلى في آخرة من يومين
لو اضطر نصف صاع من يوم واحد على كين يجوز اياه والتونق في هذه الاطام
لم اتفق على التراخي قبل ثباته بالتأخير اذ لم يصامه معتبر من الشك في ان لم
يوجى وتخرجت منه الوتره جاز ولو فطر او مشافعة من كل يوم جاز كذا كسحر
ومشاه من يوم من ينبغي للمفتي ان ينتج الناس بالاسهل عليهم كذا قال في
الدين الشرجاني والبنزدوي في الجامع الصغير فذكره صوم الوصال وهو
ان يصوم ولا يفطر كذا في الفتاوى النظرية والمختصة ومن صام وطلب عليه الحجة
ولم يأكل شيئا حتى مات اثم كذا في الحنفى وكذا في الفتاوى النظرية ان
من صام يوما وافطر يوما فهو من لا روى عن النبي ثم انه قال افضل الصيام
صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما اما صدقة النظرية صدقة
النظر واجبة على كل مسلم اذا كان ماله كالمقدار النصاب فاضلا من سكة
ونصابه واثانته وفوسه وسلاحه وبيده وذكر في الفتاوى النظرية الفتوى

على انه يقتبه

على انه يقتبه مقدار النصاب فاضلا من الكفاية له ولعياله وكونه ناسيا ليس
بشرطه على نصف صاع من بتر او دقيق او سويق او زبيب او صاع
من تمر او شعير او دقيق او بلى من التمر والتمر ايام اول من الدقيق فيما اولى من
ابو يوسف وهو اختيار الفقيه لا يجوز ذكره في الفتاوى النظرية ان الصيام منذنا
ثمانية ابطال وهذا الشك في ابطال وثلاث رطل ومن العلى ومن قال الكلام
معه في المتن كم استارة قال على ذلك ان استار او قال ان شئ ستر استار
وذكر في الفتاوى النظرية قيل ان اداء القيمة في كل المنصورة عليه افضل الفتوى افضل
على الاول لانه اذ دفع حاجة الفقير ولو ادى من ثمانية المنصورة نصف صاع من الحنطة
قيل بانه يجوز في ذلك من ثمة اولاده الصغار ومن حايكه لانه لا يؤدى
من زوجته ومن اولاده الكبار وان كانوا في حاله ولو ادى من زوجته ومن
اولاده الكبار غير جازتهم اذ ايام احسانا ولا يعطى من حايكه بعتارة خلافا
لأنه في ولا يجوز من مكاتبه وعبدين الشريكين لافطرة على احداهما بعد يؤدى
المسلم من عبده الكافر خلافا لثقة ولا يستطو الفطر بالتأخير خلاف المأخوذة
وان تباعدت المدة وطالت وكذا في الفتاوى النظرية وطقة المملوك وكذا بالاعتماد
وكذا في ذلك النظرية ثم من سقط عنه الصوم بعذر لم يسقط الفطر وذكر في الفتاوى
النظرية يجوز تجديلا يوم او يومين ومن اج في رواية سنة او سنتين ولا يكره
التأخير ويجوز اداء صدقة الفطر الى جماعة من الفقراء ويجوز الى فقير واحد كذا في
الفتاوى النظرية وقال شيخ الاسلام ابو حنيفة الكبيري ان لا يقبل صدقة الرجل
وقرابة ما وجب حتى يبرأ بهم فسير حاجتهم ثم اعطى من خير قرائتهم ان اجاب كذا

صاع بكي فرق درهم او صاع
نصف صاع بكي بوز كيم
درهم او كيم

في الفتاوى النظرية اللهم اغفر لذنوبنا والاعمال الطيبة والمستطاعات المأخوذة
وصفوات القلوب وسوءات الجفان **الباب التاسع** في فوائده
سنتي ذكر في كتاب المصنفات في شرح العتوديات ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعلم الرجل انه من اهل السنة والجماعة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا وجدته في سنة
اشياء فهو على السنة والجماعة يصل الصلوات الخمسة بالجماعة ولا يذكوها احد منهم
بمنقصة ولا يؤخر على السجدة بالسيف ولا يشك في ايمانه ويؤمن بالعتودية وسنة
من الله ولا يجادل في دين ولا يفتخر احد من اهل التوحيد بدين ولا يدين
الصلوة من مات من اهل القبلة وبيري المسح على الخفين جازيا في استوداعه
ويصل خلف كل تبر وخابر ونقل صاحب المصنفات بهذا الحديث من كتاب مني
المثل ومصابيح الدلائل في الدين البلي ويثبت ان لا يفتقر ان الصحابة
معيون قطعا ومخالفونهم خطئون جرم ابل المحدثين في عيب والحق انه
واحد كذا ذكر في المقنع وشرح البردوي ولا يتمكن المحدث من اصابة الحق قطعا
بل على غلبة الظن فانه اذا استلنا من مذهبنا ومذهب مخالفنا في النور والاني
اصول الدين يجب علينا ان نجيب بان مذهبنا صواب يحتمل الخطا ومذهب
مخالفنا خطا يحتمل الصواب يمكن ان نقل من الميث في كذا ذكر في آثر المصنف
وذكر في حقه ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض على كل مسلم على كل حال
عاقلة في الامرة كذا في المحيط وصلاحه الفتاوى الا ان تلبها بشريعة وشروا انه
يستحب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كل ذكر وهو قول اكثر في واليه مال سأل لانه السري
وذكر في القنية خلاص المحيط ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كذا ذكره في كل مرة

كذا ذكره

كذا ذكره في حقه ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كذا ذكره في كل مرة
كذا في القنية وان لم يصلح بقى الصلوة ديننا في دفته فيقض كذا في القنية وذكر
في زكاة الكفاية في دراية النهاية ان جماعة من المشايخ المفسرين والفقهاء
منهم الطحاوي قالوا يجب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كل ذكر ويؤخر ذلك قولهم من
ذكرت هذه فلم يصلح على قدر جناب وجاؤه طلب التوق وهذا القول ايضا
شيخ الاسلام الموفق فخر زاده في شرح الجامع الكبير احتيازا لانه السري
وكذا ايضا ذكر في خلاصة الفتاوى من خلاص بعض شروح الجامع الصغير انه يجب عليه
عند كل سماع وذكر في خلاصة الفتاوى ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا ذكره او سمع
ذكره دراهم مجلس قال المتقدمون ان الحمد الملتزم برة واحدة وقال المتأخرون
ينكر ذلك استلام سنة ورواه فرض كفاية وثواب المسلم اكثر وقيل ثواب ردة
السلام اكثر كذا ذكر في فتاوى الترمذي ولا ينبغي ان يكتم علم من يعرف القرآن
كذا في خلاصة الفتاوى ومشكلات العتودية وحقة الملوكة وفيه وان سلم
عليه وهو يعرف القرآن عليه رده كذا في خلاصة الفتاوى ومشكلات العتودية
ومنيته المفتحة وبه اضربوا اليقين وذكر في الفتاوى النظرية بكرة التسليم على
الفتاوى وعلى من يكون مذاكرة السلم ولو سلمتم انتم واختلفوا في الجواب وسلم
على واحد بل حفظ الجماعة واذا ردت الجواب ولم يسمع لم يقط الوضوء كذا
في مشكلات العتودية وفيه وفي الحاشية اذا كانوا مستترين يكتم عليهم بالانفاق
كذا في فتاوى الترمذي والفتاوى النظرية وصلاحه الفتاوى ولا يباح
بالسلام على النوات وان ترك على يؤذنه فلا بأس وكذا السلام على المشتكين

بالكسب واشطرنج على هذين الوجهين ولا يسكر على الهوايات هذا يوسف
 وفي كذا في خلاصة الفتاوى والفتاوى النظرية وان كان البعض من
 البعض معتز من اهل اتمام يسكر وينوي بالسلام على المعتزتين
 كذا في الفتاوى النظرية واختلف في السلام على الصبيان كذا في الفتاوى
 التمهيدية وما يفعل به اهل من تقبيل يده من هذا السلام مكره بالاجماع
 وقيل هي حية الجبوت كذا في الفتاوى النظرية وتشية العاطس اطار
 فرض كناية كذا في فتحة الملوك وذكر في الفتية ان تشية العاطس اطار فرض
 مستحب لو عطف مرارا الاصح انه اذا زاد على الثلثة لا تشية كذا ايضا في
 خلاصة الفتاوى من الحسن بن زياد ينبغي اذا عطف ان قلده انه يقول
 الحمد لله ويقول من صفة يركب ان فيقول له العاطس يغواته لنا وكم
 لا يركب الله ويصا بالكم كذا في كذا في مشكلات الفتاوى وفيه وذكر في خلاصة
 الفتاوى الكسب على مراتب معتد ارعالة لكل واحد منهم ما يقوم به عليه
 يفترض على كل واحد كتابه كذا ايضا في ميتة المفت وكذا لو كان له عيال
 من زوجة واولاده يفترض عليه الكسب بغير كفايتهم وكذا ان كان له ابوان
 مسرا يفترض عليه الكسب بغير كفايتهم فاذا زاد على قدر كفايته وكفايتهم
 مباح اذا لم يرد الخوازي واتفق اهل السنة والجماعة على ان الكسب الحلال
 المشروط سنة الانبياء والصالحين يعلم السلام فانهم لا يبطل التوكل اذا
 رأى الرزق من الله ولا يعتمد على كسبه وقال المشايخ ان التوحيد تلاك
 الاسباب في عين الاسباب وقال النبي لم لو اصر من الاواب احلها

وتوكل

وتوكل على الله تعالى كذا في اصول الركنية وسئل الامام ابو بكر عن النبي
 ياخذ ويعطى وهو افضل ام الذي ياخذ ولا يعطى قال ان كان لا يدره
 ثبت فيما يعطى الاخذ والاعطاء افضل وقال الامام عصام بن يوسف التمس
 افضل وذكر في كفاية الملوك ان من اشتد جوده وبخش كسبه قوته على كل
 من علم بحاله اطعام وان لم يعلم اصدق عليه ان يستال فان لم يفعل صح مات
 كان ان كذا في خلاصة الفتاوى وذكر ايضا في ذلك التحفة وفيه ان من
 له قوت يومه لا يلج له اسؤال ويبا له الاخذ وذكر الامام الفاضل الموصوف
 بالنواوي في كتابه المسماة برياض الصالحين نقل عن صحيح المسلم البخاري ان
 ابن عمر روي عن النبي انه قال لا تنزل المسئلة باحدكم حتى يلقى الله تعالى
 وليس في ذلك مرفعة ثم والفرقة بضم الهمز اسكان انرا وبابين المهمة
 وذكر في مشكلات الفتاوى ان مباح السائل من المال فوجئت وذكر في
 خلاصة الفتاوى ان المتصدق على المسكين وهم ياكلون اسرافا ويسئلون
 الحافا وهو ناجور عالم يعلم واصر اجنبه انه بهذه الصفة وذكر في خلاصة الفتاوى
 رجل له دراهم اراد ان ينفقها لانا في نفسه افضل ان كان حاله
 انفق على الفقراء ويصرف في شدة اما اذا كان حاله لا يصير بالشد فانتقد
 على انفق افضل ثم اتفق المشايخ على ان الفقير القاصر اولى من الغني اذا
 رجل له كتب العلم ما يروي ما تادهم ان كانت غنيا فيحتاج اليها في الحفظ
 والدراسة وايضا انه لا يكون نصيبا وحل له اخذ الصدقة فيحتاج اليها او وصيا
 او ادبا والمصنف على هذا كذا في الفتاوى النظرية وذكر في الفتاوى التمهيدية

قال في خلاصة الفتاوى
 لا تستعمل في حديثه
 ما لم يسمعه
 الفوق بين العرف والعادة
 حواء العادة في الافعال والعرف
 في الاقوال كسب القصد
 في الافعال والفتاوى
 في حالة الفقر والحكم الله في ذلك

نقل عن البستان ان اهل اصفهان اجابوا القصة قال بعضهم واجبة
لا يسر كعاد قالت العامة هي سنة والافضل ان تجب اذا كانت وليمة
وان لم يكن فهو باختيار والاجابة افضل في الاجناس بين ان يجيب في الوليمة
وان لم يفعل فهو آثم كذا في الترمذي ويستحب للضيف ان يجلس حيث يريد
صاحب البيت او في سجدة بيته من بيته كذا في الفتاوى النظرية وقال
الغنية ابو العيث يعان تجب على الضيف اربعة اشياء اولا ان يجلس حيث
يجلس والثاني ان يرضى بما قدم والثالث ان لا يقوم الا باذن صاحب البيت
والرابع ان يدعوا له اذا خرج كذا في الفتاوى النظرية واذا قدم الى الضيف
طعام ليس له ان يسأل من اين لك هذا الطعام من الغنم والسمكة كذا
في خلاصة الفتاوى وذكر في بغية المنيعة اذا سرت شيئا من السوق فقال
صاحبه ذقه قبل الشراء وانت في صل فلا تكل منه لان الاذن لاجل الشراء
وربما لا يتفق بينكما يسه فيكون فيه شبهة ويكره قطع الجنبه بالسكين كذا
في القينة وذكر ابو الفضل الكرماني وابوصامد في فتاويهما لا يكره القطع
بالسكين والسحب النمش ولا يكره من الطعام ولكن يتكلم بالودف
وحكايت الصاطين كذا ذكر صاحب القينة في فتاواه ولا يجوز وضع الفصا على
الجنبه والسكرجة والملح كذا في القينة وذكر في خلاصة الفتاوى وفي فتاوى الفتاوى
انه يكره وذكر في خلاصة الفتاوى ان ابا القاسم الصنف قال لا خير في بيعة
الذباب الى ايضا فينبوي ان ارفع الملقى من الجنبه وقال شمس الله الملوئي
كل ذلك جائز وانما كثير افعلوا ذلك بخاري وسمرقند حفرة الكبار من الالة

ولم ينفوا

ولم ينفوا ذلك يقول المؤلف فتاواه كذا في ديار ضرزم وليمة سألوا
عن هذه المسئلة عن واحد من انه توزم وهو متعلق عن اسناده في جواب
هذه المسئلة بالفارسية الكوكاسه هراست برديده جاي است ويكره
الاصابع والسكين بالجنبه والاقح ان كان يريد اكل ذلك لا يكره كذا في الحكايات
القدوري وسنن الطعام البسلة في اوله والمحلة في آخرة وفي اليد بين
وبعد وذكر في خلاصة الفتاوى في غسل الايدي قبل الطعام ان يبذل بالثياب
ثم بالشيء كذا ذكر في فتاوى الفتاوى وبعد الطعام ان يبذل بالشيء
وليس بالمندبل كذا في خلاصة الفتاوى ويجل للضيف في الاقح ان يطعم شيئا
آخر يعطى الضيف الا كذا في خلاصة الفتاوى وفتحة الملوك وذكر في فتاوى الفتاوى
ان لا يعطى الضيف سائلا الا باذن صاحبه وذكر في خلاصة الفتاوى لو ناول
الخدم على راس المائدة او ناول التمرة جاز استحسانا ولو ناول الكلب لا يجوز الا
الجنبه المحروق والمعتبر هي العادة ولو دخل عليه انسان لا يجوز له ان يطيئ شيئا
كذا في خلاصة الفتاوى قال الغضيل ابن غانم هه سالت ابا يوسف عن النهي
في الطعام هل هو مكره قال لا الا ان يقول ان كذا في خلاصة الفتاوى
ويكره رفع الزلة الا باذن المضيف كذا في الفتاوى وفتحة الملوك وذكر في خلاصة
الفتاوى ان دفع الزلة وآم بجل حال الا اذا كان باذن صاحب البيت كذا في
الفتاوى النظرية وذكر ايضا خلاصة الفتاوى الاسراف في اكل الطعام منق
ومن ذلك الاكل فوق الشبع الا اذا اكل لاجل الضيف لا ينجي وذكر في فتاوى
الترمذي نقل عن العيون من دخل الى صفاة او لمدي اية فان كان غائب

مال المهدي او المصنف من رآه لا ينبغي له ان يقبل ويأكل ما لم يجز له
صلاه وان كان غالب مال من صلاه لا يابس بذلك عالم يتيقن صدقه انه
رآه وذكر الامام الترمذي في غرر الحقائق ان البستان اذا لم يكن الذي ظاهرا
ولا يكون ماله والى ما لا فضل ان يقبل ويأكل فيه بافضل منه او مثله فان
من المكافاة بالمال فبالدماء وحسن الشئ وذكر ايضا الترمذي انه قال
مشايخنا من ذوي ابي دقوة الظالم الذي يرتش ويظلم الا ان له مزارع
وخلات ليحل الالهية ويحل ان ذلك من حاص املاكه وذكر في بغية الميمنة
ان الامام ابا جعفر سئل عن كسب مال من امر السطو وجمع المال من اخذ
الزمامات الحرة وغير ذلك هل يحل لا حذوف ذلك ان يأكل من طعامه
فان احبب الى ان لا يأكل منه ويسعه اكله كما كذا ايضا في جميع التفاريق
وذكر في فتاوى الترمذي ان الرجل مالا صلا لا احتفظ به مال من الربوا او
المرشي او السحت او من مال غصب او سرقة او من حياطة او من مال يتييم
فصار كماله شبهة ليس لاص ان يشارك او يبايعه او استوفى منه او يقبل الصدقة
او صدقة او هبة او يأكل في بيته وكذا اذا منته ذكوة وصدقة صار ماله شبهة
لما فيه من اجزاء الفقير وذكر في خلاصة الفتاوى ان ابا جعفر سئل عن اكل
طعام السلاطين والظلمة واخذ الجائزات منهم ينبغي ان يتحريم هذا الاخذ
والاكل فان وقع في قلبه انه صلاه يأخذ ويتناول والافلاو قال الامام
الترمذي في فتاواه ينبغي ان يراه الاشياء صلا لا في ايدي الناس في ظاهر الحكم
مالم يتبين لك شيئا لا وصفنا قال في جنة الاسلام محمد الغزالي ان قيل في
تقوى

تقوى في صلاه اهل الشوق وغيرهم في هذا الزمان هل يلزم ان تصدقهم
والبحث فيها قد علمت بما ذكرتهم وقلة نظريهم في معاملاتهم وكذا اصلاه الاخوان
فالجواب انه اذا كان ظاهرا لان الصلاه والستر ظاهر عليك في قول
صلاته وصدقته ولا يلزم البحث بان يقول قد صد الزمان بان هذا
سواء ظن بذلك الرجل المسلم من انظن بالموثوقين فامور به ثم بالاصل
في هذا الباب وهو ان هذا يشيخ احدهما حكم الشرع وظاهره والثاني
حكم الورع وباطنه وحقه فحكم الشرع ان تاض ما اتاك من ظاهره صلاه ولا
تسال الا ان يتيقن انه غيب ورآه بعينه وحكم الورع ان لا تأخذ شيئا
من اصدقته تجتنب منه غايته البحث وتستقص غاية الاستقصاء فتستيقن انه
لا شبهة فيه بال والا فصره فان قلت كان الورع يخالف الشرع وحكم فاعلم
ان الشرع موضوع على اليسر والسماحة ولذلك قال النبي ام بعثت بالطهنة
السحة السهلة والورع موضوع على التشديد والاحتياط كي قيل الامر على المتق
اضيق من هذا لشوئهم الورع من الشرع ايضا وكللهما في الاصل واصل كون شرع
حكمان حكم الجواز وحكم الاضطرار الا حوطا لما ينه تقول له حكم الشرع والافضل
الاصول حكم الورع فمع مينة هما واحد في الاصل فانهم ذلك واشد اوافق
الحرام وتورع عن الشهوات فان قبولية الدعاء والعبادة متعلقة باكل
الحلال كما ذكر الامام العفيف ابو الليث في كتابه بنية النافعين عن رسول الله
انه قال لو صليتم حتى تكونوا كالطيايا وصمتتم حتى تكونوا كالالاوتار لا ينفعكم
الا الورع قال العلماء الورع الاضطرار من شبهة الحرام والتعدي احذر

من الوآم وذكر في خلاصة الفتاوى ان رجلا اختار اهل قرية لم يكن
فيه رجل يصلح ويقرأ القرآن باليد واللسان لا في حية ان ذكر ما فيه وذكر
مساوي اخيه على وجه الاهتمام لا بالشئ به كما ذكر في خلاصة الفتاوى في الفتاوى
الكبرى الا ان في الفتاوى الكبرى المذكور اننا انما في حية ان تذكر ذلك على
وجه السب والفض ثم اذا كان لرجل قلب مقهور وامتنع من قلته يرفع
الى القاضي ليأمر لفتك كذا في مينة المفتة ويكره اوراق التهمة والعقوب
ولا بالشئ باوراق خطبته على كذا في مينة المفتة وذكر ايضا في مينة المفتة
ان الكسب في حية قدر ما لا بد منه ثم العاقل عن الكسب عليه ان يطرق الابواب
ويستل وذكروا في حية من ابي يوسف اوراق السرقة في التور بكرة لكل
الجنه الذي بلغ في ذلك التور وقال الامام مسلم في حية السرقة لا بالشئ
ولم يجال في حية ما في حية كذا ذكر في حية الفتاوى ومينة المفتة ولو
قال الطبيب عليك الدم فاخرجه والا يتكلم الدم فلم يخرج في حية ما في
لم يأت كذا ذكر في مينة المفتة من امتنع من اكل الميتة حالة المحضه حتى مات
ان كذا في حية كتب المفتة ويحل فضايل يبر والرجل للفساد باطننا عالم
يكن فيه قاتل ولا ينبغي ان يفتن الرجال والصبيان الذكور ايدهم ارجلهم
ومن انهم ان حفت راسه وحية باطننا والوسية يجوز كذا في حية كذا
الفتاوى وذكروا في حية المينة من ابي مغيرة ربه من اراد ان يامن بالفقر
وشكايه العيس والبرص والجذام فليقلع افكاره يوم الخميس بعد العصر
قلوا في ترتيب فلم الاطفا رينقي ان يبداء تحفه يده اليمنى ثم بالوسيلة

ثم يابها

ثم يابها وبنظرها ويطعم بمسحة يده اليمنى ثم يداها يابها يده اليسرى
وفي اصابع الرجل كذا في حية في حية الشوك كذا في حية كذا في حية كذا
وينبغي ان يفتن في حية اليسرى لانه اليمنى ويحل حية في حية كذا
ايضا في حية كذا في حية كذا في حية كذا في حية كذا في حية كذا في حية كذا
اذا احتج اليه كذا في حية كذا في حية كذا في حية كذا في حية كذا في حية كذا
افضل ولا بالشئ بالاكتمال للرجال اذا قصد به اليد دون الرمية كذا
في حية كذا في حية كذا في حية كذا في حية كذا في حية كذا في حية كذا
ابو عيسى في حية كذا في حية كذا في حية كذا في حية كذا في حية كذا في حية كذا
حية وذكروا ابو حية في حية كذا في حية كذا في حية كذا في حية كذا في حية كذا
ما وادار القبضة وبه اقرار ابو حية وابو يوسف وم كذا ذكر في حية كذا في حية كذا
شوه حية ومن ابي يوسف لا بالشئ به كذا في حية كذا في حية كذا في حية كذا
ومن ابي مغيرة ربه قال سمعت رسول الله يقول حسن من العطرة الحية
والاكتماد وقصص ابي حية وتعليم الاطفا وفتن الاطفا وهذا الحديث
مذكور في صحيح المسلم والبخاري وسنن ابي داود والسنن والترمذي في حية
قوله من العطرة اي من السنن تأويله ان هذه الحية من سنن الانبياء
عليهم السلام الذي ارنا ان يعتدي بهم فكانت وجب لنا او من العطرة
اي الذين قبلوا هذا الوجه ومع الحديث في حية من تواجد الدين
ولو ائتمروا قوله الاكتماد اي اكتمال الطيرة في حية كذا في حية كذا في حية كذا
نقلنا في حية كذا في حية كذا في حية كذا في حية كذا في حية كذا في حية كذا

ختونه وهو اصف من ذلك احسن فان كان فوق ذلك قليلا قالوا لا يبيح
 وابوه لم يقدروا وقت الحتان قال شمس لانه اطلوا في وقت الحتان من طين
 يحتمل الصبي ذلك الى ان يبلغ لوفيق ولم يقطع الجلدة كلها او قطع اكثر
 من النصف يكون فتانا كزنا في ضلالتة الفتاوي ولا بأس بستر حيطان البيت
 للبرد ويكره للرنية كزنا في حنار الفتاوي وذكر في القينة الا صوب ان يقطع
 وقت الوقود ساعة باليمن ثم ينقلب الى اليسر ويستحب له ان يقول
 عند الصبح بسم الله الذي لا يضره سم شيء في الارض ولا في السماء وهو
 السميع العليم ويقول حين يستيقظ الحمد لله الذي احبنا ما بعد ما امانتنا
 واليه النشور فاذا قال هذا افتقد ادى شكر ليلته كذا ذكر في القينة ويكره
 مد الرجلين الى القبلة عند ان النوم وفيه كذا في الجاهل الصغير ولا ينبغي
 للشبه الجاهل ان يتقدم على اثبات العالم في المشي والجلوس والكلام
 وقد اتفق العلماء على ان ينوي المتعلم بطلب العلم رضا لله تعالى والدار
 الآخرة وازالة البطل عن نفسه وعن سائر البهائم والحيوان والدين واتباع
 الاسلام بالعلم ولا يقهر الزهد والتقوى والعبادة او السلوك الى الله تعالى
 مع الجمل لا روي عن النبي انه قال الجمل اقرب الى الكفر من بياض العين
 الى سوادها وهذا الحديث مذكور في ضلالتة الحق بانه العلم فريضة وفيلة فالفريضة
 ما لا بد للانس من مؤنة ليقوم بواجب حق الدين كزنا في ضلالتة الفتاوي
 وفيه والفضيلة ما زاد على قدر الحاجة لما يكسبه فضيلة في النفس فالعلم الذي هو
 فريضة لادب الانعاج عليه على ما روي عن الحسن بن مالك انه قال قال

رسول الله

مشدود وهذا بعد الصمت والتف ويضع الطرف المفتوح الى منكبيه
 والمشدود الى عنقه يقعد بالادب ولا يلتفت الى جوانبه ولا يترك اظفار
 ولا يتكلم مع احد الا عند الضرورة فتحبى الخادم وياخذ سجادة من منكب
 ويبسط بين الفقر او موضع الخادم القفل على ركن السجادة وهو كسر ركن
 السجادة معذار في اصابعه او فضاء من اليد من طرق الصعود ثم
 يدل للوارد الى الزاوية وياخذ العصا من يده وينبغي ان يبتدئ في الدخول
 برجله اليمنى واذا اراد ان ينزع فينزع او لا اليد رلة فضع اليمين على اليسر
 على العكس فاذا دخل بين الفقر لكن يخص سجادة ووجهه الى القبلة ثم تقدر
 الى سجادة اذا وصل الى سجادة من طريق الصعود يضع رجله اليمنى على طرف
 السجادة ويحكي القفل برجله اليسرى يعني يرفعه الركن المكسور برجله
 اليسرى ويبسط ثم يقعد عن السجادة فوضع القفل على ركن السجادة في علوة
 اهل التقوى مثل اخلاق باب المسجد ولا يصعد على السجادة حتى يفتح
 هذا القفل كما ذكرنا ويحفظ القدم من ان يطأ موضع السجود من سجادة
 ثم يستقبل القبلة ويصلي ركعتين تحية البقعة حتى يخطو بطن الفقر
 الى حاله ثم يقدم ويستلم على الحافة ويقبل يد الشيخ ويصافح الفتوة ثم يجلس
 ويقعد على سجادة ويخرج تاجه وركته ويحكي زيل الحقة ويوضو رفته على الشيخ
 والفتوة لينظر بالقصد وان كان المسافر وادب جفيرة الشيخ اسكن اليك
 الذي رفته الوارد منسوب اليه يخرج الوارد تاجه وركته ويضع يمين يدي الشيخ
 بعد صلي زيل الحقة والشيخ يلبس يده او بيد الخادم ثم يجلس ويقعد على سجادة



وبهذه الرسوم الظاهرة اختصها من التقوى ولا ينكر على من يتقيد بذلك
لأنه من احتج بالمشايخ والشام والمصر والواق ومن ادعى الواردان جنة
بالكلام دون ان يسأل ويكث ثلثة ايام ولا يقصد زيارة ومشهد او غير
ذلك مما هو معهود من المدينة حتى يذهب عنه عباد السوء ويحور ظاهره
وباطنه الى الاستراة والسكنة والطبع في ثلثة ايام ويستعمل لقاء
المشايخ والمذات ويستوفي خطه من كل شيخ وان يزوره ومن ادعى
الواردان لآية الزاوية بعد العصر ولكن يرد بعد الاشراق الى العصر ثم
اعلم ان بناء الزوايا والخانات لم يكن على مذهب رسول الله لمات قدوم
زمان الرسالة وبعد هذا النوع وانقطع الوحي السماوي وتوارى النور
المسطفوي واختلف الاراء وتوقفت الفتا وتفرقت كل ذي رأي برأيه
وكدر شرف العلم تشوب باللاهوتية وتفرقت ائمة المتقين واضطربت طرايم
الزاهدين وغلبت الجاهلية وكشف جبارها وكشرت عاداتها ومثلت اربابها
وتزفت الدنيا وخطر وتفرقت المشايخ منع اتباعهم بالصلوة والاحوال كسنة
وصدق في العزلة وقوى في الدين وزهدوا في الدنيا واختموا الزوايا والوحدة
وبنوا نقوسهم الزوايا والخانات يجمعون فيها نساء ويتوزعون اوزي
فصار لهم بعد ذلك من بعد الوفاة عرفان وبعد الايمان ايمان غيرنا
يتعاهدنا فصار لهم مقتضى ذلك علوم يوفوننا واشاراة يتعاهدوننا فاجام
روحانيون وفي ارض سماء وتون ومع اطلاق ربابيون سكوت تقاد غيب
فضاء ملوك تحت الظمار فانبته الطالب ان وجد الارض لا يخلو منهم وديار

الاسلام

الاسلام ما هو بلزخ من فليطلب الطالب وليبرأ من الك بقوله ثم
من طلب شيئا وجد كما قالوا من قرح الباب وآوى وذكر المشايخ كتبهم
ان اكثر هذه الاعصار كانت بواطنهم عن لطائف الافكار ودقائق
الاعمال ولم يحصل لهم ان ينسب الله وتذكره في الخلق وكانوا باطالين في كثير من
ولا شغولين ومتقنين بالديار والمتقنين بتقاع الجهد واليس
وقد تم فيهم صورة خضروا الياس وباطنهم مشحون باطمة والفن واليس
وقد تم فيهم الضلال واجتمع ضد هم الطلال والارام ولا يميزون الاصدقا
من الاعداء ولا يوفون الصوت من الصدق قد انعموا بطلالة واشتغلوا
العمل واستقروا طرق الكسب واستغفروا جانب السوال واستطابوا الزوايا
المبينة فيهم في البلاد ولبسوا فرقة تشبه فرقة المشايخ واتخذوا من الخانات
متنبرات وربا تلقوا الفاظ من فرقة من الطامات فينظرون الى انفسهم
وقد تشبهوا المشايخ ورفقتهم وفي سياحتهم وفي فظهم ومباراتهم وفي آداب
ظاهرهم من سيرتهم فينظرون بانفسهم خيرا ويحسنون ان كل سودا وقرعة
وبعضا شحة فيستوهمون ان المشاركة في الطواهر يوجب المشاهدة في الحق
بغير ما يميز لنا عذر لماقة من لا يميز بين الشيم والورم فلولاء بغفائته
التمم ايقظنا من نوم النور والفطنة واضططنا من اتباع الهوى والضلالة
واعلم اننا نلحق المستقيم والتهج القديم انك رؤف رحيم اما بعد فاج
التيقن القيمة المتخيرة في تيه الطبيعة والدمشة والفريق في تيار الطبيعة والوحشة
والمبتلى في دار الخوبة بالكرية والطالب مع اسافة الادب الرزينة والوحشة

الخوف

باب التاسع في فوائد شريفة
١٣٨

باب العشرة في اداب السالكين
١٣٩

وقال القضاة ثلثة واحدي الجنة واثنان في النار فاما الذي في الجنة
فمرجل عرف الحق فقضى به ورجل عرف الحق فخار في الحكم فهو في النار
ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار نقل من المصايب

والمعترف بكثرة الذنوب والجرية والمقرقة البصافة تحرر في هذه
الفوائد وموتف هذه الفوائد العبد الخائف من ذنبه في الانصاري
ظاهر بن الملم بن قاسم الانصاري بقره الله تعالى بميوته قبل ان يدنيته
الحمام من كانه وجعل يومه يومنا فيه من امه وضم له وقت حوز
نقه ولقنه الجواب عند دخول دمه وجعله في زمرة اصحاب اليمين يوم
الوضو الاكبر ورزقه شفاقة صاحب الطوض والكوثر فيل من فضل الله
ان قبل الله من فضله وان يجعل ما جمعه فالصا طهنة الموصوف بالكرم
الخصوص بالقدم ويموا قاطن فيه التلم او ذل به القدم ولي القلب وسوي
وقت الكتابة والرقم ويرض من طالع في هذا الحق وراعي في النقل صلا
وفي المعنى زلاوا في التقاضا وضلاوا في الاواب فداو صولا اصلي
كرونا وفضلا اعلم الله سبحانه بجمعة التقديم ابدا وازلاوا العز ضد كرام الناس
مقبول وقد فرغ المؤلف من تسيده وتيقنا انا مله من برتيده وتقليقة
في فرة رمضان المكرم عام احدى وسبعين وسبعمائة ثم الما حول من كرم
الماذرية ارج الله بالبحر ما دريه والمطوح من اصان الذي طالع في هذا
ومن سيمية الكرية والملتمس من انعامه الجيمة ان يذكر العبد اسما في الوقت
في حار المعاصي والخائف يوم يا قد بالنواحي مائت هذا المختصر بسبب
في بعض اوقات ضومما عقيب مطالعة قرأته في مستطاب ساءاته في
اشاء ومناجاة واشرف اوقات ليعفوانه ولوالديه والاستاذية انه
هلوا غفور الرحيم فيج هذا المختصر على ان يكون تذكرة للافوان في الله
المنقطعين

احمد ان اولاد
المولود السمان
الشمس الف
احمد شيخ محمد
الولد يوم احد

يقع عليه علاج كرج و بوی بری و کول
صومنی بر برون قرشدر ب ورسن غایت مجربدر

سر مه ترکیب که نلک مرضی صومق
افچه افچه

علا صومنی اقشمدن اصلدس که نلک فقر و دکن ال

تاج
۱۸۸۰
شماره
شماره

باب دکان ایسلفی
جهاز اللز ابتدا شده

باب سر مه ترکیب

باب دکان ایل بلقی جماری الاخر ابد ۱

۱۱۵

بر باب دکان ایل بلقی جماری الاخر ابد ۱

عزلو ساه و نلو بود نلک افندم ۱۲۱۵

عمر
۳۳